



تيسير التجارة في شمال أفريقيا من أجل تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي: التحديات والفرص وسبل المضي قدما



تيسير التجارة في شمال أفريقيا من أجل
تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي:
التحديات والفرص وسبل المضي قدما

لطلب نسخ من تقرير ”تيسير التجارة في شمال أفريقيا من أجل تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي“، يرجى الاتصال بـ:

قسم المطبوعات
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
ص.ب. ٣٠٠١
أديس أبابا، إثيوبيا
الهاتف: +٢٥١-١١-٥٤٩٩-٩٩٠٠
الفاكس: +٢٥١-١١-٥٥١-٤٤١٦
عنوان البريد الإلكتروني: eca-info@un.org
الموقع الإلكتروني: www.uneca.org
© اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ٢٠٢٠
أديس أبابا ، إثيوبيا

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى/حزيران/يونيه ٢٠٢٠

يمكن اقتباس المواد الواردة في هذا المنشور أو إعادة طباعتها بحرية. والمطلوب التنويه بذلك، مع تقديم نسخة من المنشور.

ليس في التسميات المستخدمة في هذا المنشور، ولا في طريقة عرض مادته ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين تخومها أو حدودها.

قامت وحدة الطباعة والنشر التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا بالتصميم والطبع في أديس أبابا.

شهادة الأيزو: ٢٠١٥:١٤٠٠١.

صور الغلاف: Shutterstock.com

جدول المحتويات

الصفحة

شكر وتقدير	و
١ - مقدمة	١
٢ - تيسير التجارة والإنتاج العالمي والتجارة والعمالة	٣
١-٢ معلومات أساسية	٣
٢-٢ العمالة وتيسير التجارة	٥
٣- تيسير التجارة في نظام التجارة الدولية	١١
١-٣ معلومات أساسية	١١
٢-٣ اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة	١٣
٣-٣ تيسير التجارة في الاتفاقات التجارية الإقليمية والثنائية	١٥
٤ - التكتلات الإقليمية وتيسير التجارة: دراسات حالات إفرادية	٢٠
١-٤ تيسير التجارة في رابطة أمم جنوب شرق آسيا	٢٠
٢-٤ تيسير التجارة في السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي	٢٧
٣-٤ تيسير التجارة في السوق المشتركة لبلدان أمريكا الجنوبية	٣٢
٥ - تيسير التجارة في شمال أفريقيا	٣٣
١-٥ معلومات أساسية	٣٣
٢-٥ تيسير التجارة في الجزائر	٣٩
٣-٥ تيسير التجارة في مصر	٤٥
٤-٥ تيسير التجارة في ليبيا	٤٩
٥-٥ تيسير التجارة في موريتانيا	٥٠
٦-٥ تيسير التجارة في المغرب	٥٣
٧-٥ تيسير التجارة في السودان	٥٩
٨-٥ تيسير التجارة في تونس	٦٣
٩-٥ التعاون الإقليمي في تيسير التجارة	٦٨
٦ - الاستنتاجات والتوصيات	٦٩
المراجع	٧٥

الجداول

الصفحة

الجدول ١:	برنامج تسيير التجارة لدى عدد من المنظمات الدولية	١١
الجدول ٢:	تدابير تسيير التجارة في الاتفاقات التجارية	١٢
الجدول ٣:	أمثلة على أحكام تسيير التجارة الواردة في الاتفاق التجاري بين الاتحاد الأوروبي والسوق المشتركة لبلدان أمريكا الجنوبية	١٧
الجدول ٤:	أمثلة على أحكام تسيير التجارة الواردة في الاتفاق المؤسس لمنظمة التجارة الحرة القارية الأفريقية...	١٩
الجدول ٥:	دول رابطة أمم جنوب شرق آسيا في مؤشر الأداء اللوجستي (الترتيب من بين ١٦٠ بلداً)،	٢١
الجدول ٦:	المبادئ العامة لإطار آسيان لتسيير التجارة	٢٤
الجدول ٧:	دول الكوميسا في مؤشر الأداء اللوجستي (الترتيب من بين ١٦٠ بلداً)، ٢٠١٨	٢٨
الجدول ٨:	ترتيب شمال أفريقيا في التجارة عبر الحدود، ترتيب عام ٢٠١٨	٣٧
الجدول ٩:	الاتفاقات التجارية لاقتصادات شمال أفريقيا	٣٨
الجدول ١٠:	الاتفاقات والمشاريع الرئيسية لتسيير التجارة في شمال أفريقيا	٧٠

الأشكال:

الشكل ١:	التجارة العالمية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي العالمي	٣
الشكل ٢:	تدابير تسيير التجارة الصلبة مقابل المرنة	٨
الشكل ٣:	ما هي العوامل الثلاثة المتصلة بإجراءات الحدود التي ينبغي إدخال تحسينات أكثر عليها من غيرها؟ (بالنسب المئوية)	١٠
الشكل ٤:	العدد التراكمي للاتفاقات التجارية الإقليمية والثنائية السارية	١٦
الشكل ٥:	تنفيذ الدول الأعضاء في آسيان لاتفاق تسيير التجارة	٢٢
الشكل ٦:	تنفيذ الدول الأعضاء في الكوميسا لتدابير اتفاقية تسيير التجارة	٢٩
الشكل ٧:	نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي في شمال أفريقيا، ٢٠١٨	٣٣
الشكل ٨:	مجموع الصادرات حسب البلد، ٢٠١٨ (بملايين دولارات الولايات المتحدة)	٣٤
الشكل ٩:	تكوين صادرات شمال أفريقيا، ٢٠١٧	٣٤
الشكل ١٠:	حصة منتجات التكنولوجيا العالية في مجموع صادرات شمال أفريقيا، ٢٠١٧	٣٥
الشكل ١١:	أسواق التصدير بالنسبة لمنطقة شمال أفريقيا، ٢٠١٧	٣٦
الشكل ١٢:	تنفيذ دول شمال أفريقيا لاتفاق تسيير التجارة	٣٨
الشكل ١٣:	الصادرات الجزائرية حسب مجموعة المنتجات، ٢٠١٧ (بملايين دولارات الولايات المتحدة)	٤٠
الشكل ١٤:	حصة مجموع الصادرات والواردات الجزائرية، ٢٠١٧ (بالنسب المئوية)	٤١
الشكل ١٥:	الصادرات الجزائرية إلى الشركاء في شمال أفريقيا (الحصة السوقية والقيمة)، ٢٠٠٧-٢٠١٧	٤١
الشكل ١٦:	الواردات الجزائرية من الشركاء في شمال أفريقيا (الحصة السوقية والقيمة)، ٢٠٠٧-٢٠١٧	٤٢

- الشكل ١٧ : تكوين الصادرات الجزائرية حسب السوق، ٢٠١٧ ٤٢
- الشكل ١٨ : مؤشر الربط الثنائي بخطوط الملاحة البحرية المنتظمة في الجزائر، ٢٠١٧ ٤٣
- الشكل ١٩ : الصادرات المصرية حسب مجموعة المنتجات، ٢٠١٨ (بملايين دولارات الولايات المتحدة) ٤٥
- الشكل ٢٠ : حصة مجموع الصادرات والواردات المصرية، ٢٠١٨ (بالنسب المئوية) ٤٦
- الشكل ٢١ : الصادرات المصرية إلى الشركاء في شمال أفريقيا (الحصة السوقية والقيمة)، ٢٠١٨-٢٠٠٨ ٤٦
- الشكل ٢٢ : الواردات المصرية من الشركاء في شمال أفريقيا (الحصة السوقية والقيمة)، ٢٠١٨-٢٠٠٨ ٤٧
- الشكل ٢٣ : تكوين الصادرات المصرية حسب السوق، ٢٠١٧ ٤٧
- الشكل ٢٤ : مؤشر الربط الثنائي بخطوط الملاحة البحرية المنتظمة في مصر، ٢٠١٧ ٤٨
- الشكل ٢٥ : الصادرات الليبية حسب مجموعة المنتجات، ٢٠٠٨ (بملايين دولارات الولايات المتحدة) ٥٠
- الشكل ٢٦ : الصادرات الموريتانية حسب مجموعة المنتجات، ٢٠١٦ (بملايين دولارات الولايات المتحدة) ٥١
- الشكل ٢٧ : حصة إجمالي الصادرات والواردات الموريتانية، ٢٠١٧ (بالنسب المئوية) ٥١
- الشكل ٢٨ : الصادرات الموريتانية إلى الشركاء في شمال أفريقيا (الحصة السوقية والقيمة)، ٢٠١٧-٢٠١١ ٥٢
- الشكل ٢٩ : مؤشر الربط الثنائي بخطوط الملاحة البحرية المنتظمة في موريتانيا، ٢٠١٧ ٥٢
- الشكل ٣٠ : الصادرات المغربية حسب مجموعة المنتجات، ٢٠١٧ (بملايين دولارات الولايات المتحدة) ٥٤
- الشكل ٣١ : القيمة المضافة الأجنبية كنسبة من الصادرات في صناعة السيارات (بالنسب المئوية) ٥٤
- الشكل ٣٢ : حصة إجمالي الصادرات والواردات المغربية، ٢٠١٧ (بالنسب المئوية) ٥٥
- الشكل ٣٣ : الصادرات المغربية إلى الشركاء في شمال أفريقيا (الحصة السوقية والقيمة)، ٢٠١٧-٢٠٠٨ ٥٥
- الشكل ٣٤ : الصادرات المغربية إلى الشركاء في شمال أفريقيا (الحصة السوقية والقيمة)، ٢٠١٧-٢٠٠٨ ٥٦
- الشكل ٣٥ : تكوين الصادرات المغربية حسب السوق، ٢٠١٧ ٥٦
- الشكل ٣٦ : مؤشر الربط الثنائي بخطوط الملاحة البحرية المنتظمة في المغرب، ٢٠١٧ ٥٧
- الشكل ٣٧ : الصادرات السودانية حسب مجموعة المنتجات، ٢٠١٧ (بملايين دولارات الولايات المتحدة) ٦٠
- الشكل ٣٨ : الميزان التجاري للسودان (بملايين دولارات الولايات المتحدة) ٦٠
- الشكل ٣٩ : حصة إجمالي الصادرات والواردات السودانية، ٢٠١٧ (بالنسب المئوية) ٦١
- الشكل ٤٠ : الصادرات التونسية حسب مجموعة المنتجات، ٢٠١٧ (بملايين دولارات الولايات المتحدة) ٦٣
- الشكل ٤١ : القيمة المضافة الأجنبية كحصة من صادرات المعدات الكهربائية (بالنسب المئوية) ٦٤
- الشكل ٤٢ : حصة إجمالي الصادرات والواردات التونسية، ٢٠١٧ (بالنسب المئوية) ٦٤
- الشكل ٤٣ : الصادرات التونسية إلى الشركاء في شمال أفريقيا (الحصة السوقية والقيمة)، ٢٠١٧-٢٠٠٨ ٦٥
- الشكل ٤٤ : الواردات التونسية من الشركاء في شمال أفريقيا (الحصة السوقية والقيمة)، ٢٠١٧-٢٠٠٨ ٦٥
- الشكل ٤٥ : تكوين الصادرات التونسية حسب السوق، ٢٠١٧ ٦٦
- الشكل ٤٦ : مؤشر الربط الثنائي بخطوط الملاحة البحرية المنتظمة في تونس، ٢٠١٧ ٦٦

شكر وتقدير

صدرت دراسة ”تيسير التجارة في شمال أفريقيا من أجل تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي: التحديات والفرص والطريق إلى الأمام“، بتكليف من المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا.

وقد تولى إعدادها شامل عزمي، من جامعة مانشستر، الخبير الاستشاري لدى المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا، بمساهمات وتنسيق من أمل نجاح البشبيشي من المكتب دون الإقليمي وتوجيه من ليليا هاشم نعاس، المديرة السابقة للمكتب.

واستفاد المنشور من مناقشات واستنتاجات وتوصيات اجتماع فريق الخبراء المعني بتيسير التجارة في شمال أفريقيا من أجل تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي، الذي نظمه المكتب دون الإقليمي في أسوان، مصر، في الفترة من ٢٥ إلى ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩.

على مدى السنوات الأخيرة، برزت مسألة تيسير التجارة كعنصر هام في المناقشات المتعددة الأطراف والإقليمية والثنائية بشأن التجارة. وقد عكست الأهمية المتزايدة لهذه المسألة التغيرات الهيكلية الكبيرة في الإنتاج والتجارة العالميين على مدى العقود القليلة الماضية. وعلى وجه الخصوص، فقد أدى توسيع سلاسل القيمة العالمية بوصفها القناة الرئيسية لتنظيم الإنتاج والتجارة العالميين على مدى العقود القليلة الماضية إلى متطلبات جديدة لتيسير حركة الأجزاء والمكونات والسلع النهائية عبر الحدود الوطنية (Memedovic and others, 2008; Saslavsky and Shepherd, 2012). وبوجود عدد من الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف والإقليمية والثنائية التي تتيح درجة أكبر من القدرة على التنبؤ فيما يتعلق بالحوافز الجمركية وغير الجمركية، كان هناك اعتراف متزايد بأن الإجراءات الجمركية والتأخيرات والروتين تشكل حواجز كبيرة أمام حركة المنتجات عبر الحدود. وكثيراً ما تؤدي هذه الحواجز إلى تأخيرات كبيرة في الوقت وتكاليف إضافية للشركات بتعطيل عمليات سلاسل القيمة العالمية وبالتالي على قدرة الشركات على المشاركة في هذه السلاسل التي تتزايد حساسيتها للوقت. ومع استمرار الشركات الرائدة في سلاسل القيمة العالمية في اعتماد ما يسمى نماذج الإنتاج واللوجستيات "في الوقت المناسب" التي تركز على السرعة والمهارة ومخزون أقل، ازدادت أهمية المعايير الحدودية التي يمكن التنبؤ بها والسريعة في سلاسل القيمة العالمية.

ونتيجة لهذه الديناميات، أصبح تيسير التجارة عنصراً رئيسياً في الاتفاقات والمبادرات الإقليمية والمتعددة الأطراف بهدف توفير بيئة للمعايير الحدودية تكون أقل تكلفة وأكثر قابلية للتنبؤ بها. ويشمل مفهوم "تيسير التجارة" طائفة واسعة من التدابير التي تعمل على تبسيط حركة السلع عبر الحدود الوطنية وترشيدها، بما في ذلك الإجراءات الحدودية والجمركية، والوثائق، والهياكل الأساسية لتبادل البيانات، وإجراءات الاستئناف، من بين أمور أخرى. وعلى الصعيد المتعدد الأطراف، وعقب مناقشات مطولة بدأت في منتصف التسعينات من القرن العشرين، أبرم اتفاق لتيسير التجارة في منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠١٣، ودخل حيز النفاذ في عام ٢٠١٧. ويتضمن هذا الاتفاق عددًا من الأحكام التي تهدف إلى تسريع حركة السلع عبر الحدود وتحسين التعاون بين الدول بشأن قضايا تيسير التجارة. وبالإضافة إلى المستوى المتعدد الأطراف، أصبح تيسير التجارة جزءاً هاماً من الاتفاقات التجارية الإقليمية والثنائية في السنوات الأخيرة، وذلك بتزايد عدد الاتفاقات الإقليمية والثنائية التي تتضمن أحكاماً تتعلق بتيسير التجارة. وبالإضافة إلى ذلك، يسعى عدد من التكتلات الإقليمية إلى تنفيذ خطط طموحة لتيسير التجارة بهدف تعزيز التكامل الإقليمي وسلاسل القيمة الإقليمية.

ويعد شمال أفريقيا جزءاً من هذه الديناميات الاقتصادية الأوسع نطاقاً. وبينما تتباين مختلف البلدان في المنطقة من حيث هياكلها الاقتصادية واندماجها في الاقتصاد العالمي، فإن المنطقة مندمجة إلى حد كبير في سلاسل القيمة العالمية مع وجود بلدان مثل مصر والمغرب وتونس تكشف عن مستوى عالٍ من التكامل في عدد من القطاعات، مثل المنسوجات والملابس والإلكترونيات وصناعة السيارات. كما وقَّعت بلدان المنطقة مجموعةً من الاتفاقات المتعددة الأطراف والإقليمية والثنائية التي تتضمن أحكاماً بشأن تيسير التجارة. وبعض اقتصادات شمال أفريقيا، لا سيما المغرب وتونس، مندمجة إلى حد كبير في سلاسل القيمة العالمية الموجهة نحو الاتحاد الأوروبي، كما أنها وقعت على اتفاقات تجارة حرة مع الاتحاد الأوروبي. وأبرمت دولاً أخرى أيضاً في المنطقة، مثل مصر والمغرب، اتفاقات تجارية تفضيلية مع الولايات المتحدة الأمريكية. وتعد كل البلدان في المنطقة أطرافاً موقعة على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وعلاوة على ذلك، فإن بعض بلدان المنطقة، التي بلغت بينها تونس أكثر المراحل تقدماً، تتفاوض على اتفاقات أعمق مع الاتحاد الأوروبي من خلال إطار اتفاقات الاتحاد للتجارة الحرة العميقة والشاملة.

ويقدم هذا التقرير تحليلاً لموقف شمال أفريقيا فيما يتعلق بخطة تيسير التجارة. وتُعرض المناقشة على ثلاثة مستويات من التحليل. الأول هو المستوى الوطني، الذي يجري فيه تحليل شامل لسياسات كل بلد من بلدان شمال أفريقيا فيما يتعلق بتيسير التجارة. والثاني هو المستوى الإقليمي، حيث ينصب التركيز على المبادرات المتخذة داخل منطقة شمال أفريقيا فيما يتعلق بتيسير التجارة. وعلى المستوى الثالث، يتناول التحليل هذه الصورة الإقليمية في سياق التطورات الأوسع نطاقاً في مجال تيسير التجارة، وقد أُجري، في خضم ذلك، استعراض شامل للتطورات في هذا المجال. وبالإضافة إلى العمليات المتعددة الأطراف، تم التركيز بوجه خاص على المبادرات الإقليمية الأخرى في هذا المجال بهدف تحديد أمثلة عن أفضل الممارسات في مجال السياسات التي يمكن تنفيذها في شمال أفريقيا.

ويستند التقرير إلى عدد من المصادر. فقد أُجري تحليل للسياسات الرئيسية المتعلقة بتيسير التجارة واستعراض للطريقة التي تعالج بها مختلف الاتفاقات التجارية مسألة تيسير التجارة. كما أُجرى تحليل مفصل لتيسير التجارة في عدد من التكتلات الإقليمية. وأخيراً، أُجري تحليل على مستوى كل بلد على حدة لتيسير التجارة في شمال أفريقيا.

ويقوم هيكل التقرير على النحو التالي: يناقش الفصل الثاني، بعد هذه المقدمة، تيسير التجارة في سياق التحولات الأوسع نطاقاً الجارية في الإنتاج والتجارة العالميين. ويقدم الفصل الثالث لمحة عامة عن تيسير التجارة في الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف والإقليمية والثنائية. ويبحث الفصل الرابع بتعمُّق خطة تيسير التجارة في التكتلات الإقليمية الأخرى، مع التركيز على حالي رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (الكوميسا)، بالإضافة إلى مناقشة أقصر للسوق المشتركة لأمريكا الجنوبية. ويبحث الفصل الخامس حالة تيسير التجارة في شمال أفريقيا على الصعيدين الإقليمي والوطني. وفي الختام، ينبري الفصل السادس لمناقشة آثار السياسات.

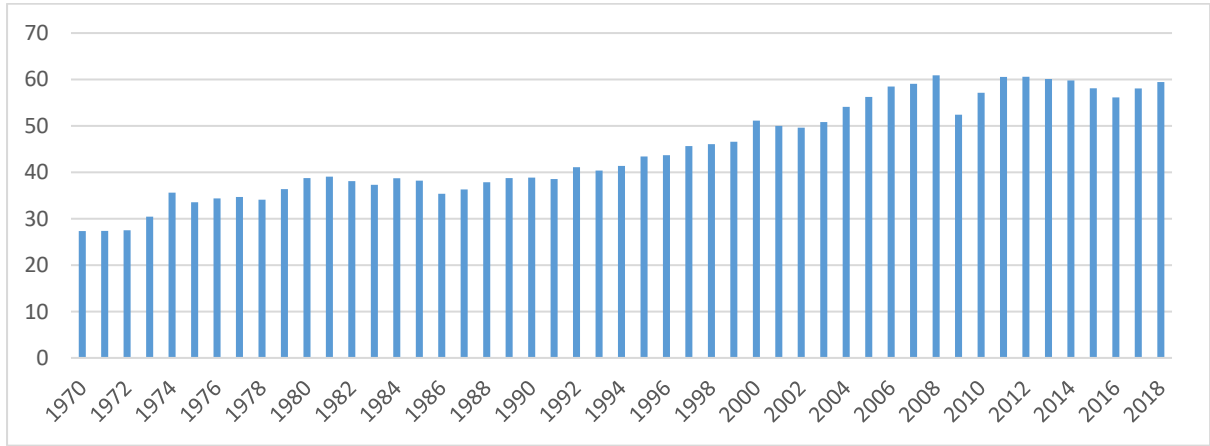
٢- تيسير التجارة والإنتاج العالمي والتجارة والعمالة

١-٢ معلومات أساسية

لقد شهد الاقتصاد العالمي تغيرات كبيرة على مدى العقود القليلة الماضية. ومن بين هذه التغيرات التوسع في التجارة العالمية نتيجة لعدد من التحولات الاقتصادية والسياسية، لا سيما عمليات تحرير التجارة في العقدين الأخيرين من القرن العشرين.

الشكل ١:

التجارة العالمية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي العالمي



المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، ٢٠١٩.

وبالإضافة إلى تحرير التجارة، كان هذا النمو في التجارة العالمية مدفوعًا إلى حد كبير بالتغيرات الكبيرة التي حدثت في الإنتاج العالمي. وخلافا لنظام الإنتاج المتكامل رأسيا الذي سيطر على معظم القرن العشرين، بدأت الشركات العالمية الرائدة في الثمانينات في اعتماد عمليات الاستعانة بمصادر خارجية ونقل الأنشطة إلى الخارج، وهو ما أدى إلى عملية تجزئة الإنتاج. وقد تجلت هذه العملية في تزايد أهمية التجارة في السلع الوسيطة في العقود الأخيرة، التي شهدت تباينًا إقليميًا ملحوظًا (Ando, 2006).

وتعكس هذه الديناميات الكلية تغيرات هامة في العلاقات التي ينطوي عليها الإنتاج العالمي، لا سيما توسيع شبكات الإنتاج الجزئية التي تربط بين أنشطة الإنتاج في أجزاء مختلفة من العالم. وخلافا لنماذج الإنتاج السابقة، حيث كانت هناك حصة أكبر من الأنشطة تجري داخل الحدود الوطنية لدولة واحدة، فإن عددا متزايدا من المنتجات والخدمات يجري إنتاجه اليوم من خلال شبكات مجزأة عبر الحدود. وتربط هذه الشبكات المواقع والشركات والعاملين في هذه الأماكن بشبكات دينامية ومتغيرة باستمرار.

وفي السنوات الأخيرة، أصبحت شبكات الإنتاج هذه تسمى سلاسل القيمة العالمية، وهناك تحليل أوسع نطاقا لآثارها على الاقتصادات الوطنية والسياسات الاقتصادية. وبينما تتواصل الجهود الرامية إلى تحسين قدرتنا على استيعاب التجارة في سلاسل القيمة العالمية إحصائيا، تبيّن البيانات الجزئية المتاحة أن سلاسل القيمة العالمية تمثل حاليا نسبة عالية جدًا من التجارة العالمية (البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، ٢٠١٩). ومن ثم فإن سلاسل القيمة العالمية تؤدي دورًا

كبيراً في تشكيل النتائج الاقتصادية والاجتماعية في مختلف أنحاء العالم من خلال آليات مثل إدارة هذه السلاسل، وتوزيع القيمة داخل هذه السلاسل، وإمكانية حدوث تحسين وتطويرات تكنولوجية من خلال هذه السلاسل.

ورغم هذه التغييرات، ليس من الدقة في شيء الاعتقاد بأن الحدود الوطنية فقدت دورها كعوامل رئيسية تنظم الاقتصاد العالمي (AzmeH, 2019). فلا تزال لدى الدول قدرات وأدوات هامة في مجال السياسة العامة يمكن من خلالها مراقبة الوصول إلى الأسواق وحركة السلع عبر حدودها. وبالإضافة إلى ذلك، تظل الحدود الوطنية الحاويات الرئيسية لمختلف القواعد والأطر التنظيمية والعُمُلات والمعايير الصحية، من بين وظائف أخرى. وعلاوة على ذلك، لا تزال الحدود الوطنية في غالبية البلدان نقاط احتكاك هامة من حيث عبور الحدود والإجراءات والتأخيرات المحتملة.

وبما أن جوهر الإنتاج من خلال سلاسل القيمة العالمية يكمن في القدرة على تنظيم شبكات الإنتاج عبر الحدود، فإن تجاوز الاختلافات الوطنية لا يزال يشكل تحدياً كبيراً يواجه الشركات المنتجة في مختلف أنحاء العالم. ونتيجة لذلك، ينطوي نموذج الإنتاج هذا على متطلبات جديدة من حيث المواءمة التنظيمية ولكن أيضاً من حيث تيسير عبور الحدود الوطنية بطريقة تتسم بالكفاءة ويمكن التنبؤ بها لمختلف الأجزاء والمكونات والسلع النهائية.

ومن حيث الكفاءة، يتطلب الإنتاج من خلال سلاسل القيمة العالمية تخفيضاً عاماً في تكاليف عبور الحدود، من خلال تقليص الحواجز التعريفية وغير التعريفية. وعلى مدى العقود القليلة الماضية، تحقق هذا التقليص في الحواجز بعدد من الأدوات، منها قيام الدول بتحرير التجارة بشكل انفرادي، وتوسيع النظم التجارية المتعددة الأطراف من خلال منظمة التجارة العالمية، وانتشار الاتفاقات التجارية الإقليمية والثنائية. وقد أدى ذلك إلى انخفاض كبير في تكاليف التجارة: جميع التكاليف المتكبدة في الحصول على سلعة لمستخدمٍ نهائي بخلاف التكلفة الحدية لإنتاج السلعة نفسها، بما في ذلك تكاليف النقل، والحواجز السياسية، وتكاليف المعلومات، والتكاليف المرتبطة باستخدام مختلف العملات (Anderson and Van Arvis Wincoop, 2004; وآخرون، ٢٠١٦). غير أن تكاليف التجارة لا تزال كبيرة، ويُنظر إلى تيسير التجارة على أنه وسيلة لتخفيض هذه التكاليف أكثر. وحتى مع انخفاض التعريفات الجمركية، يمكن أن يصبح التأخير في تسليم المدخلات المستوردة قيماً شديداً على الإنتاج. وقد قُدِّرَت الحواجز التي تنطوي على ارتفاع تكاليف التجارة بنسبة تتراوح بين ٢ و ١٥ في المائة من قيمة السلع المتداولة (Zaki, 2014). وتبيّن أن للتأخر أثراً سلبياً كبيراً على التجارة (Djankov and others, 2010). ففي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، على سبيل المثال، تبيّن أن ارتفاع تكاليف النقل والتأخر وعدم موثوقية النقل الداخلي تشكل حواجز هامة تواجه البلدان غير الساحلية (Christ and Ferrantino, 2011).

وبالإضافة إلى خفض تكلفة عبور الحدود، فإن تحسين إمكانية التنبؤ بعمليات العبور شرط حاسم لإعمال سلاسل القيمة العالمية. وقد ازدادت أهمية هذه القضايا بالنسبة لعمل هذه السلاسل على مدى السنوات القليلة الماضية، بتحرك عدد متزايد من الشركات لاعتماد نماذج أسرع لإدارة سلسلة التوريد. وتُركز نماذج إدارة سلسلة التوريد هذه بصورة متزايدة على تسليم الأجزاء والمكونات في الوقت المناسب وعلى خفض الاستثمارات في المخزون. ونتيجة لذلك، أصبحت القدرة على عبور الحدود في الوقت المناسب وبطريقة يمكن التنبؤ بها شرطاً أساسياً لعمل سلاسل القيمة العالمية من أجل تمكين التدفق السلس للأجزاء والمكونات.

ونتيجة لهذه الديناميات، برز تيسير التجارة كمسألة هامة من مسائل السياسة العامة في مجال التجارة الدولية. وقد توصلت الدراسات إلى أن تيسير التجارة يتسم بأهمية خاصة في حالة التجارة من خلال سلاسل القيمة العالمية (Saslavsky and Shepherd, 2012). وعلى مستوى واسع، يمكن تعريف تيسير التجارة بأنه أي إجراء من إجراءات السياسة

العامه يقلل من تكاليف التجارة (Hoekman and Shepherd, 2015). وأبرز عدد من الدراسات أهمية هذه المسألة التي تبين أنه يمكن أن تنطوي تكاليف التجارة على أثر أكبر من التعريفات الجمركية (Martinez-Zarzoso and Márquez-Ramos, 2008). وحاول عدد من الدراسات قياس أثر تيسير التجارة على التجارة والأداء الاقتصادي. وعمومًا، أظهرت تلك الدراسات الأثر الإيجابي لتيسير التجارة على زيادة التجارة والتجارة داخل الأقاليم وفيما بينها وتنوع الصادرات (Dennis and Shepherd, 2011; Persson, 2013; Zaki, 2014; Beverelli and others, 2015). كما أظهر عدد من هذه الدراسات أن هذا الأثر الإيجابي أكثر أهمية في حالة البلدان النامية، حيث تكون تكاليف التجارة أعلى عمومًا.

ورغم الآثار الإيجابية العامة لتيسير التجارة، أثار الباحثون وواضعو السياسات أيضًا شواغل بشأن آثاره السلبية المحتملة. ويشير هوكمان وشيبرد (Hoekman and Shepherd, 2015) إلى أن بعض هذه الشواغل تعكس توزيع المكاسب المتأتية من تيسير التجارة. ومن الحجج التي يتناولونها أن الشركات الرائدة في الاقتصادات المتقدمة كثيرًا ما يكون لديها، في سياق سلاسل القيمة العالمية، ما يكفي من القوة لحصد معظم المكاسب التي يمكن أن تنجم عن قضايا تيسير التجارة. ويقول تقرير صادر عن "مركز الجنوب" في جنيف إن البلدان النامية، خلافًا للبلدان المتقدمة النمو، ستتحمل تكاليف كبيرة في تنفيذ تدابير تيسير التجارة، وإن أثر هذه التدابير سيكون أعلى من أثرها على واردات البلدان النامية منه على صادراتها (مركز الجنوب، ٢٠١١). وأبرز آخرون كيف يرجح أن يكون أثر خطة تيسير التجارة على تشجيع الصادرات محدودًا في غياب سياسات أخرى تمكّن الشركات من القدرة على المنافسة في سوق التصدير (Banga, 2014; Flentø and Ponte, 2017).

٢-٢ العمالة وتيسير التجارة

بينما لا يوجد سوى القليل من البحوث بشأن أثر تيسير التجارة على العمالة، أُجريت دراسات مستفيضة للصلة بين العمالة والتجارة بصورة أعم. وقد بحثت هذه المؤلفات أثر التجارة على العمالة والأجور وظروف العمل. وتناولت مجموعة واسعة من الدراسات الأكاديمية المكاسب المتأتية من التصدير كوسيلة لقياس الفوائد الاقتصادية للصادرات، ليس على المستوى الكلي فحسب، بل أيضا على مستوى الشركات. فالتصدير يفتح سوقًا أكبر، وغالبًا ما يكون ذلك مع ارتفاع الأسعار حسب الوحدة. ونتيجة لذلك، يمكن للشركات المصدرة، من حيث المبدأ، أن تنتج المزيد، وبالتالي توظيف المزيد من العمال ومنحهم أجورًا أعلى، ما يعكس ارتفاع أسعار السوق التي تتلقاها منتجاتها (Brambilla and others, 2016). كما أن الإنتاجية في الشركات المصدرة أعلى عمومًا من الشركات غير المصدرة، وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى تحسين الإنتاجية في جميع جوانب الاقتصاد من خلال التعلم والروابط ونشر التكنولوجيا. وعند فحص البيانات الواردة من ٦١ بلدًا ناميًا وبلدًا منخفض الدخل، وجد كل من "ديبيتريس شوفين وبورتو" (Depetris Chauvin and Porto, 2017) أدلة تدعم وجود علاوة أجور، وحددوا أربعة عوامل تقف وراء هذه العلاوة، وهي أن: الشركات المصدرة توظف المزيد من العمال المهرة؛ وتستخدم آلات أكثر تطورًا؛ وتشتري مدخلات مواد ذات جودة أعلى؛ وأكثر إنتاجية من الشركات المصدرة.

وقد تم تناول حجم ما يمكن تسميته "علاوة التصدير" فيما يتعلق بالعمالة والأجور بالنقاش في المؤلفات. وخلصت بعض الدراسات إلى أن الشركات المصدرة تدفع بالفعل أجورًا أعلى من الشركات غير المصدرة (Alvarez and Lopez, 2005; Van Biesebroeck, 2005). غير أن دراسات أخرى قالت إن هذه العلاوة تنقل عند السيطرة على عدد من خصائص الشركات والمعامل (Schank, Schnabel and Wagner, 2007). وتشمل العوامل التي تؤثر على علاوة

الأجور نوع الموظف من حيث المهنة (الإدارة أو العمال)، والخبرة ومستويات التعليم (Kong and others, 2018). وعلاوة على ذلك، بحث عدد من الدراسات علاوة الأجور فيما يتعلق بأسواق التصدير. وعند فحص البيانات المستمدة من ستة اقتصادات أفريقية جنوب الصحراء الكبرى، وجد "ميلنر وتاندرلين" (Milner and Tandrayen, 2007) أن علاوة التصدير هذه تختلف باختلاف سوق التصدير. وباستخدام بيانات الأفرقة المشتركة بين البلدان، وجد "برامبيلا وبورتو" (Brambilla and Porto, 2015) أن الصناعات التي تصدر إلى الوجهات المرتفعة الدخل تدفع أجوراً أعلى وهما يُرجعان ذلك إلى الجهات التي تصدر إلى الوجهات المرتفعة الدخل التي تنتج سلعاً ذات جودة أعلى، وبالتالي استخدام عمال ذوي مهارات أعلى.

وبينما ركزت المؤلفات المذكورة أعلاه على أثر الصادرات على العمالة والأجور، يشمل التوسع في التجارة زيادة الواردات أيضاً. وتناول دراسات أخرى بالبحث أثر تحرير التجارة على نطاق أوسع على سوق العمل، وذلك بالتركيز على عدد من القضايا، مثل العمالة، والأجور، والإجراءات، وعدم المساواة في الأجور، ومشاركة الجنسين في القوى العاملة (انظر على سبيل المثال، Bosch and others, 2012; Kucera and Roncolato, 2011; Gaddis and Pieters, 2017; Dix-Carneiro, 2011; Helpman and Itshhoki, 2015; Menezes-Filho and Muendler, 2014). وبينما يتجاوز استعراض جميع هذه المؤلفات نطاق هذا التقرير، من الأهمية بمكان ملاحظة أن الأدلة على هذه المسائل ليست حاسمة عموماً، حيث تُظهر دراسات مختلفة نتائج متباينة عن بلدان مختلفة وفترات مختلفة. ومن المتوقع حدوث هذا التباين، من حيث إنه يعكس النتائج الاقتصادية المختلفة لتحرير التجارة التي تشهدها مختلف البلدان من حيث هيكل الاقتصاد وصعود قطاعات معينة و هبوطها. غير أن غالبية هذه الدراسات وجدت أن تحرير التجارة والتجارة عامل مهم في التأثير على ديناميات سوق العمل.

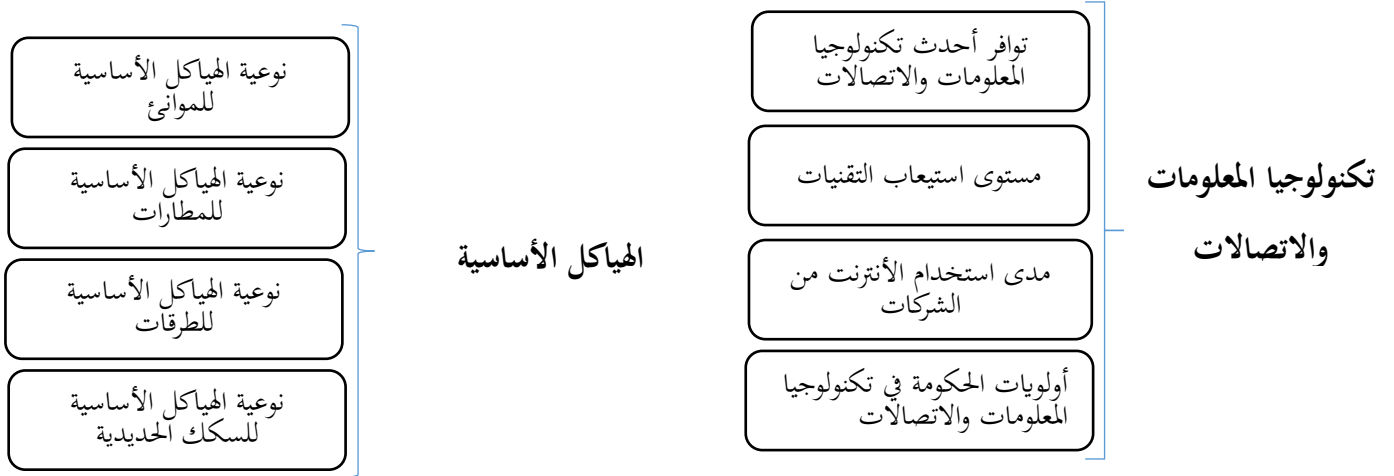
ونتيجة لذلك، فإن تيسير التجارة، من خلال تأثيره على التجارة، تترتب عنه آثار بالنسبة للعمالة والأجور وغير ذلك من نتائج سوق العمالة. غير أن آثار تيسير التجارة على العمالة والأجور ستختلف من حيث آثار انخفاض تكاليف التبادل التجاري على التجارة (الصادرات والواردات). وعلى المستوى المفاهيمي، إذا أدى تيسير التجارة إلى زيادة في الصادرات والواردات مع انخفاض تكلفة التجارة، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو أثر ذلك على العمالة والأجور. وتتوقف الإجابة عن هذا السؤال على الأثر المحدد على الصادرات والواردات. وكما ذكر آنفاً، فإن تدابير تيسير التجارة في حد ذاتها لن تؤدي بالضرورة إلى زيادة سريعة في الصادرات ما لم تكن مصحوبة بسياسات تعزز قدرات التصدير لدى الشركات. ومع ذلك، وكما يتبين من الأدلة التجريبية التي نوقشت في الفرع السابق، فإن تدابير تيسير التجارة تؤدي إلى بعض الزيادة في الصادرات. وتشير الأدلة على مستوى الشركات إلى تأثير مماثل (Shepherd, 2013). وستكون هذه الصادرات الإضافية من الشركات المصدرة حالياً، وكذلك من الشركات التي لا تصدر في الوقت الراهن. ومن المفروض أن يؤدي تيسير التجارة إلى توسيع صادرات كلتا المجموعتين، ولكن درجة الزيادة يمكن أن تختلف. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تكون تكلفة الحواجز البيروقراطية أمام التجارة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر منها للشركات الكبيرة، بسبب وفورات الحجم لديها. وفي هذه الحالات، من المرجح أن يؤدي تخفيض تكلفة إجراءات التصدير إلى زيادة في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تقوم بالتصدير. ويمكن أن يكون لذلك أثر كبير على العمالة، لا سيما في الاقتصادات النامية، التي تشكل فيها هذه المؤسسات جزءاً كبيراً من الاقتصاد. وعند دراسة الأثر على تيسير التجارة على الشركات، خلص كلٌّ من "لي وويلسون" (Li and Wilson, 2009) إلى أن التحسن في مؤشرات تيسير التجارة، في حالة آسيا، يزيد من احتمال قيام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتصدير ومن ميل هذه المؤسسات إلى التصدير. وتوجد أدلة مماثلة من تحليل البيانات الواردة من أفريقيا على مستوى الشركات (Hoekstra, 2013). ويرتبط التعرض للأسواق العالمية من خلال الصادرات بارتفاع الأجور وإيجاد المزيد من فرص العمل (Wagner, 2012). ومن خلال هذا التأثير، من المرجح أن يؤدي تيسير التجارة إلى آثار إيجابية على الأجور والعمالة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نتيجة لزيادة القدرة على التصدير إلى الأسواق الأجنبية.

غير أن الزيادة في الصادرات ليست سوى أحد آثار تيسير التجارة. ومن الآثار الأخرى لتيسير التجارة زيادة الواردات. وكما ذكر آنفاً، كانت هذه الزيادة أحد الشواغل التي أعربت عنها العديد من البلدان النامية في المناقشات المتعلقة بإدراج تيسير التجارة في نظام التجارة الدولية. وعلى النقيض من الطريقة التي يمكن أن تؤدي بها زيادة الصادرات إلى زيادة العمالة والأجور، فإن زيادة الواردات يمكن أن تؤدي إلى مزيد من المنافسة بالنسبة للشركات المحلية، بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

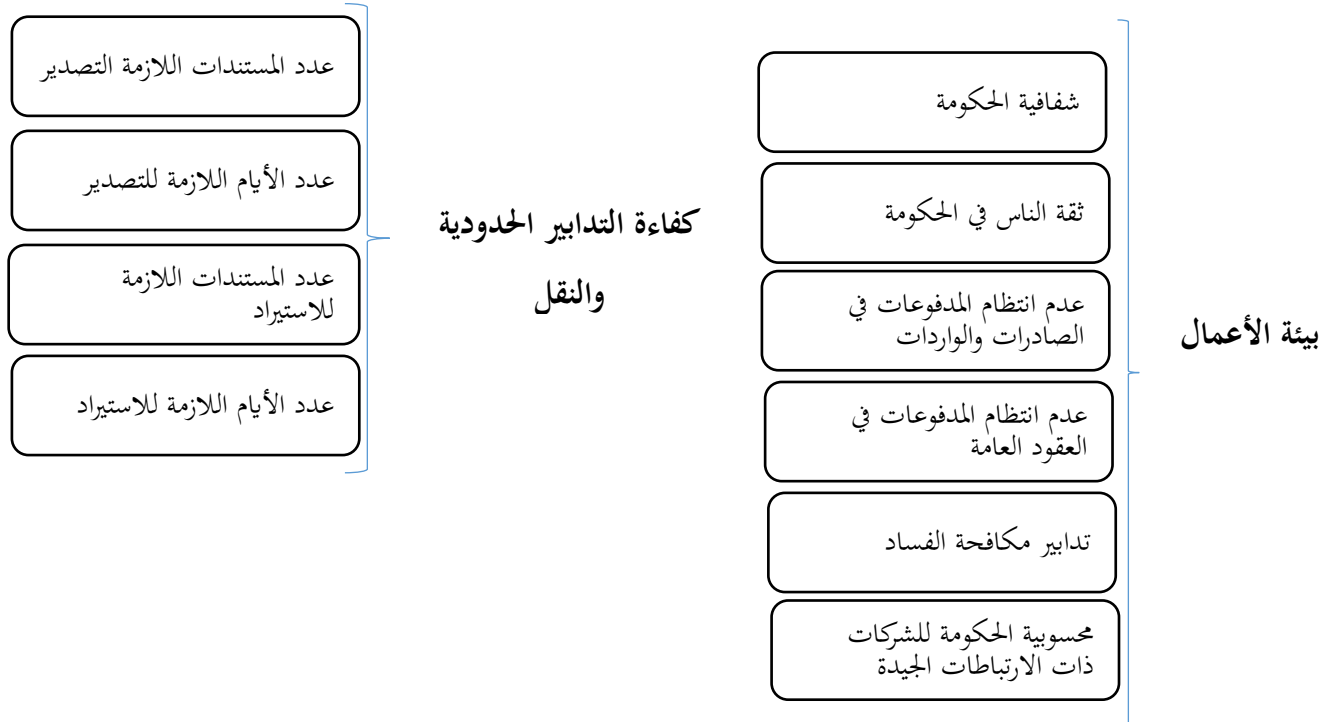
وبينما يبقى التحليل المذكور أعلاه مهماً، من الضروري تحليل الصلة بين الواردات والصادرات بدلا من تأثير كل منها على حدة. وبتوسع التجارة من خلال سلاسل القيمة العالمية، أصبحت هذه الصلة أكثر تعقيداً في اقتصاد اليوم. ومع تزايد أهمية سلاسل القيمة العالمية، أصبحت القدرة على الاستيراد والقدرة على التصدير مترابطين بصورة متزايدة، حيث تصبح المدخلات المستوردة جزءاً كبيراً من الصادرات. وهذه هي الحال بصفة خاصة في بعض القطاعات ذات العمالة الكثيفة حيث تشكل القدرة على استيراد بعض المكونات المتقدمة تكنولوجيا جزءاً رئيساً من القدرة على اجتذاب أنشطة الصناعة التحويلية والتجميع ذات العمالة الكثيفة. وعند دراسة ١٥ قطاعاً اقتصادياً في ١٠ مناطق (بما في ذلك خمس مناطق نامية في أفريقيا وآسيا)، يجد "كوالسكي وآخرون" (Kowalski and others, 2015) علاقة إيجابية بين ارتفاع حصص المنتجات الوسيطة في الواردات والقدرة التنافسية للصادرات العالمية. وعلى هذا النحو، يمكن أن تكون تدابير تيسير التجارة بشأن الواردات والصادرات على السواء مهمة بالنسبة لبعض البلدان النامية التي تسعى إلى تحقيق تنوع الصادرات والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية للصناعة التحويلية.

ومن المهم أيضاً التمييز بين مختلف أنواع تدابير تيسير التجارة من حيث أثرها على التجارة، ومن ثم على العمالة والأجور. ومن الأهمية بمكان النظر في الاختلافات في الموارد اللازمة لتنفيذ التدابير غير المرنة أو المرنة. وعموماً، يمكن تقسيم تدابير تيسير التجارة إلى تدابير مرنة وتدابير غير مرنة. وتركز التدابير غير المرنة على مسائل الهياكل الأساسية مثل تحسين الطرق والسكك الحديدية والهياكل الأساسية للموانئ، بينما تركز التدابير المرنة على مسائل مثل تبسيط الإجراءات والشفافية. وتميل التدابير غير المرنة عموماً إلى أن تكون أكثر تكلفة من حيث الاستثمارات وأطول من حيث التنفيذ، في حين أن التدابير المرنة تميل إلى أن تكون أقل تكلفة وأيسر.

الشكل ٢:
تدابير تيسير التجارة الصلبة مقابل المرنة



مؤشرات الهياكل الأساسية غير المرنة



مؤشرات الهياكل الأساسية المرنة

المصدر: ٢٠١٢، Portugal-Perez and Wilson.

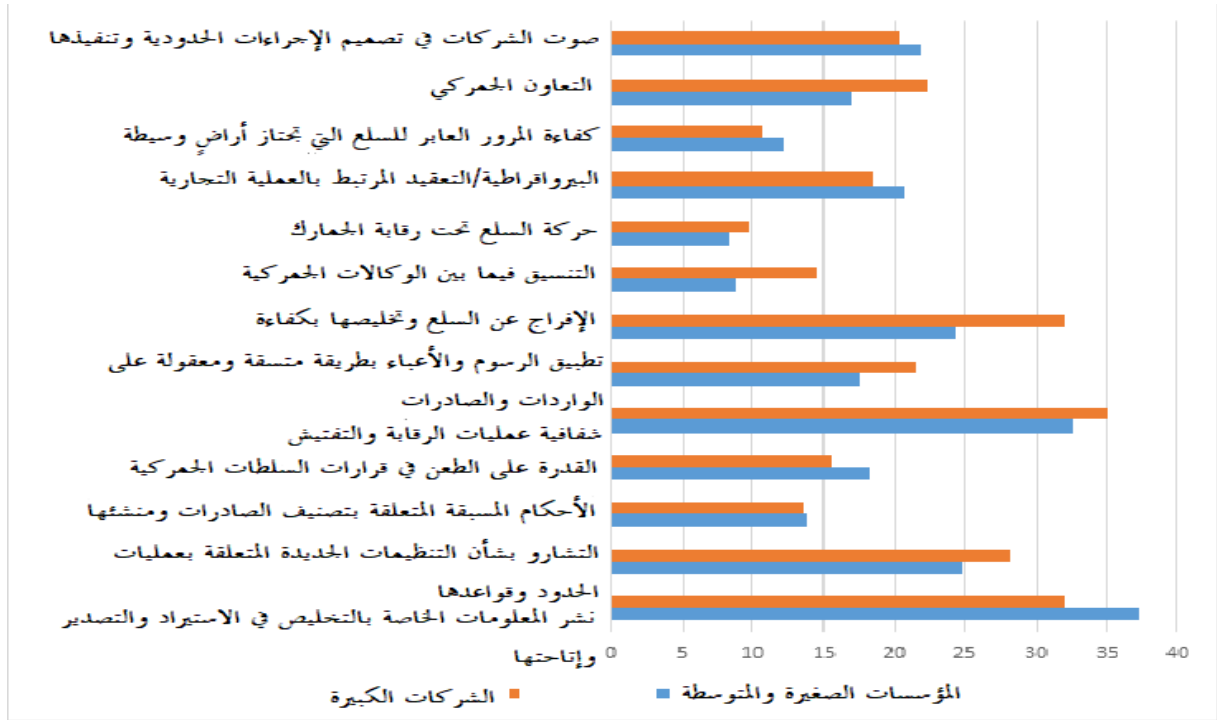
وفي هذا السياق، من الأهمية بمكان تحديد التدابير الأكثر فائدة لتشجيع الصادرات من جانب البلدان النامية أولاً؛ وثانياً، من الشركات في تلك البلدان التي تسهم في تحقيق فوائد اجتماعية أوسع نطاقاً من حيث التنمية الشاملة. وبينما لا تعد الأدلة على هذه المسائل قاطعة بعد، حاولت بعض الدراسات قياس أثر مختلف سياسات تيسير التجارة حسب الدخل وحجم الشركة. وبالتركيز على تيسير التجارة المرن، وضع "مويسي وسوريسكو" (Moisé and Sorescu) (2013) ١٦ مؤشراً لتيسير التجارة وقاما بقياس أثر السياسات في كل مجال.^(١) وأظهرت النتائج التي توصلنا إليها أن مجالات السياسة العامة التي لها أكبر تأثير على أحجام التجارة وتكاليف التجارة (بالنسبة للواردات والصادرات) تكمن في توافر المعلومات المتصلة بالتجارة، وتبسيط الوثائق ومواءمتها، وتبسيط الإجراءات، واستخدام العمليات الآلية.

وفيما يتعلق بالشركات، وجد "لي وويلسون" (Li and Wilson, 2009) أن زيادة إمكانية التنبؤ بالسياسات وتعزيز خدمات تكنولوجيا المعلومات، بالنسبة للشركات الآسيوية، هما أكثر التدابير فعالية التي يمكن بها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تزيد بها التجارة، وأن هذه المؤسسات أقل استجابة لتحسين الهياكل الأساسية للنقل من المؤسسات الكبيرة. وقد حاولت عدد من الدراسات الاستقصائية تحليل أهمية مختلف تدابير تيسير التجارة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وفي دراسة استقصائية أجراها مركز التجارة الدولية للشركات في البلدان النامية، أبرزت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عوامل مثل الحصول على المعلومات وأن يكون لها صوت في تصميم هذه الإجراءات وتنفيذها. كما يمكن أيضاً أن تعرقل بعض التدابير هذه المؤسسات. فعلى سبيل المثال، سيؤدي حساب الرسوم والتكاليف المتصلة بالخدمة المقدمة إلى زيادة التكلفة على عاتق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في حين سيؤدي حساب الرسوم والتكاليف بالنسبة لحجم المعاملة إلى خفض هذه التكاليف.

(١) هذه المؤشرات هي: توافر المعلومات؛ وإشراك المجتمع التجاري؛ والقرارات المسبقة وإجراءات الاستئناف؛ والرسوم والتكاليف؛ الشكليات الشكلية - الوثائق؛ والشكليات والتشغيل الآلي؛ والشكليات والإجراءات؛ والتعاون - الداخلي؛ والتعاون - الخارجي؛ والاعتماد القنصلي؛ والحوكمة والحياد؛ ورسوم وتكاليف العبور؛ وشكليات العبور؛ وضمانات العبور؛ واتفاقات العبور والتعاون.

الشكل ٣:

ما هي العوامل الثلاثة المتصلة بإجراءات الحدود التي ينبغي إدخال تحسينات أكثر عليها من غيرها؟ (بالنسب المتوقعة)^(٢)



المصدر: الدراسة الاستقصائية لرصد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (٢٠١٥).

(٢) يستند الرسم البياني إلى ٤١٨ مؤسسة صغيرة ومتوسطة و١٠٣ شركات كبيرة، مع تحديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها شركات يقل عدد موظفيها عن ٢٥٠ موظفاً.

٣- تيسير التجارة في نظام التجارة الدولية

١-٣ معلومات أساسية

بينما أصبح تيسير التجارة جزءاً أساسياً بصورة متزايدة من نظام التجارة الدولية، فإن العديد من القضايا التي تم تناولها في نطاق تيسير التجارة نوقشت من قبل في محافل دولية أخرى ولا تزال تشكل مجالات تركيز هامة للهيئات الدولية الأخرى. وتشمل هذه المنتديات منظمات مثل منظمة الجمارك العالمية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومركز الأمم المتحدة لتيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، والبنك الدولي. وعلى مدى فترة طويلة من الزمن، أصدرت هذه المنظمات عددًا من التقارير والدراسات والتوصيات وأفضل الممارسات المتصلة بمختلف جوانب تيسير التجارة. وترد في الجدول ١ أمثلة على بعض تقاريرها.

الجدول ١:

برامج تيسير التجارة لدى عدد من المنظمات الدولية

المنظمة	مبادرات التجارة والعبور
منظمة التجارة العالمية	اتفاق تيسير التجارة
المنظمة الدولية للجمارك	الاتفاقية الدولية لتبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية (اتفاقية كيوتو) النظام المنسق لتوصيف السلع وتميزها؛ برنامج المتعامل الاقتصادي المعتمد إطار معايير تأمين وتيسير التجارة العالمية الصادر عن المنظمة الدولية للجمارك
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	مؤشرات تيسير التجارة
مركز الأمم المتحدة لتيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية	التوصيات المتصلة بتيسير التجارة
الأونكتاد	النظام الآلي للبيانات الجمركية مواد تعليمية؛ المساعدة التقنية
البنك الدولي	برنامج دعم تيسير التجارة؛ مؤشر الأداء اللوجستي؛ تدقيق تيسير التجارة والنقل

المصدر: تجميع المؤلف.

غير أن تيسير التجارة أصبح بصورة متزايدة جزءاً هاماً من النظام التجاري. وقد تُرجم هذا الإدماج المتزايد لتيسير التجارة في نظام التجارة في التوقيع على اتفاق تيسير التجارة في منظمة التجارة العالمية وتنفيذه الجاري، وتزايد إدماج تدابير تيسير التجارة في الاتفاقات التجارية الإقليمية والثنائية. وفيما يتعلق بالأحكام، يقدم الجدول ٢ لمحة عامة عن مختلف تدابير تيسير التجارة التي يجري إدماجها في الاتفاقات التجارية.

الجدول ٢:

تدابير تيسير التجارة في الاتفاقات التجارية

تدابير تيسير التجارة	المجال
نشر القوانين والتنظيمات	الشفافية والقدرة على التنبؤ
النشر على الإنترنت (اختياري أو إلزامي)	
النشر على الإنترنت (إلزامي)	
نقاط الاستعلام	
التعاون أو التشاور مع أوساط الأعمال	
النشر المسبق	
التشاور المسبق	
القرارات المسبقة (منشأ السلع، تصنيف التعريف، التقييم الجمركي، وما إلى ذلك)	
إجراءات الطعن	
إجراءات الطعن الإداري	
إجراءات جمركية موحدة ونزيهة وشفافة	
إلغاء أو تحديد رسم أو أتاوة	
متطلبات حظر المعاملات القنصلية	
العقوبات الإدارية	الضوابط المتعلقة بالرسوم والأتاوات
التجهيز قبل الوصول	
الفصل بين الإفراج عن السلع وبين دفع الرسوم النهائية	
الإفراج عن السلع في نقاط الوصول دون نقلها إلى مرافق أخرى	الإفراج عن السلاح وتخليصها
إدارة المخاطر	
التدقيق بعد التخليص	
الإفراج عن السلع في غضون ٤٨ ساعة من الوصول	
برنامج المتعامل الاقتصادي المعتمد	
إجراءات منفصلة معجلة للشحنات السريعة	
الإجراءات الجمركية المبسطة	
الاستعراض الدوري للإجراءات الجمركية	
استخدام المعايير الدولية للإجراءات الجمركية	
استخدام تكنولوجيا المعلومات	
استخدام المعايير الدولية لتطبيق تكنولوجيا المعلومات	الإجراءات والمتطلبات من الوثائق
نموذج بيانات منظمة الجمارك العالمية	
النافذة الوحيدة	
حظر التفتيش قبل الشحن	
حظر الاستخدام الإلزامي لسماسة الجمارك	
حرية المرور العابر	
تيسير إجراءات المرور العابر	
الدخول المؤقت	
الإخطار بالقوانين والتنظيمات الجمركية، أو التغييرات التي طرأت عليها	

تبادل المعلومات عن أفضل الممارسات أو التقنيات الجمركية	تعاون وكالات الجمارك والحدود
تبادل المعلومات من أجل المساعدة الإدارية الجمركية المتبادلة	
المساعدة التقنية وبناء القدرات	
التعاون من أجل التكامل الإقليمي	
التعاون في المحافل الدولية	
التعاون بين وكالات الحدود	

المصدر: (2014) Yasui.

وبينما تتباين هذه الأحكام بين اتفاقات مختلفة، برز اتفاق تيسير التجارة، بطابعه المتعدد الأطراف، كمركز تنسيق هام لتيسير التجارة في اتفاقات التجارة الدولية. ويرد أدناه استعراض أكثر تفصيلاً لاتفاق تيسير التجارة، قبل دراسة تيسير التجارة في الاتفاقات التجارية الإقليمية والثنائية.

٢-٣ اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة

في أعقاب مناقشات ومفاوضات طويلة بدأت في منتصف التسعينات، تم التوقيع على اتفاق تيسير التجارة في منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠١٣. ويركز الاتفاق على عدد من المجالات، كما يتبين من الإطار ١.

الإطار ١:

المجالات المشمولة باتفاق تيسير التجارة

الإفراج عن السلع وتخليصها

- يركز عدد من الأحكام على تيسير حركة السلع عبر الحدود. وتشمل هذه الأحكام ما يلي:
- يعتمد الأعضاء إجراءات تسمح بتقديم وثائق الاستيراد والبيانات وغيرها من المعلومات المطلوبة للمعالجة قبل وصول السلع
 - يسمح الأعضاء بتقديم الوثائق في شكل إلكتروني للتجهيز قبل الوصول
 - يسمح الأعضاء دفع الرسوم الجمركية والضرائب والرسوم وغيرها من الأعباء إلكترونياً
 - يعتمد الأعضاء، بشروط معينة، إجراءات تسمح بالإفراج عن السلع قبل التحديد النهائي للرسوم الجمركية والضرائب والرسوم والأعباء
 - تشجيع الأعضاء على نشر متوسط مدة الإفراج عن السلع بصورة دورية ومتسقة
 - يعتمد الأعضاء إجراءات تسمح بالإفراج السريع عن السلع التي تدخل من خلال مرافق الشحن الجوي
 - يعتمد الأعضاء إجراءات للسماح بإعادة الإفراج عن السلع القابلة للتلف في أقصر وقت ممكن
 - يتيح الأعضاء تدابير إضافية لتيسير التجارة للمشغلين الذين يستوفون معايير محددة (المشغلون المعتمدون)

توافر المعلومات عن القواعد والإجراءات

- تركز بعض الأحكام، بإتاحة وضوح أكثر وقابلية للتنبؤ أفضل بالمعابر الحدودية، على نشر وتبادل المعلومات بشأن الإجراءات الحدودية والجمركية. وتشمل هذه الأحكام ما يلي:
- ينشر الأعضاء المعلومات بطريقة غير تمييزية ويسهل الوصول إليها بشأن قضايا مختلفة مثل:

○ إجراءات الاستيراد والتصدير والمرور العابر (بما في ذلك إجراءات الموانئ والمطارات وغيرها من إجراءات نقاط الدخول)

- المعدلات المطبقة للرسوم والضرائب المتصلة بالاستيراد أو التصدير
 - قواعد تصنيف أو تقييم المنتجات للأغراض الجمركية
 - القوانين والتنظيمات والأحكام الإدارية المتعلقة بقواعد المنشأ
 - قيود على عمليات الاستيراد أو التصدير أو المرور العابر أو حظرها
 - إجراءات الاستئناف أو المراجعة، من بين أمور أخرى
- يقدم الأعضاء معلومات عبر الإنترنت عن إجراءاتهم الخاصة بالاستيراد والتصدير والعبور والاستئناف، وإتاحة الاستمارات والوثائق اللازمة للاستيراد والتصدير والعبور
- ينشئ الأعضاء نقاط استعلام للرد على استفسارات الحكومات والتجار والأطراف الأخرى

التشغيل الآلي والخدمات الإلكترونية

يتضمن اتفاق تيسير التجارة أحكاماً تطلب إلى الأعضاء توفير وسائل إلكترونية لتجهيز الإجراءات الحدودية. وتشمل هذه الوسائل ما يلي:

- قبول عمليات الدفع الإلكترونية
- إتاحة الحصول على الوثائق والاستمارات عبر الإنترنت
- قبول التقديم الإلكتروني للوثائق عند الإمكان
- إتاحة الحصول على المعلومات عن طريق الإنترنت

الصوابط المتعلقة بالرسوم والغرامات

يتضمن اتفاق تيسير التجارة عددًا من الأحكام التي تهدف إلى معالجة كيفية فرض الرسوم والغرامات. وتشمل هذه الأحكام ما يلي:

- ينشر الأعضاء معلومات عن الرسوم والأعباء وإتاحة الوقت الكافي بين تعديل الرسوم أو فرض رسوم جديدة ودخولها حيز النفاذ ويلتزمون بمراجعة رسومهم بهدف خفض عدد الرسوم المفروضة
- تكون رسوم التجهيز الجمركي وأعباؤه محدودة من حيث التكلفة التقريبية للخدمات المقدمة بشأن عملية الاستيراد أو التصدير أو ما يتعلق بها
- تدابير لضبط الغرامات المفروضة على انتهاكات القوانين واللوائح والإجراءات الجمركية

العمليات المتوائمة والمعايير

يتضمن اتفاق تيسير التجارة عددًا من التدابير التي تهدف إلى المساعدة في مواءمة العمليات بين الدول الأعضاء من أجل تقليل تكاليف المعاملات إلى أدنى حد وتحسين القدرة على التنبؤ. وفيما يلي بعض هذه التدابير:

- التعاون بين وكالات الحدود والجمارك في الدول الأعضاء المتجاورة بشأن مسائل من قبيل أيام العمل وساعات العمل، ومواءمة الإجراءات، وتقاسم المرافق، ووضع ضوابط مشتركة
- تشجيع الدول الأعضاء على اعتماد معايير دولية لإجراءات الاستيراد والتصدير والمرور العابر

- يلتزم الأعضاء بالعمل على إنشاء نافذة وحيدة حيث سيتم تجهيز الوثائق وغيرها من المتطلبات المتعلقة بالتصدير والاستيراد والمرور العابر
- التدابير الرامية إلى تحسين حركة السلع العابرة

المشاورات والطعون

يتضمن اتفاق تيسير التجارة أحكامًا تتيح فرصًا للتشاور بشأن القواعد المقترحة التي تؤثر على حركة السلع. ويُلزم الاتفاق أيضا الأعضاء بالنص على الحق في الطعن في القرارات الجمركية.

المصدر، منظمة التجارة العالمية، ٢٠١٧.

تنفيذ اتفاق تيسير التجارة

وضع اتفاق تيسير التجارة لمختلف البلدان جداول زمنية مختلفة للتنفيذ. والتزمت البلدان المتقدمة النمو بالتنفيذ الكامل للاتفاق حال دخوله حيز النفاذ (٢٠١٧) في حين مُنحت البلدان النامية وأقل البلدان نموًا مزيدًا من الوقت أو الدعم لبناء القدرات أو كليهما لتنفيذ تدابير مختلفة في الاتفاق. وللحصول على هذا التمديد أو الدعم، كان على الدول الأعضاء أن تقسم التدابير المختلفة في الاتفاق إلى واحدة من ثلاث فئات:

• الفئة ألف: التدابير التي ستنفذ في عام ٢٠١٧ (أو عام ٢٠١٨ لصالح أقل البلدان نموًا).

• الفئة باء: التدابير التي تتطلب وقتًا إضافيًا للتنفيذ.

• الفئة جيم: التدابير التي يحتاج فيها العضو إلى مزيد من الوقت والدعم في مجال بناء القدرات للتنفيذ.

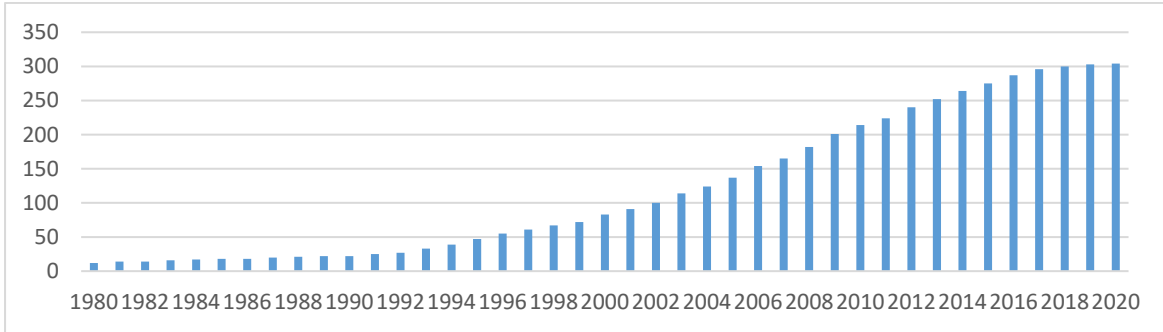
ووفقًا لمنظمة التجارة العالمية، بلغ المعدل العام للتنفيذ، بحلول تموز/يوليه ٢٠١٩، ٦٢,٥ في المائة، بمعدل تنفيذ قدره ١٠٠ في المائة للبلدان المتقدمة النمو، و ٦٢,٤ في المائة للبلدان النامية، و ٢٥ في المائة لأقل البلدان نموًا.

٣-٣ تيسير التجارة في الاتفاقات التجارية الإقليمية والثنائية

ازدادت أهمية الاتفاقات التجارية الإقليمية والثنائية وزيادة كبيرة في السنوات الأخيرة. فبالإضافة إلى النمو السريع في عدد الاتفاقات، اتسع عمق الاتفاقات بتناول المزيد من المسائل وإدراجها في المعاهدات ذات الصلة. ونتيجة لذلك، تشكل الاتفاقات الإقليمية والثنائية أطرا متزايدة الأهمية لتنظيم تدفقات السلع والخدمات ورأس المال والملكية الفكرية، وآلية لتعزيز المواءمة التنظيمية بين الدول.

الشكل ٤ :

العدد التراكمي للاتفاقات التجارية الإقليمية والثنائية السارية



المصدر: قاعدة بيانات الاتفاقات التجارية الإقليمية لمنظمة التجارة العالمية، ٢٠٢٠.

ويشكل تيسير التجارة جزءًا من هذا المشهد، وذلك بإبرام المزيد من الاتفاقات الإقليمية والثنائية، بما في ذلك التدابير ذات الصلة. وبينما تُعدُّ هذه الاتفاقات تمييزية في طبيعتها، فإن إحدى خصائص تدابير تيسير التجارة هي أنها تنطبق عمومًا على جميع الشركاء التجاريين، وليس فقط على الشركاء الأعضاء في الاتفاق الإقليمي والثنائي (الأونكتاد، ٢٠١١). ومن الأمثلة على بعض التدابير التي يمكن أن تفيد جميع الشركاء التجاريين أحكام الشفافية وتبادل المعلومات، واعتماد المعايير الدولية والتجارة غير الورقية (المرجع نفسه). ورغم تزايد اعتماد تيسير التجارة في الاتفاقات الإقليمية والثنائية، لا يزال هناك اتساق ضئيل في كيفية تعريف تيسير التجارة وفي ما يعتبر تيسيرًا للتجارة في تلك الاتفاقات. فبعض الاتفاقات، على سبيل المثال، تتناول مسائل مثل الحواجز التقنية أمام التجارة كجزء من تيسير التجارة، بينما لا تتناولها اتفاقات أخرى (منظمة التجارة العالمية، ٢٠١٤). ورغم أوجه عدم الاتساق هذه، ازداد عمق وتعقيد أحكام تيسير التجارة في الاتفاقات التجارية الإقليمية والثنائية في السنوات الأخيرة (المرجع نفسه).

وعومًا، تتبّع فصول تيسير التجارة الواردة في الاتفاقات الإقليمية والثنائية نموذج اتفاق تيسير التجارة. وكان الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة من أوائل البلدان التي اعتمدت تيسير التجارة في اتفاقاتها التجارية الإقليمية والثنائية، وذلك في سياق التعاون الجمركي في البداية، وبصورة متزايدة في فصول مخصصة للجمارك وتيسير التجارة.

وفيما يتعلق بالاتحاد الأوروبي، لم يولَّ اهتمامًا يذكر للمسائل المتصلة بتيسير التجارة في اتفاقات التجارة الحرة الأوروبية المبكرة مع الشركاء في جنوب العالم. غير أنه خلال العقد الماضي، بدأ إدراج تيسير التجارة بطريقة منهجية في الاتفاقات التجارية الأوروبية مع البلدان النامية. وفي الاتفاقات السابقة، يمكن غالبًا العثور على أحكام تيسير التجارة في إطار مواد أو فصول تتعلق بالجمارك. فالمادة ٥٥ من اتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ومصر، على سبيل المثال، الساري منذ عام ٢٠٠٤، تدعو إلى التعاون الجمركي بين الشريكين من أجل تبسيط الضوابط والإجراءات المتعلقة بالتخليص الجمركي للسلع واعتماد وثيقة إدارية واحدة ونظام لربط ترتيبات المرور العابر بين الاتحاد الأوروبي ومصر. وفي الاتفاقات الأخيرة (مثل الاتفاقات الموقعة مؤخرًا مع المكسيك وفيت نام والسوق المشتركة لبلدان أمريكا الجنوبية^(٣))، ترد أحكام تيسير التجارة في فصول محددة تتعلق بالجمارك وتيسير التجارة. وبصفة عامة، ورغم بعض الاختلافات، تتبّع هذه الفصول

(٣) انظر الجدول ٣ للاطلاع على موجز لأحكام تيسير التجارة الواردة في الاتفاق التجاري بين الاتحاد الأوروبي والسوق المشتركة لبلدان أمريكا الجنوبية.

إطار اتفاق تيسير التجارة من حيث النطاق والعمق، مع التركيز على التعاون الجمركي وتبادل المعلومات، وحركة السلع، والمواءمة.

الجدول ٣:

أمثلة على أحكام تيسير التجارة الواردة في الاتفاق التجاري بين الاتحاد الأوروبي والسوق المشتركة لبلدان أمريكا الجنوبية

المجال	الأحكام
الشفافية والقدرة على التنبؤ	إجراء المشاورات المقررة مع الممثلين التجاريين بشأن المقترحات التشريعية والإجراءات العامة المتصلة بالمسائل الجمركية والتجارية
	نشر التشريعات والإجراءات العامة الجديدة المتصلة بالجمارك وتيسير التجارة بطرق يسهل الوصول إليها، وبوسائل إلكترونية
	إنشاء نقطة استعلام واحدة أو أكثر
	ضمان الاعتراف المتبادل ببرامج الشراكة التجارية والضوابط الجمركية، بما في ذلك تدابير مماثلة لتيسير التجارة
	القيام بعمل مشترك لزيادة تقليص أوقات الإفراج والإفراج عن السلع دون تأخير لا مبرر له، لا سيما السلع القابلة للتلف
	قيام الأطراف بإصدار قرار مسبق يحدد المعاملة التي يتعين توفيرها للسلع المعنية (تصنيف التعريفات ومنشأ السلعة)
الضوابط المتعلقة بالرسوم والأتاوات	إتاحة إمكانية الحصول على الوثائق والقيام بعمليات الدفع والتجهيز إلكترونيًا
	تكون العقوبات المفروضة على مخالفة التنظيمات الجمركية أو المتطلبات الإجرائية متناسبة وغير تمييزية
الإفراج عن السلع وتخليصها	عند فرض غرامة، لا بد من تقديم تفسير كتابي للشخص (الأشخاص) الذي فرضت عليه العقوبة يحدد طبيعة الانتهاك والقانون أو التنظيم أو الإجراء المنطبق الذي ينص بموجبه على مبلغ أو نطاق العقوبة على الإخلال بالإفراج عن السلع في غضون فترة لا تتجاوز الفترة المطلوبة لضمان الامتثال للقوانين الجمركية وغيرها من القوانين والإجراءات والجهود التي يتعين بذلها لزيادة تقليص فترات الإفراج
	تقديم الوثائق وتجهيزها إلكترونيًا مسبقًا قبل وصول السلعة
	الإفراج عن السلع قبل التحديد النهائي للرسوم الجمركية والضرائب والرسوم والأعباء شريطة أن تكون جميع المتطلبات التنظيمية الأخرى قد استوفيت
	منح الأولوية للسلع القابلة للتلف عند جدولة وإجراء أي فحوص والنص على تخليص السلع القابلة للتلف خارج ساعات العمل الجمركية
	توفير برنامج شراكة بشأن تيسير التجارة للمتعاملين الاقتصاديين المعتمدين
الإجراءات والاحتياجات من الوثائق	إجراء عمليات التدقيق بعد التخليص
	إنشاء نافذة وحيدة
المرور العابر والدخول المؤقت	عدم جعل اللجوء إلى سماسة الجمارك إلزاميًا
	السماح بالدخول المؤقت مع الإعفاء من الرسوم والضرائب ودون تطبيق قيود الاستيراد الاقتصادية على بعض السلع، مثل السلع لاستخدامها في المعارض والفعاليات والمناسبات، والسلع للأغراض الإنسانية، والسلع المتعلقة بعملية تجارية ولكن استيرادها لا يشكل في حد ذاته عملية تجارية، والسلع المستوردة فيما يتعلق بعملية التصنيع (مثل اللوحات، والرسومات والقوالب والخطط والنماذج، لاستخدامها أثناء عملية التصنيع)، أو كبديل لوسيلة الإنتاج
	ضمان حرية المرور العابر عبر أراضيها عبر الطريق الأكثر ملاءمة للمرور العابر

إعمال نظم وضمانات النقل الجمركي التي تسمح بعبور السلع دون دفع رسوم جمركية أو رسوم أخرى رهنا بتقديم ضمان مناسب	
تبادل المعلومات بشأن التشريعات الجمركية والتجارية، بما في ذلك تبسيط الإجراءات الجمركية وتحديثها، وإنفاذ الجمارك حقوق الملكية الفكرية، والصكوك والمعايير الدولية المنطبقة في مجال الجمارك، وحرية تداول السلع والتكامل الإقليمي، وتيسير حركة المرور العابر وإعادة الشحن، والعلاقات مع دوائر الأعمال التجارية، وأمن سلسلة التوريد وإدارة المخاطر	التعاون بين وكالات الجمارك والحدود

المصدر: تجميع المؤلف، استناداً إلى نص الاتفاق.

ويجري تنقيح بعض اتفاقات التجارة الحرة المبكرة التي وقعها الاتحاد الأوروبي ولم تتضمن تدابير لتيسير التجارة من خلال عملية اتفاقات التجارة الحرة العميقة والشاملة. وتشمل اتفاقات هذا الجيل الجديد أحكاماً تتعلق بالجمارك وتيسير التجارة. وبما أن عدداً قليلاً من بلدان شمال أفريقيا كان جزءاً من خطة اتفاقات التجارة الحرة العميقة والشاملة، فإن هذه المسألة ستناقش بمزيد من التفصيل في الفصل الخامس أدناه.

وفي العديد من اتفاقات التجارة الحرة الجديدة، تُدرج الولايات المتحدة أيضاً فصولاً عن إدارة الجمارك أو إدارة الجمارك وتيسير التجارة تتناول تيسير التجارة. وكما هي الحال بالنسبة للاتحاد الأوروبي، تتبع هذه الفصول الإطار العام لاتفاق تيسير التجارة، وإن كانت اتفاقات الولايات المتحدة تتضمن في بعض المجالات التزامات أكثر تحديداً من الالتزامات الواردة في اتفاق تيسير التجارة أو اتفاقات الاتحاد الأوروبي (على سبيل المثال، تحديد الإفراج عن السلع في غضون ٤٨ ساعة من الوصول).

وفي السنوات الأخيرة، بينما حافظ الاتحاد الأوروبي على سياسة التوقيع على اتفاقات تجارية ثنائية، حوّلت الولايات المتحدة تركيزها نحو الاتفاقات الإقليمية، وكانت الشراكة عبر المحيط الهادئ الناتج الرئيسي لهذا التحول.^(٤) ويتناول الفصل الخامس من الشراكة عبر المحيط الهادئ مسألة إدارة الجمارك وتيسير التجارة. وبينما يتبع معظم الفصل النموذج السابق من حيث الالتزامات، فإن هناك بعض السمات الجديدة. ويتضمن نص الشراكة، على سبيل المثال، ضوابط أقوى بشأن فرض عقوبات جمركية وتُلزم الأعضاء بالتعاون في مسائل من قبيل التهرب من دفع الرسوم الجمركية والتهريب.

ويتضمن اتفاق التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك الذي تم التوقيع عليه مؤخراً فصلاً موضوعياً عن إدارة الجمارك وتيسير التجارة. ويتناول الاتفاق في صفحاته الـ ٢٤ (مقارنة بالصفحات العشر من الفصل المقابل في الشراكة عبر المحيط الهادئ) تفاصيل أكثر في بعض المجالات المشمولة من اتفاق تيسير التجارة أو الشراكة عبر المحيط الهادئ. بيد أن هناك بعض الاختلافات الكبيرة. حيث تُعد بعض العبارات المستخدمة في اتفاق التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك أكثر إلزاماً من اللغة المستخدمة في اتفاق تيسير التجارة. وفيما يتعلق بإنشاء نافذة وحيدة، على سبيل المثال، ينص اتفاق تيسير التجارة على أن "يسعى الأعضاء إلى إنشاء" نافذة وحيدة ويقترح استخدام تكنولوجيا المعلومات في هذه النافذة. غير أن اتفاق التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك يشترط على الأطراف إنشاء نافذة من هذا القبيل واستخدام تكنولوجيا المعلومات في عملياتها. وعلى المنوال نفسه، فإنه يُلزم الأطراف باستخدام تكنولوجيا المعلومات في جميع العمليات لزيادة الكفاءة، وهو شرط يختلف عن الشراكة عبر المحيط الهادئ، حيث يلتزم الأطراف بالعمل من أجل تحقيق ذلك الهدف ("يقوم" بدلاً من "يسعى إلى") (Spak et al. 2018).

(٤) انسحبت الولايات المتحدة في وقت لاحق من الشراكة عبر المحيط الهادئ، التي يصدق عليها الآن الأعضاء الآخرون.

ويمكن أيضا ملاحظة الاختلافات في الأحكام المتعلقة بنقاط الاستعلام. فبينما ينص كل من اتفاق تيسير التجارة واتفاق التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك على أن ينشئ الأعضاء نقطة استعلام واحدة على الأقل، ينص اتفاق تيسير التجارة على أنه ”يُشجّع الأعضاء على عدم اشتراط دفع رسوم للرد على الاستفسارات وتقديم الاستثمارات والوثائق المطلوبة“ في حين أن اتفاق التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك يلزم الأعضاء بعدم فرض هذه الرسوم. وثمة مثال آخر هو القرارات المسبقة. فبينما يقتضي اتفاق تيسير التجارة من الأعضاء إصدار قرارات مسبقة بشأن تصنيف التعريفات الجمركية لسلعة ما ومنشأ تلك السلعة، فإنه لا يشجّع الأعضاء إلا على إصدار قرارات مسبقة في مجالات أخرى مثل ما إذا كانت سلعة ما تخضع لأي شروط تتعلق بالحصص. غير أن اتفاق التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك، في ما يخصه، يعوّض ذلك التشجيع للدول الأعضاء على إصدار قرارات مسبقة في عدد من المجالات الأخرى بالتزام ملزم.

وبالإضافة إلى الخطط التجارية التي تقودها الاقتصادات المتقدمة، يتزايد إدماج تيسير التجارة في ما يمكن تسميته باتفاقات التجارة الحرة في ما بين بلدان الجنوب. ويتضمن الاتفاق الذي اعتمد مؤخرا لإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية عددا من الأحكام المتعلقة بتيسير التجارة. وبينما تعد الأحكام الواردة في نص الاتفاق محدودة، وردت بنود أكثر تفصيلا في مرفقاته (المرفق الثالث المتعلق بالتعاون الجمركي، والمرفق الرابع المتعلق بتيسير التجارة، والمرفق الخامس المتعلق بالحوافز غير التعريفية). ويقدم الجدول ٤ موجزا لهذه الأحكام.

الجدول ٤ :

أمثلة على أحكام تيسير التجارة الواردة في الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

المجال	الأحكام
الشفافية والقدرة على التنبؤ	يُنشئ الأطراف القواعد واللوائح والإجراءات ذات الصلة بالجمارك والتجارة بطريقة يسهل الوصول إليها.
	ينشئ الأطراف نقطة استعلام واحدة أو أكثر.
	يُصدر الأطراف قرارا مسبقا يحدد المعاملة التي يتعين توفيرها للسلع المعنية (تصنيف التعريفات ومنشأ السلعة).
	يُشجّع الأعضاء على نشر متوسط مدة الإفراج عن السلع بصورة دورية ومتسقة.
الضوابط المتعلقة بالرسوم والأتاوات	يطبق الأطراف إجراءات موحدة للاستيراد والتصدير والعبور ومتطلبات موحدة للوثائق من أجل الإفراج عن السلع في جميع أنحاء أراضيها.
	يستعرض الأطراف دورياً إجراءات الاستيراد والتصدير والمرور العابر ومتطلبات الوثائق ويحرصون على اعتمادها وتطبيقها بغية الإفراج الفوري عن السلع بطريقة تقلل من وقت وتكلفة الامتثال لهذه الإجراءات.
	يعتمد الأطراف إجراءات تسمح بخيار الدفع الإلكتروني للرسوم الجمركية والضرائب والرسوم والأعباء المتكبدة عند الاستيراد والتصدير.
الإفراج عن السلع وتخليصها	يحرص الأطراف على أن تكون الرسوم والأعباء غير الرسوم الجمركية محدودة من حيث التكلفة التقريبية للخدمات المقدمة وألا تمثل حماية غير مباشرة للسلع المحلية أو فرض ضرائب على الواردات أو الصادرات أو السلع العابرة للأغراض المالية.
	ينشر الأطراف قائمة الرسوم والأعباء ولا تطبق أي رسوم أو أعباء حتى يتم نشر معلومات عنها.
	يعتمد الأطراف إجراءات تسمح بتقديم وثائق الاستيراد وغيرها من المعلومات المطلوبة بما في ذلك الكشف من أجل البدء في التجهيز قبل وصول السلع.
	ينص الأطراف على التقديم المسبق للوثائق في شكل إلكتروني من أجل التجهيز قبل الوصول.
	يعتمد الأطراف، بشروط معينة، إجراءات تسمح بالإفراج عن السلع قبل التحديد النهائي للرسوم الجمركية والضرائب والأتاوات والأعباء.

يعتمد الأطراف نظامًا لإدارة المخاطر من أجل الرقابة الجمركية.	
يعتمد الأطراف مراجعة الحسابات بعد التخليص.	
يتيح الأطراف تدابير إضافية لتيسير التجارة للمتعاملين الذين يستوفون معايير محددة (المتعاملون المعتمدون).	
يعتمد الأطراف إجراءات تسمح بالإفراج على الأقل عن السريع التي تدخل عن طريق مرافق الشحن الجوي للأشخاص الذين يتقدمون بطلبات للحصول على هذه المعاملة.	
ينص الأطراف على الإفراج عن السلع القابلة للتلف في أقصر وقت ممكن، وفي ظروف استثنائية، خارج ساعات عمل الجمارك.	
يستخدم الأطراف المعايير والعناصر الدولية لصيانة بيانات الاستيراد والتصدير والمرور العابر.	
ينشئ الأطراف نافذة وحيدة ويتعهدونها.	
يلتزم الأطراف بقبول نسخ ورقية أو إلكترونية من الوثائق اللازمة لاستيراد السلع أو تصديرها أو عبورها عبر أراضيها.	
ابتداءً من بدء نفاذ هذا الاتفاق، يُحظر على الأطراف إدراج الاستخدام الإلزامي لسماسة الجمارك.	
يُشجّع الأطراف على ضمان أن تستخدم سلطاتها الجمركية المعايير المقبولة دوليًا، لا سيما المعايير التي اعتمدها المنظمة العالمية للجمارك؛ ووضع أو اعتماد ترابط بين نظم التخليص الجمركي والمعلومات المحوسبة بالتعاون مع أصحاب المصلحة؛ وتيسير تبادل البيانات مع أصحاب المصلحة.	متطلبات الشكليات والوثائق
يضمن الأطراف حرية المرور العابر عبر أراضيهم.	المرور العابر والدخول المؤقت
يتعاون الأطراف على شروط متفق عليها بصورة متبادلة مع الأطراف التي تشترك معها في حدود بهدف تنسيق الإجراءات عند المعابر الحدودية لتيسير التجارة عبر الحدود، بما في ذلك مواءمة أيام العمل وساعاته، ومواءمة الإجراءات والشكليات، وإقامة المرافق المشتركة وتقسيمها، والضوابط المشتركة، وإنشاء مركز مراقبة شامل للحدود.	تعاون وكالات الجمارك والحدود
يتبادل الأطراف المعلومات عن المسائل المتصلة بالجمارك، لا سيما بشأن التغييرات التي تطرأ على قانون الجمارك أو أي تشريعات وإجراءات ورسوم محلية أخرى ذات صلة، والسلع الخاضعة لقيود الاستيراد أو التصدير، والمعلومات المتعلقة بمنع الجرائم الجمركية والتحقيق فيها وقمعها، والمعلومات اللازمة لتنفيذ وإدارة القوانين واللوائح الجمركية.	

المصدر: تجميع المؤلف، استناداً إلى نص الاتفاق.

وبالإضافة إلى هذه الاتفاقات، يقوم الأعضاء في التكتلات الإقليمية أيضاً بتنسيق جهودهم من خلال استراتيجيات مشتركة في مجال تيسير التجارة. ويقدم الفصل التالي دراسة مفصلة للاستراتيجيات والسياسات في منطقتين: رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (الكوميسا).

٤ - التكتلات الإقليمية وتيسير التجارة: دراسات حالات إفرادية

بالإضافة إلى إدراج تدابير تيسير التجارة في الاتفاقات التجارية الإقليمية والثنائية، يعتمد عدد من التكتلات الإقليمية مبادرات إقليمية في مجال تيسير التجارة. وبينما ترتبط هذه الاستراتيجيات في كثير من الأحيان بالاتفاقات التجارية، فهي كثيراً ما تكون منفصلة وتركز على العمل معاً لتحسين تيسير التجارة الإقليمية أكثر من الاتفاقات التجارية القائمة بشكل كبير على القواعد. ويتناول هذا الفصل حالتين من هذه الحالات بتعمق: حالة آسيان والكوميسا.

٤-١ تيسير التجارة في رابطة أمم جنوب شرق آسيا

آسيان كتلة إقليمية تضم عشرة بلدان في جنوب شرق آسيا.^(٥) وفي السنوات الأخيرة، ركز أعضاء الرابطة على تعزيز التعاون الإقليمي في عدد من المجالات من خلال العمل على وضع استراتيجيات إقليمية وبرامج لسياسات إقليمية.

(٥) الأردن، إندونيسيا، أوزبكستان، البرازيل، بروني دار السلام، تايلند، جامايكا، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، سنغافورة، شيلي، الفلبين، فييت نام، كمبوديا، ماليزيا، مصر، المكسيك، منغوليا، ميانمار.

وتيسير التجارة مجال يحظى باهتمام متزايد من آسيان، من أجل تعزيز مكانة المنطقة في سلاسل القيمة العالمية وتشجيع سلاسل القيمة الإقليمية التي تربط بين مختلف الاقتصادات في آسيان.

ونتيجة لهذا التركيز على سلاسل القيمة الإقليمية، يعتبر مقرر السياسات في المنطقة تيسير التجارة أداة رئيسية لتعزيز سلاسل القيمة الإقليمية ووضع المنطقة في سلاسل القيمة العالمية.

ووفقاً لمؤشر الأداء اللوجستي للبنك الدولي، الذي يقيس عدداً من المؤشرات الرئيسية ذات الصلة بتيسير التجارة، فإن بلدان آسيان تختلف اختلافاً كبيراً. وتُعد سنغافورة من بين أفضل البلدان أداءً في العالم في هذا المجال، في حين أن بلدانا مثل كمبوديا وميانمار هي من بين البلدان الأقل أداءً (الجدول ٥).

الجدول ٥:

دول رابطة أمم جنوب شرق آسيا في مؤشر الأداء اللوجستي (الترتيب من بين ١٦٠ بلداً)، ٢٠١٨

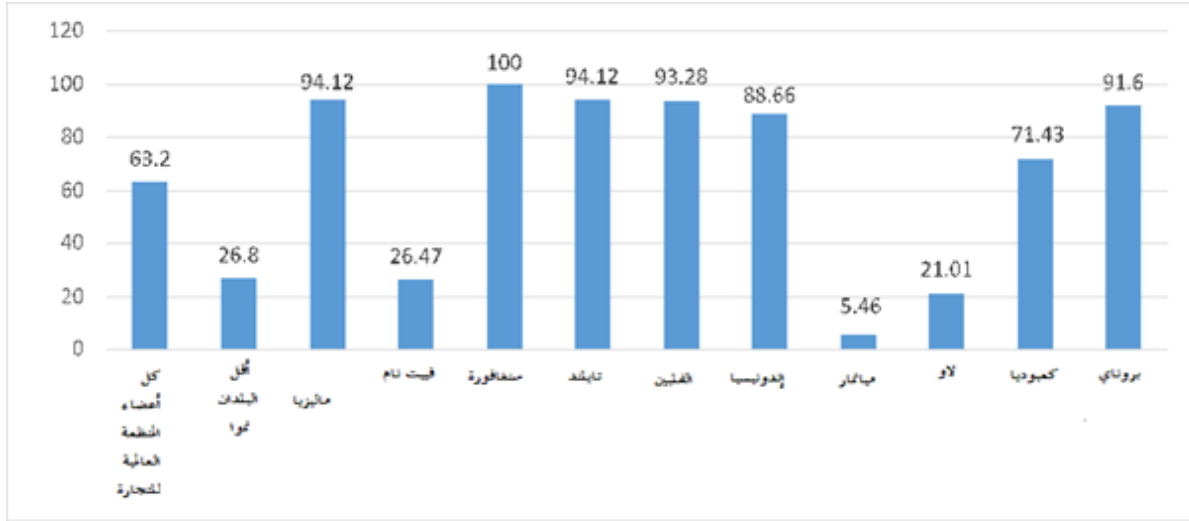
البلد	المجموع		الجمارك		الهياكل الأساسية		عمليات الشحن الدولية		الكفاءة اللوجستية		التعقب والتتبع		حسن التوقيت	
	الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب
ماليزيا	٣٥,٢٢	٤١	٢,٩٠	٤٠	٣,١٩	٣٧	٣,٣٥	٣٢	٣,٣٠	٣٦	٣,١٥	٤٧	٣,٤٦	٥٣
فيت نام	٣٥,٢٧	٣٩	٢,٩٥	٤١	٣,٠١	٤٧	٣,١٦	٤٩	٣,٤	٣٣	٣,٤٥	٣٧	٣,٦٧	٤٠
سنغافورة	٤	٧	٣,٨٩	٦	٤,٠٦	٦	٣,٥٨	١٥	٤,١	٣	٤,٠٨	٨	٤,٣٢	٦
تايلند	٣,٤١	٣٢	٣,٦	٣٦	٣,١٤	٤١	٣,٤٦	٢٥	٣,٤١	٣٢	٣,٤٧	٣٣	٣,٨١	٢٨
الفلبين	٢,٩	٦٠	٢,٥٣	٨٥	٢,٧٣	٦٧	٣,٢٩	٣٧	٢,٧٨	٦٩	٣,٠٦	٥٧	٢,٩٨	١٠٠
إندونيسيا	٣,١٥	٤٦	٢,٦٧	٦٢	٢,٨٩	٥٤	٣,٢٣	٤٢	٣,١	٤٤	٣,٣	٣٩	٣,٦٧	٤١
ميانمار	٢,٣	١٣٧	٢,١٧	١٣١	١,٩٩	١٤٣	٢,٢	١٤٤	٢,٢٨	١٢٨	٢,٢	١٤٣	٢,٩١	١٠٨
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٢,٧	٨٢	٢,٦١	٧٤	٢,٤٤	٩١	٢,٧٢	٨٥	٢,٦٥	٨٣	٢,٩١	٦٩	٢,٨٤	١١٧
كمبوديا	٢,٥٨	٩٨	٢,٣٧	١٠٩	٢,١٤	١٣٠	٢,٧٩	٧١	٢,٤١	١١١	٢,٥٢	١١١	٣,١٦	٨٤
بروني دار السلام	٢,٧١	٨٠	٢,٦٢	٧٣	٢,٤٦	٨٩	٢,٥١	١١٣	٢,٧١	٧٧	٢,٧٥	٨٨	٣,١٧	٨٠

المصدر: مؤشر الأداء اللوجستي للبنك الدولي، ٢٠١٨.

وثمة تركيز خاص في منطقة آسيان ينصبُّ على تنفيذ اتفاق منظمة التجارة العالمية لتيسير التجارة. وقد صدَّق الأعضاء العشرة في آسيان جميعهم على الاتفاق وهم يعملون بفعالية على تنفيذ تدابيرها داخل المنطقة. وتُعد معدلات التنفيذ مرتفعة عموماً، باستثناء جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وفيت نام وميانمار.

الشكل ٥:

تنفيذ الدول الأعضاء في آسيان لاتفاق تيسير التجارة



المصدر: قاعدة بيانات تنفيذ اتفاق تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية، ٢٠١٩.

وبالإضافة إلى اتفاق تيسير التجارة، اعتمدت آسيان عددا من المبادرات والبرامج الإقليمية. وبينما يشمل عدد من الاتفاقات والاستراتيجيات السابقة لآسيان سياسات وأحكاما تتعلق بتيسير التجارة، مثل مخطط الجماعة الاقتصادية لآسيان لعام ٢٠٢٥ واتفاق آسيان للتجارة في السلع لعام ٢٠١٠، فقد تم توحيد مسألة تيسير التجارة في السنوات الأخيرة في وثيقتين: إطار آسيان لتيسير التجارة، الذي اعتمد في عام ٢٠١٦، وخطة العمل الاستراتيجية لتيسير التجارة للجماعة الاقتصادية لآسيان لعام ٢٠٢٥، اعتمدت في عام ٢٠١٧. وبينما يحدد الإطار الأهداف الرئيسية في مجال تيسير التجارة، تقدم خطة العمل الاستراتيجية أهدافا ملموسة يتعين تحقيقها في غضون فترة زمنية معينة.

٤-١-١ إطار آسيان لتيسير التجارة

يعترف إطار آسيان لتيسير التجارة بتيسير التجارة بوصفه محركاً للتنمية الاقتصادية والتكامل الإقليمي وعملاً هاماً في تأسيس آسيان بوصفها "سوقاً وقاعدة إنتاج واحدة، مستقرة ومزدهرة وتنافسية للغاية ومتكاملة اقتصادياً، مع تيسير فعال للتجارة والاستثمار، حيث يوجد فيها تدفق حر للسلع والخدمات والاستثمار". ولتحقيق هذه الرؤية، يتضمن إطار آسيان لتيسير التجارة عددا من الأهداف:

- تحقيق حركة السلع من حيث التنافسية والفعالة والسلاسة داخل المنطقة من أجل تعزيز شبكات التجارة والإنتاج لآسيان، والمشاركة على نحو أفضل في سلاسل القيمة العالمية، فضلا عن إقامة اقتصاد شديد التكامل والتماسك.
- التقليل إلى أدنى حد من تأثير التدابير غير التعريفية وتحقيق إزالة الحواجز غير التعريفية، وتعزيز نهج إقليمي فعال ومستجيب للتصدي بكفاءة للتدابير غير التعريفية، بغية السعي إلى تحقيق أهداف مشروعة في مجال السياسة العامة مع خفض تكلفة ووقت ممارسة الأعمال التجارية في آسيان.

- مواصلة تعزيز المشاركة النشطة للقطاع الخاص، مع التركيز بوجه خاص على تنمية المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة وتعزيزها في عملية التكامل الاقتصادي الإقليمي، من خلال زيادة مشاركة مختلف رابطات الأعمال التجارية التابعة لآسيان في المحافل ذات الصلة.
- معالجة الفجوات الإنمائية بين الدول الأعضاء وداخلها والحاجة إلى تيسير زيادة مشاركة جميع الأعضاء، لا سيما أقل الدول نمواً، في عملية تنفيذ برامج تيسير التجارة التي وضعتها آسيان.
- تعزيز التنسيق المؤسسي فيما بين الهيئات القطاعية ذات الصلة في آسيان، من أجل التنفيذ الفعال لتدابير تيسير التجارة في نطاق اختصاص كل منها بما يتسق مع خطط عملها القطاعية للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٥ والمخطط الأولي لآسيان لعام ٢٠٢٥.
- تحسين آلية رصد تنفيذ تدابير تيسير التجارة، بغية زيادة فعاليتها وقدرتها على الاستجابة في تحسين القدرة التنافسية للصناعات والأعمال التجارية التابعة لآسيان، لا سيما المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة.
- التشجيع على تنفيذ تدابير تيسير التجارة التي قبلتها مؤسسات دولية مثل منظمة التجارة العالمية ومنظمة الجمارك العالمية، وفي ضوء الممارسات الفضلى الأخرى ذات الصلة.

وسعيًا إلى تحقيق هذه الأهداف، يعتمد إطار آسيان لتيسير التجارة عددًا من المبادئ الموجزة في الجدول ٦.

المبادئ العامة لإطار آسيان لتيسير التجارة

المبدأ	التفاصيل
الشفافية	تتاح لجميع الأطراف المعنية معلومات عن السياسات والقوانين والأنظمة والمعايير والإجراءات وغيرها من المسائل المتصلة بالتجارة في السلع بصورة متسقة وفي الوقت المناسب، دون تكلفة أو بتكلفة معقولة.
الاتصالات والمشاورات	يسعى الأعضاء إلى تيسير وتعزيز آليات فعالة للتبادل مع دوائر الأعمال التجارية، بما في ذلك فرص التشاور عند صياغة القواعد والإجراءات المتعلقة بالتجارة وتنفيذها واستعراضها.
التبسيط والكفاءة	يقوم الأعضاء بتبسيط القواعد والإجراءات المتعلقة بالتجارة، عن طريق تعزيز الممارسات التنظيمية الجيدة، من أجل الحد من التدابير المرهقة أو التقييدية أو غير الضرورية.
عدم التمييز	يقوم الأعضاء بتطبيق القواعد والإجراءات المتعلقة بالتجارة بطريقة غير تمييزية وعلى أساس مبادئ السوق.
الاتساق والقدرة على التنبؤ	يقوم الأعضاء بتطبيق القواعد والإجراءات المتعلقة بالتجارة بطريقة متسقة ويمكن التنبؤ بها وموحدة، وذلك للتقليل إلى أدنى حد من عدم اليقين
المواءمة والاعتراف المتبادل	مواءمة الأنظمة والقواعد والإجراءات التي تؤثر على قبول السلع بين الأعضاء رهنا بالتنظيم المحلي على أساس المعايير الدولية وتيسيرها من خلال الاعتراف المتبادل، حسب الاقتضاء.
التحديث واستخدام التكنولوجيا الجديدة	يقوم الأعضاء باستعراض القواعد والإجراءات المتصلة بالتجارة وتحديثها، بما في ذلك المعلومات الجديدة والممارسات التجارية الجديدة، واستنادًا إلى اعتماد التقنيات الحديثة والتكنولوجيا الجديدة، حسب الاقتضاء.
مراعاة الأصول القانونية	تقع إتاحة اللجوء إلى إجراءات الطعن القانونية الملائمة، التي تضيف قدرًا أكبر من اليقين للمعاملات التجارية، على عاتق الأعضاء وفقًا للقوانين السارية في الدول الأعضاء المعنية.
التعاون	يسعى الأعضاء إلى العمل عن كثب مع القطاع الخاص في استحداث تدابير تفضي إلى تيسير التجارة، بما في ذلك عن طريق قنوات الاتصال والتعاون المفتوحة بين الحكومات وقطاع الأعمال على السواء.
التوجه نحو القطاع الخاص	يسعى الأعضاء إلى إشراك قطاع الأعمال التجارية والمنظمات المجتمعية بمزيد من الفعالية، سواء من حيث تيسير الوصول إلى المعلومات الرسمية عن التنفيذ أو من خلال الحصول على تغذية مرتدة في الوقت المناسب بشأن السياسات أو التدابير المقترحة، لا سيما عندما يكون لديها هدف لتيسير التجارة.

المصدر: جمعها المؤلف استنادًا إلى نص إطار آسيان لتيسير التجارة.

ومن أجل توجيه عملية التنفيذ، يحدد إطار آسيان لتيسير التجارة عددًا من السياسات المؤسسية، ويبحث من جديد لجنة آسيان الاستشارية المشتركة لتيسير التجارة ويكلفها بوضع خطة عمل استراتيجية لتيسير التجارة وصياغة وتحديث برنامج عمل آسيان بشأن تيسير التجارة، بالإضافة إلى توجيه وتنسيق أنشطة تيسير التجارة التي تضطلع بها جميع هيئات آسيان ذات الصلة، بهدف تحقيق تخفيض بنسبة ١٠ في المائة في تكاليف المعاملات التجارية بحلول عام ٢٠٢٠. وهذه اللجنة مسؤولة أيضًا عن إشراك القطاع الخاص ومعالجة أي مسائل محددة يقترحها ممثلو القطاع الخاص وتتطلب اتخاذ إجراءات لتيسير التجارة. وهي تتألف من ممثلين رفيعي المستوى تعينهم الدول الأعضاء. ويرأس اللجنة رئيس اجتماع كبار المسؤولين الاقتصاديين وتجتمع مرتين في السنة على الأقل. ويجوز لممثلين من القطاع الخاص حضور دورات مخصصة للجنة من أجل مناقشة القضايا العامة المتعلقة بتيسير التجارة.

٤-١-٢ خطة العمل الاستراتيجية لتيسير التجارة لعام ٢٠٢٥

في عام ٢٠١٧، اعتمدت خطة العمل الاستراتيجية لتيسير التجارة لعام ٢٠٢٥ في الاجتماع الحادي والثلاثين لمجلس منطقة التجارة الحرة لآسيان في إطار اجتماع وزراء آسيان للاقتصاد. وتتضمن خطة العمل ثلاثة أهداف رئيسية هي:

- تخفيض تكاليف المعاملات التجارية بنسبة ١٠ في المائة في الجماعة الاقتصادية لآسيان بحلول عام ٢٠٢٠.
 - مضاعفة التجارة فيما بين بلدان آسيان بين عامي ٢٠١٧ و ٢٠٢٥.
 - تحسين الأداء في التصنيفات والدراسات الاستقصائية العالمية، مثل تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي عن القدرة التنافسية العالمية وسهولة أداء مؤشر الأعمال التجارية للبنك الدولي.
- ولتحقيق هذه الأهداف، تتضمن خطة العمل سبعة أهداف استراتيجية رئيسية بإجراءات محددة لكل هدف. وبالنسبة لكل إجراء، تضع خطة العمل الاستراتيجية قائمة بالنواتج والنتائج ومؤشرات النتائج والجدول الزمني والهيئة المسؤولة عن التنفيذ. ويرد أدناه موجز للأهداف وبعض نقاط العمل.

- هدف استراتيجي: تشجيع التعجيل بتنفيذ تدابير تيسير التجارة التي قبلتها مؤسسات دولية مثل منظمة التجارة العالمية ومنظمة الجمارك العالمية

ترد في الخطة قائمة بعدد من الإجراءات من أجل تحقيق هذا الهدف. وتشمل هذه الإجراءات قيام الدول الأعضاء بالتنفيذ الكامل للالتزام من الفئة "ألف" في اتفاق منظمة التجارة العالمية لتيسير التجارة والتعجيل بتنفيذ الالتزامات من الفئة "باء" والفئة "جيم". ويتحقق الهدف أيضاً من خلال تحسين تبادل أفضل الممارسات بشأن تيسير التجارة بين الدول الأعضاء من خلال تجميع سنوي لأفضل الممارسات في مجال تيسير التجارة في آسيان.

- هدف استراتيجي: تحقيق حركة تنافسية وفعالة وسلسلة للسلع داخل المنطقة من أجل تعزيز شبكات التجارة والإنتاج لآسيان والمشاركة على نحو أفضل في سلاسل القيمة العالمية

أُخذت خمسة إجراءات لتحقيق هذا الهدف الاستراتيجي. وتركز هذه الإجراءات على مسائل من قبيل تنفيذ نظم آلية لإدارة المخاطر، وإدخال مخططات المتعاملين المعتمدين، وإجراء دراسات عن الوقت اللازم للإفراج عن السلع، ومواءمة المتطلبات التقنية وتبسيط الإجراءات الإدارية.

- هدف استراتيجي: نهج إقليمي فعال ومستجيب للتصدي بكفاءة لآثار التدابير غير التعريفية المشوهة للتجارة

أُخذت ثمانية إجراءات في إطار هذا الهدف الاستراتيجي. وتشمل هذه الإجراءات تحديث قاعدة بيانات آسيان بشأن التدابير غير التعريفية، والسماح بالإخطار المتبادل بهذه التدابير (قيام الأعضاء بإخطار بعضهم البعض بالتدابير غير التعريفية الجديدة)، ووضع أدوات تسمح للقطاع الخاص بالإبلاغ عن تدبير غير تعريفي، وتعزيز اللجان الوطنية لتنسيق تيسير التجارة عن طريق إسناد مهام الرقابة التنظيمية اللازمة لها لاستعراض التدابير غير التعريفية القائمة.

- هدف استراتيجي: إشراك القطاع الخاص بنشاط، مع التركيز بوجه خاص على المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة

يركز هذا الهدف على تعزيز مشاركة القطاع الخاص، لا سيما المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة، في مسائل تيسير التجارة بمؤشرات النتائج مثل عدد المشاورات مع القطاع الخاص، لا سيما المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة، وعدد التوصيات أو المقترحات المقدمة من القطاع الخاص التي تم تناولها.

- هدف استراتيجي: تعزيز التنسيق المؤسسي فيما بين الهيئات القطاعية ذات الصلة في آسيان، من أجل التنفيذ الفعال لتدابير تيسير التجارة في نطاق اختصاص كل منها

تشمل الإجراءات اعتماد مبادئ توجيهية بشأن التنسيق المؤسسي والمشاركة الفعالة للهيئات القطاعية ما يؤدي إلى الاضطلاع المشترك بتدابير تيسير التجارة مع تلك الهيئات.

- هدف استراتيجي: العمل على زيادة مشاركة جميع الدول الأعضاء، لا سيما أقل البلدان نمواً، في عملية تنفيذ برامج تيسير التجارة في آسيان

تشمل الإجراءات تقديم المساعدة التقنية للدول الأعضاء، لا سيما أقل البلدان نمواً، بما في ذلك التدريب على تيسير التجارة.

- هدف استراتيجي: تحسين آلية رصد تنفيذ تدابير تيسير التجارة

تشمل الإجراءات القيام بدراسة استقصائية كل سنتين عن تيسير التجارة باستخدام مؤشرات تيسير التجارة السلسلة لآسيان.^(٦)

٤-١-٣ التعاون الجمركي في آسيان

التعاون الجمركي مجال حظي باهتمام كبير في رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وقد وُضع عدد من المشاريع المشتركة في سياق مختلف الاتفاقات والأطر. وُضع أحد هذه الاتفاقات والأطر، وهو نظام المرور العابر الجمركي لآسيان، في سياق اتفاق آسيان الإطاري بشأن تيسير المرور العابر للسلع، الذي وقع في عام ١٩٩٨. ويهدف نظام المرور العابر الجمركي إلى تيسير الحركة داخل آسيان والحد من تكلفة ووقت حركة السلع. ويمكن للتجار (المستوردين والمصدرين والوكلاء الجمركيين والناقلين وغيرهم) التسجيل في نظام المرور العابر الجمركي في مختلف الدول الأعضاء. وينطوي هذا النظام على مزايا من قبيل ما يلي:

- تصريح إلكتروني واحد بالسلع من المغادرة إلى المرور العابر إلى الوجهة.
- ضمان واحد صالح للرحلة بأكملها.
- الحوسبة الكاملة للعمليات من البداية إلى النهاية.
- متعاملون معتمدون مرخص لهم باستخدام إجراءات مبسطة.
- استكمال الشبكة التي تربط بين الجمارك والجمارك وبين الجمارك والأعمال التجارية.

(٦) تشمل المؤشرات، التي اعتمدت في عام ٢٠١٧ وتهدف إلى قياس ورصد تنفيذ تدابير تيسير التجارة في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، العناصر التالية: الشفافية والمعلومات المتعلقة بالقوانين والأنظمة والإجراءات؛ والمشاركة مع القطاع الخاص؛ والإفراج عن السلع وتخليصها؛ وإجراءات التصدير والاستيراد؛ وتيسير التجارة؛ وتيسير النقل؛ والتجارة الإلكترونية.

• حرية الحركة للشاحنات والسائقين المرخص لهم.

ويهدف مشروع هام آخر، هو النافذة الوحيدة لآسيان، إلى ربط النوافذ الوطنية الوحيدة لكل دولة عضو من أجل تحقيق تخليص أسرع للشحنات والإفراج عنها من خلال تقديم البيانات وتجهيزها بصورة واحدة ونقطة واحدة للموافقة على تخليص السلع. ومسألة تصنيف السلع ومواءمة التسميات التعريفية هي مجال آخر يجري فيه العمل في المنطقة من خلال الفريق العامل الفرعي التقني المعني بالتصنيف التابع لآسيان والتسميات التعريفية المنسقة للرابطة.

٢-٤ تيسير التجارة في السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي

تتألف الكوميسا من ٢١ بلدا في الجنوب الأفريقي وشرق أفريقيا.^(٧) وبالنظر إلى أن عددا من أعضائها بلدان غير ساحلية وأن الهياكل الأساسية للحدود والنقل في بعض بلدان المنطقة سيئة نسبياً، اعتُبر تيسير التجارة جزءاً هاماً في أي مبادرة لتحقيق مستويات أعلى من التكامل الإقليمي.

وعموماً، تختلف بلدان الكوميسا من حيث أداؤها فيما يتعلق بالمؤشرات المتصلة بالجمارك والهياكل الأساسية والأداء اللوجستي العام. فبينما تملك بعض بلدان الكوميسا سواحل طويلة مع إمكانية الوصول إلى طرق شحن هامة، فإن بلدانا أخرى غير ساحلية وتعتمد على إمكانية الوصول عبر البلدان المجاورة إلى التجارة مع الأسواق العالمية. وعلاوة على ذلك، تعاني بعض المناطق داخل الكوميسا من الحرمان بسبب ضعف الهياكل الأساسية في مراكزها الحدودية، وكذلك بسبب عدم وضوح إجراءاتها الحدودية وإمكانية التنبؤ بها. ونتيجة لذلك، وكما يتبين من الجدول ٧، فإن بعض أعضاء الكوميسا يسجلون درجات منخفضة جداً في بعض المؤشرات الرئيسية للأداء اللوجستي. غير أن أعضاء آخرين ركزوا على تيسير التجارة في السنوات الأخيرة. فرواندا، على سبيل المثال، انتقلت من المركز ١٥١ في عام ٢٠١٠ إلى المرتبة ٥٧ في عام ٢٠١٨ نتيجة لعدد من المبادرات في هذا المجال، بما في ذلك العمل مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) لتحسين إجراءات تخليص السلع على الحدود.

(٧) إثيوبيا، إريتريا، أوغندا، بوروندي، تونس، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جيبوتي، رواندا، زامبيا، زيمبابوي، سوازيلند، السودان، سيشيل، الصومال، كينيا، ليبيا، مدغشقر، مصر، ملاوي، موريشيوس.

الجدول ٧:

دول الكوميسا في مؤشر الأداء اللوجستي (الترتيب من بين ١٦٠ بلدا)، ٢٠١٨

البلد	المجموع		الجمارك		الهياكل الأساسية		عمليات الشحن الدولي		الكفاءة اللوجستية		التعقب والتتبع		حسن التوقيت	
	الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب
بوروندي	٢,٠٦	١٥٨	١,٦٩	١٥٩	١,٩٥	١٤٦	٢,٢١	١٣٩	٢,٣٣	١١٧	٢,٠١	١٥٦	٢,١٧	١٥٨
جزر القمر	٢,٥٦	١٠٧	٢,٦٢	٧٢	٢,٢٥	١١٣	٢,٤٩	١١٦	٢,٢١	١٣٨	٢,٩٣	٦٨	٢,٨	١٢٠
جمهورية الكونغو الديمقراطية	٢,٤٣	١٢٠	٢,٣٧	١٠٨	٢,١٢	١٣٢	٢,٣٧	١٢٧	٢,٤٩	١٠٠	٢,٥١	١١٧	٢,٦٩	١٣٣
جيبوتي	٢,٦٣	٩٠	٢,٣٥	١١٣	٢,٧٩	٦٠	٢,٤٥	١١٨	٢,٢٥	١٣٥	٢,٨٥	٧٢	٣,١٥	٨٥
مصر	٢,٨٢	٦٧	٢,٦	٧٧	٢,٨٢	٥٨	٢,٧٩	٧٣	٢,٨٢	٦٣	٢,٧٢	٨٩	٣,١٩	٧٤
إريتريا	٢,٠٩	١٥٥	٢,١٣	١٣٧	١,٨٦	١٥٢	٢,٠٩	١٥٤	٢,١٧	١٤٦	٢,١٧	١٤٥	٢,٠٨	١٥٩
إثيوبيا (٢٠١٦)	٢,٣٨	١٢٦	٢,٦	٨٠	٢,١٢	١٣٣	٢,٥٦	١٠٢	٢,٣٧	١١٧	٢,١٨	١٣٣	٢,٣٧	١٤٩
كينيا	٢,٨١	٦٣	٢,٦٥	٦٧	٢,٥٥	٧٩	٢,٦٢	٩٩	٢,٨١	٦٤	٣,٠٧	٥٦	٣,١٨	٧٩
ليبيا	٢,١١	١٥٤	١,٩٥	١٤٩	٢,٢٥	١١٥	١,٩٩	١٥٩	٢,٠٥	١٥٣	١,٦٤	١٦٠	٢,٧٧	١٢٣
مدغشقر	٢,٣٩	١٢٨	٢,٣٢	١١٨	٢,١٦	١٢٨	٢,١٩	١٤٦	٢,٣٣	١١٨	٢,٦١	١٠٢	٢,٧٣	١٢٨
ملاوي	٢,٥٩	٩٧	٢,٤٣	٩٤	٢,١٨	١٢٦	٢,٥٥	١٠٥	٢,٦٨	٨٢	٢,٦٧	٩٤	٢,٩٧	١٠٢
موريشيوس	٢,٧٣	٧٨	٢,٧	٥٩	٢,٨	٥٩	٢,١٢	١٥١	٢,٨٦	٥٩	٣	٦٣	٣	٩٩
رواندا	٢,٩٧	٥٧	٢,٦٧	٦٤	٢,٧٦	٦٥	٣,٣٩	٢٩	٢,٨٥	٦٠	٢,٧٥	٨٦	٣,٣٥	٦١
سيسيل	٢,٢١	١٤٤	٢	١٤٥	١,٨١	١٥٧	٢,٦١	١٠٠	٢,٣	١٢١	٢,٢٣	١٤٠	٢,٢	١٥٧
الصومال	٢,٤٣	١٢١	٢,١٤	١٣٦	٢,١٨	١٢٥	٢,٥٨	١٠٢	٢,٥١	٩٦	٢,٥١	١١٥	٢,٦٢	١٣٩
سوازيلند	٢,٥٧	١٠٥	٢,٣٨	١٠٧	٢,١	١٣٣	٢,٥	١١٥	٢,٣	١٢٣	٢,٨٦	٧١	٣,٢٤	٧٠
تونس	٢,٥٨	١٠٢	٢,٦١	٧٦	٢,١٩	١٢٤	٢,٧٦	٧٨	٢,٥	٩٩	٢,٤١	١٢٣	٢,٩	١١٠
أوغندا	٢,٥٣	١١١	٢,١٨	١٢٩	٢,٣	١٠٨	٣,٠٥	٥٤	٢,٤٨	١٠٣	١,٩٨	١٥٨	٣,٠٥	٩٤
زامبيا	٢,١٢	١٥٢	٢	١٤٦	١,٨٣	١٥٤	٢,٠٦	١٥٦	٢,١٦	١٤٧	٢,٢٦	١٣٧	٢,٣٩	١٥٢

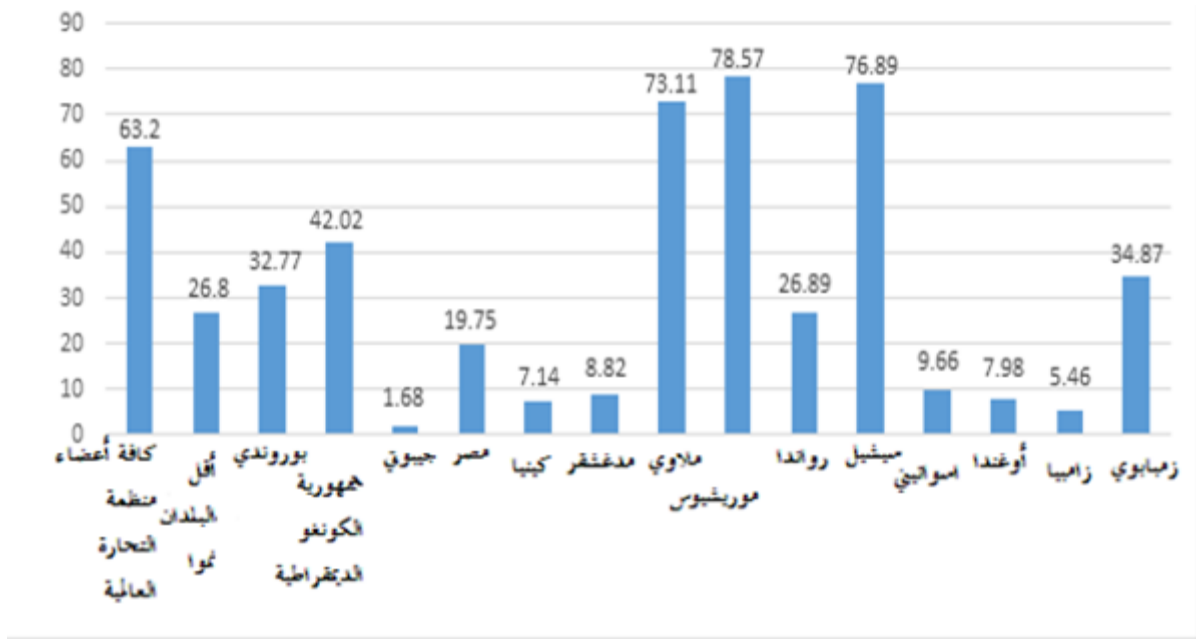
المصدر: مؤشر الأداء اللوجستي للبنك الدولي، ٢٠١٨.

غ.م.: غير متوفر

وفيما يتعلق بوضع المنطقة في اتفاقات التجارة الدولية، فليس جميع أعضاء الكوميسا أعضاء في منظمة التجارة العالمية: إثيوبيا وجزر القمر وإريتريا والسودان والصومال وليبيا لم تنضم بعد إلى المنظمة. وبعض أعضاء الكوميسا أعضاء في منظمة التجارة العالمية وأطراف في اتفاق تيسير التجارة، في حين أن الأعضاء المتبقين لم يصدقوا بعد على الاتفاق. وفيما يتعلق بتنفيذ اتفاق تيسير التجارة، تتفاوت بلدان الكوميسا تفاوتاً كبيراً في مستوى تنفيذها، وهو أعلى من المتوسط بالنسبة لبعض البلدان وأقل بكثير بالنسبة لبلدان أخرى.

الشكل ٦:

تنفيذ الدول الأعضاء في الكوميسا لتدابير اتفاقية تيسير التجارة



المصدر: قاعدة بيانات تنفيذ اتفاق تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية، ٢٠١٩

ورغم التباين الكبير بين أعضاء الكوميسا من حيث التصديق على اتفاق تيسير التجارة وتنفيذه، فإنهم كانوا نشطين جداً في مجال تيسير التجارة كجزء من التحرك نحو اتحاد جمركي كامل وسوق مشتركة.

وتغطي المعاهدة المنشئة للسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي عددًا من المسائل المتصلة بتيسير التجارة. وتشمل هذه الأحكام مسائل مثل إزالة الحواجز غير التعريفية، وتبسيط الوثائق التجارية ومواءمتها، والتعاون الجمركي. وعمومًا، فإن الأحكام الواردة في معاهدة الكوميسا بشأن تيسير التجارة لا تتعمق بقدر تعمق الأحكام الواردة في اتفاق تيسير التجارة من حيث الشمول. وتركز معظم أحكام الكوميسا على المواءمة والشفافية. ومن الأمثلة على ذلك ما يلي:

- يعتمد الأعضاء تصنيفًا تعريفيًا موحدًا وشاملاً ومنهجيًا للسلع على أساس موحد ومحدد للوصف والتفسير، وفقًا للمعايير المقبولة دوليًا.
- يعتمد الأعضاء نظامًا موحدًا لتقييم السلع يستند إلى مبادئ الإنصاف والتوحيد وبساطة التطبيق، وفقًا للمعايير والمبادئ التوجيهية المقبولة دوليًا.
- يتعهد الأعضاء بمواءمة تسمياتهم الجمركية والإحصائية وتوحيد إحصاءاتهم المتعلقة بالتجارة الخارجية لضمان قابلية المعلومات ذات الصلة للمقارنة والموثوقية.
- يتبادل الأعضاء المعلومات بشأن المسائل المتصلة بالجمارك، وعلى وجه الخصوص، فيما يلي: أولاً، التغييرات في التشريعات والإجراءات والرسوم الجمركية والسلع الخاضعة لقيود الاستيراد أو التصدير؛ وثانيًا، المعلومات المتعلقة بمنع الجرائم الجمركية والتحقيق فيها وقمعها.

• يتفق الأعضاء على تبسيط ومواءمة وثائقهم وإجراءاتهم التجارية لتيسير التجارة في السلع والخدمات عن طريق خفض عدد الوثائق التجارية والنسخ وعدد الهيئات الوطنية اللازمة لمعالجة الوثائق التجارية إلى أدنى حد ممكن، ومواءمة طبيعة المعلومات التي يتعين إدراجها في الوثائق.

• يتفق الأعضاء على الشروط والأحكام المشتركة التي تحكم إجراءات القبول المؤقت، بما في ذلك قائمة أو مجموعة السلع التي سيتم تغطيتها وطبيعة التصنيع أو المعالجة التي سيتم التصريح بها.

وبالإضافة إلى هذه الأحكام، ينص البروتوكول المتعلق بتجارة المرور العابر ومرافق المرور العابر الملحق بمعاهدة الكوميسا على عدد من الأحكام المتصلة بتيسير التجارة. وتشمل هذه الأحكام نصوصاً تكفل حرية المرور العابر. وفيما يتعلق بالسلع العابرة التي تستوفي الشروط المنصوص عليها في البروتوكول، تتعهد الدول الأعضاء بعدم فرض رسوم استيراد أو تصدير وعدم إخضاع تلك السلع للفحص الجمركي.

وعموماً، فإن معاهدة الكوميسا خفيفة نسبياً بشأن مسائل تيسير التجارة ولا تتجاوز الأحكام الأساسية المتصلة بحركة السلع والمرور العابر بالإضافة إلى درجة من المواءمة. وبينما تم إطلاق عدد من المبادرات في إطار الكوميسا، بالتعاون في كثير من الأحيان مع شركاء آخرين، لمعالجة قضايا تيسير التجارة، تجدر الإشارة إلى أن معظم هذه المبادرات لا تغطي منطقة الكوميسا بأكملها بل تقتصر على مناطق دون إقليمية أو معابر حدودية معينة. ومع ذلك، فإن الكوميسا تعتبرها مبادرات يمكن تنفيذها في جميع أنحاء المنطقة في السنوات المقبلة. وبالتعاون مع الدول الأعضاء، توضع بعض هذه المشاريع على طول ممرات معينة تم تحديدها في المنطقة. وترد بعض المبادرات البارزة في الفروع التالية.

٤-٢-١ نظام كوميسا الافتراضي لتيسير التجارة

هو نظام إلكتروني لتيسير التجارة يعمل على رصد وتبسيط حركة السلع في بعض الممرات داخل منطقة الكوميسا. ويدمج النظام عدداً من المبادرات الأخرى للكوميسا في مجال تيسير التجارة في نظام متكامل وحيد. وتشمل مكونات النظام البطاقة الصفراء (نظام تأمين إقليمي)، والنظام الإقليمي لضمان السندات الجمركية (نظام جمركي للمرو العابر مصمم لتيسير حركة السلع العابرة بموجب الأختام الجمركية في منطقة الكوميسا)، ووحدة نقل بيانات المرور العابر (إجراء مصمم لتيسير تبادل تصاريح المرور العابر ومعلومات ضمان المرور العابر فيما بين إدارات الجمارك على طول طريق للمرور العابر)، ورخصة الكوميسا للناقلين (رخصة إقليمية تمكن مركبات السلع التجارية من الحصول على ترخيص مرة واحدة صالحة في جميع أنحاء المنطقة)، وحمولة المحور المنسقة والحد الأقصى لأبعاد المركبات.

٤-٢-٢ نظام كوميسا التجاري المبسط

أطلق النظام التجاري المبسط في عام ٢٠١٠ بهدف إضفاء الطابع الرسمي على التجارة غير الرسمية عبر الحدود عن طريق إنشاء عدد من الآليات التي تساعد صغار التجار. فبالنسبة للسلع التي تبلغ قيمتها ٢٠٠٠ دولار أو أقل والمتفق عليها بين الشركاء كمنتجات مؤهلة، يسمح النظام باستخدام شهادة منشأ مبسطة ووثيقة جمركية مبسطة، إلى جانب إجراءات مبسطة للتخليص الجمركي.

٤-٢-٣ مشروع تيسير التجارة في منطقة البحيرات الكبرى

هو مشروع مشترك قيمته ٧٩ مليون دولار يموله البنك الدولي، مع الكوميسا باعتبارها أحد الشركاء في التنفيذ. ويهدف المشروع إلى تيسير التجارة عبر الحدود عن طريق خفض تكاليف التجارة، لا سيما بالنسبة لصغار التجار والنساء على حدود جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وأوغندا.

٤-٢-٤ برنامج تيسير التجارة المشترك بين الكوميسا والاتحاد الأوروبي

بدأ في عام ٢٠١٨ تنفيذ برنامج مشترك بين الكوميسا والاتحاد الأوروبي بشأن تيسير التجارة. ويهدف البرنامج، الذي تبلغ ميزانيته ٥٣ مليون يورو، إلى خفض تكاليف التجارة عن طريق تحسين إدارة الحدود واللوجستيات في خمسة مراكز حدودية مختارة مسبقا هي: موامي/ميشينجي، بين زامبيا وملاوي؛ وغالافي، بين إثيوبيا وجيبوتي؛ وتشيروندو، بين زامبيا وزمبابوي؛ ومويالي بين إثيوبيا وكينيا؛ وتوندوما/ناكاندي بين جمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا.

٤-٢-٥ البرنامج ثلاثي الأطراف لتيسير التجارة والنقل

بالإضافة إلى المبادرات المتخذة في إطار الكوميسا، تتعاون الكتلة مع كتلتين إقليميتين أفريقيتين أخريين، هما جماعة شرق أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن مسألة تيسير التجارة عن طريق تنفيذ ”البرنامج ثلاثي الأطراف لتيسير التجارة والنقل“، الذي بدأ في عام ٢٠١١. ويركز البرنامج على عدد من العناصر المتصلة بالحوافز غير التعريفية، والمواءمة بين الإجراءات الجمركية، ورفع مستوى المعايير الحدودية، ويشمل، ضمن أهدافه العامة، تعزيز التجارة في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي؛ والحد من ارتفاع تكاليف التداول في المنطقة؛ ومساعدة الإدارات الوطنية في التصدي للحوافز التي تعترض التجارة والنمو والتقليص من زمن المرور العابر وتكاليف المعاملات على طول الممرات الرئيسية في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي من خلال تحسين الهياكل الأساسية، وتسريع المعايير الحدودية، ومواءمة أنظمة التجارة والمرور العابر. ولتحقيق هذه الأهداف، أُعتمد في إطار البرنامج عدد من السياسات والتدابير، منها ما يلي:

- المواءمة بين تسميات التعريفات الجمركية والتسميات الإحصائية.
- المواءمة بين الإجراءات الجمركية واستخدام الصكوك والمعايير الدولية.
- وضع تشريعات لتيسير تبادل المعلومات بين السلطات الجمركية في المنطقة.
- اعتماد مبادئ منسقة لإدارة الحدود عند المعايير الحدودية الرئيسية.
- تعزيز المراكز الحدودية ذات الشباك الوحيد.
- إنشاء هيئة مشتركة للمنافسة بشأن تحرير النقل الجوي، للإشراف على التنفيذ الكامل للمعنيين بالسموات المفتوحة والشروع في برنامج مشترك لتنفيذ مجال جوي علوي سلس واحد.
- المواءمة بين الإجراءات الجمركية ورفع مستواها من خلال اعتماد وثيقة جمركية إدارية واحدة، ورابطة جمركية إقليمية منسقة، ومواءمة وإنفاذ الحمولة المحورية المسموح بها وحدود أبعاد المركبات، ومواءمة متطلبات وأنظمة الهجرة بالنسبة لسائقي الشاحنات الذين يقودون المركبات التجارية.

- إطلاق نظام لرصد الحواجز غير التعريفية والإبلاغ عنها وإلغائها.

وفي الآونة الأخيرة، أطلقت الكوميسا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا في عام ٢٠١٧، بتمويل من الاتحاد الأوروبي يبلغ ١٨ مليون يورو، البرنامج ثلاثي الأطراف لتيسير النقل والمرور العابر لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، الذي يهدف إلى تيسير إنشاء سوق إقليمية للنقل البري أكثر قدرة على المنافسة وتكاملاً وتحرراً في المنطقة الثلاثية، من خلال عدد من المبادرات الإقليمية وعناصر بناء القدرات. وعلى غرار تركيز الكوميسا، تشكل الممرات الإقليمية عنصراً رئيسياً في هذا البرنامج.

٣-٤ تيسير التجارة في السوق المشتركة لبلدان أمريكا الجنوبية

السوق المشتركة لبلدان أمريكا الجنوبية كتلة إقليمية هامة أخرى تحظى فيها مسألة تيسير التجارة باهتمام كبير. وتضم هذه السوق أربعة أعضاء هم: الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي والبرازيل. وظل التقدم المحرز في مجال تيسير التجارة في السوق بطيئاً بوجه عام، حيث استغرقت الاتفاقات المتعلقة بالتعريفات الخارجية المشتركة فترات طويلة للتوصل إلى نتيجة. واتسمت الخطوة الأولى نحو تيسير التجارة في منطقة السوق المشتركة بتوقيع اتفاق "ريسيغي" بشأن التدابير الموحدة لمراقبة الحدود في عام ١٩٩٣. ويهدف هذا الاتفاق، الذي تم تحديثه فيما بعد، إلى اعتماد عدد من التدابير لتنظيم عمل الضوابط الحدودية المتكاملة بين البلدان الأعضاء الأربعة. وعقب اعتماد الاتفاق، اتسع نطاق التعاون بين بلدان السوق المشتركة في مختلف المجالات المتصلة بتيسير التجارة، لا سيما الجمارك والمعايير الحدودية. ودعا المجلس الوزاري للسوق المشتركة، بموجب مقرره ٥٤/٠٤ لعام ٢٠٠٤، إلى حرية تداول السلع داخل الكتلة وإلغاء ازدواجية تحصيل التعريفات الجمركية. وكجزء من تنفيذ هذه السياسة، بدأت البلدان الأربعة في تنفيذ نظام آلي لتبادل المعلومات عن السلع المتداولة، يعرف باسم نظام "إنديرا"، يهدف إلى تحديد السلع التي تمثل لقواعد المنشأ وكبح الاتجار غير المشروع. وأدخلت تحسينات إضافية لتمكين النظام من تنفيذ عمليات التفتيش القائمة على المخاطر على السلع المتداولة. وطوال هذا التقدم، عملت الأرجنتين والبرازيل، وهما الطرفان الرئيسيان في المنطقة، كركيزة لبناء المزيد من التكامل الإقليمي. وفي الوقت نفسه، عملت بلدان المنطقة على تحديد الثغرات في شبكة هيكلها الأساسية الإقليمية ووضعت سلسلة من المشاريع الوطنية والإقليمية لمعالجة تلك الثغرات من أجل تعزيز التكامل الإقليمي والتدفقات التجارية.

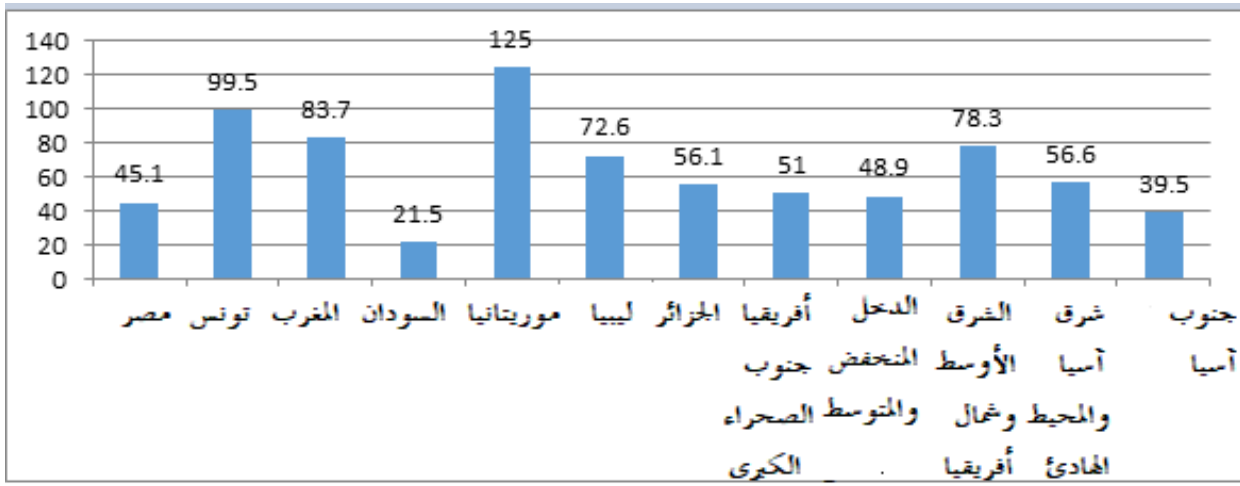
٥- تيسير التجارة في شمال أفريقيا^(٨)

١-٥ معلومات أساسية

حظيت مسألة تيسير التجارة باهتمام متزايد في شمال أفريقيا في السنوات الأخيرة. وعلى مدى العقود القليلة الماضية، ازدادت أهمية التجارة في اقتصاد شمال أفريقيا، حيث اعتمد عددٌ من بلدان المنطقة سياساتٍ لتحرير التجارة واستراتيجياتٍ إنمائيةً موجهةً نحو التصدير تُركز على اجتذاب الاستثمارات الأجنبية والاندماج في سلاسل القيمة العالمية. وتشكل التجارة عنصرا هاما في اقتصاد المنطقة، حيث تُظهر بلدان مثل موريتانيا والمغرب وتونس مستويات من التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي أعلى بكثير من تلك الموجودة في أنحاء نامية أخرى من العالم. غير أن بلدانا أخرى، مثل السودان، أقل اعتمادا على التجارة في اقتصاداتها.

الشكل ٧:

نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي في شمال أفريقيا، ٢٠١٨



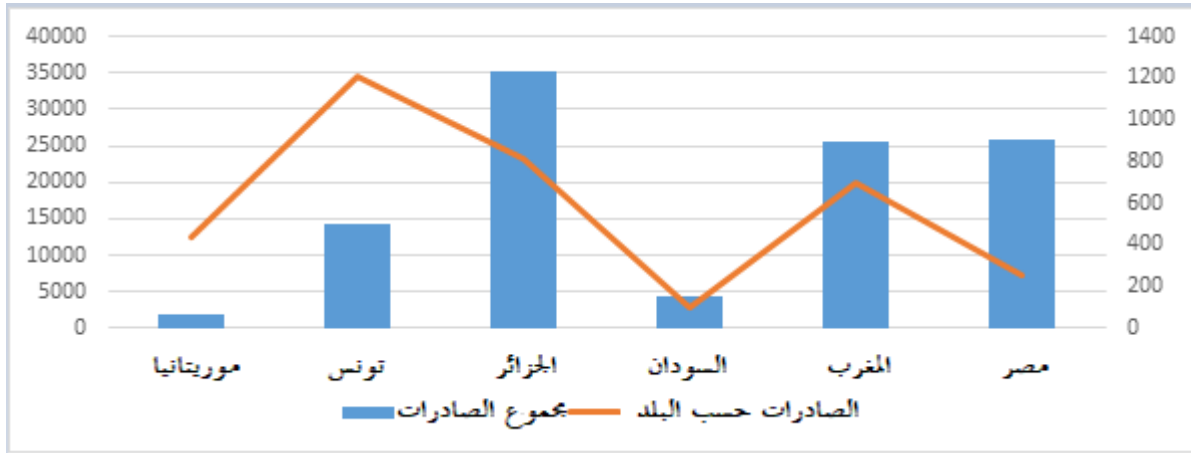
المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم، ٢٠١٩.

وتختلف بلدان المنطقة اختلافا كبيرا في حجم صادراتها: فالجزائر ومصر والمغرب هي أكبر المصدرين من المنطقة في حين أن موريتانيا والسودان أصغر بكثير.

(٨) لأغراض هذا التقرير، يُعرّف شمال أفريقيا بأنه تونس والجزائر والسودان وليبيا ومصر والمغرب وموريتانيا.

الشكل ٨:

مجموع الصادرات حسب البلد، ٢٠١٨ (بملايين دولارات الولايات المتحدة)

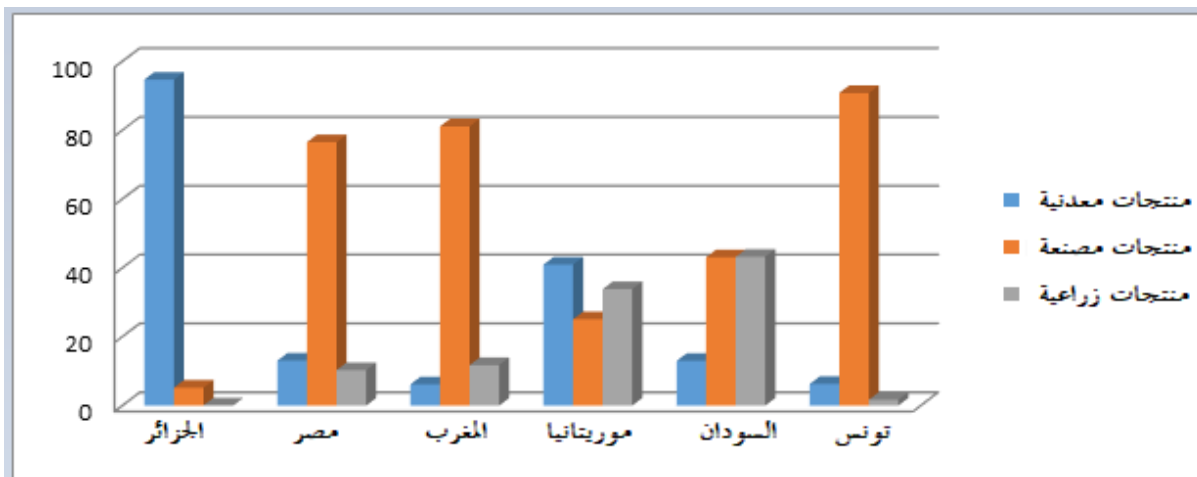


المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة لتجارة السلع الأساسية لعام ٢٠١٩ (تم الاطلاع عليها من خلال برنامج الحل التجاري العالمي المتكامل).

وبالإضافة إلى التباين الواسع بين مختلف بلدان المنطقة في درجة انفتاح اقتصاداتها وحجم صادراتها، هناك أيضا اختلافات كبيرة في وضع تلك الاقتصادات في الاقتصاد العالمي. وقد ركزت بلدان المنطقة ذات الموارد الطبيعية المحدودة نسبيا في العقود الأخيرة على اجتذاب الاستثمارات ودخول سلاسل القيمة العالمية في قطاع الصناعة التحويلية، وهو ما أدى إلى ارتفاع حصة الصادرات المصنعة في بلدان مثل تونس ومصر والمغرب. ولا تزال بلدان أخرى، بما فيها الجزائر وليبيا (التي لا تتوفر بيانات حديثة عنها) تعتمد اعتمادا كبيرا على الموارد المعدنية في صادراتها. وتتكون صادرات بلدان مثل موريتانيا والسودان من خليط من المواد، يحتوي على حصة من الصادرات الزراعية أعلى من بقية المنطقة.

الشكل ٩:

تكوين صادرات شمال أفريقيا، ٢٠١٧^(٩)



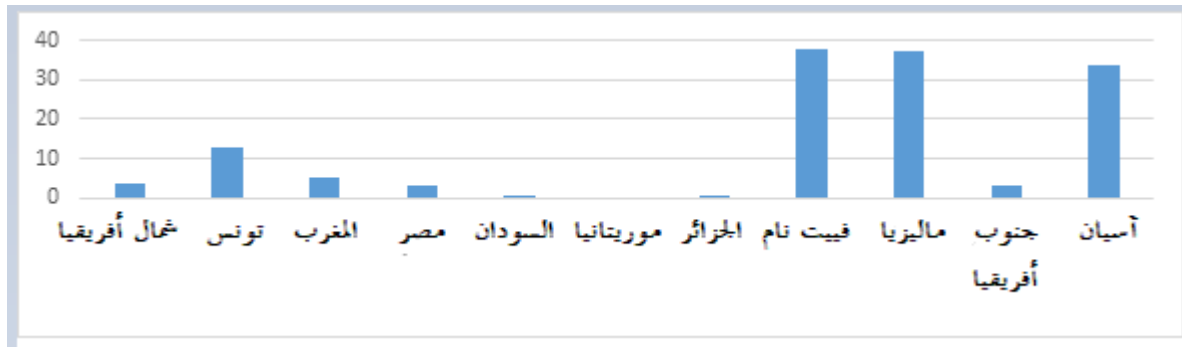
المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة لتجارة السلع الأساسية لعام ٢٠١٩ (تم الاطلاع عليها من خلال برنامج الحل التجاري العالمي المتكامل)

^(٩) لا توجد بيانات حديثة متاحة عن ليبيا.

وحتى في اقتصادات شمال أفريقيا التي تمكنت من تنمية صادرات السلع المصنعة والانضمام إلى سلاسل القيمة العالمية، لا يزال التطور التكنولوجي لهذه الصادرات ضعيفا بوجه عام، حيث تهيمن عليه منتجات في تصنيف التكنولوجيا المنخفضة والمتوسطة. وحتى الاقتصادات الناجحة نسبيا في المنطقة لديها أرقام منخفضة نسبيا في سلاسل القيمة العالمية للصناعة التحويلية مقارنة باقتصادات مثل ماليزيا وفيت نام. وبينما قد لا تجري أنشطة التكنولوجيا المتقدمة بالضرورة في هذه الاقتصادات الواقعة في شمال أفريقيا، فإن مجرد المشاركة في سلاسل القيمة العالمية للتكنولوجيا العليا من خلال أنشطة مثل التجميع يمكن أن يعطيها نقطة انطلاق للارتقاء بالتكنولوجيا.

الشكل ١٠:

حصة منتجات التكنولوجيا العالية في مجموع صادرات شمال أفريقيا، ٢٠١٧ (١٠)



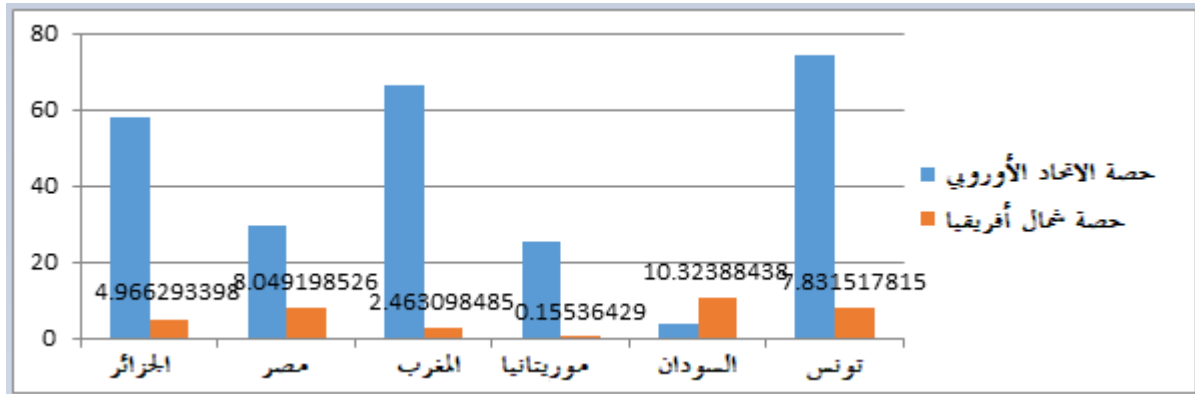
المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة لتجارة السلع الأساسية لعام ٢٠١٩ (تم الاطلاع عليها من خلال برنامج الحل التجاري العالمي المتكامل)

ورغم التباين الكبير في جميع أنحاء شمال أفريقيا من حيث تكوين الصادرات، لا تزال التجارة الإقليمية محدودة بالنسبة لجميع بلدان المنطقة. وعموما، تمثل الصادرات داخل المنطقة بالنسبة لشمال أفريقيا نحو ٥ في المائة من مجموع صادراتها. وبالنسبة للاقتصادات الأكثر انفتاحا والموجهة نحو التصنيع مثل المغرب وتونس، يظل الاتحاد الأوروبي إلى حد بعيد سوق التصدير الرئيسية، بينما لا تزال الصادرات إلى بلدان أخرى في المنطقة محدودة جدا. وبالقدر نفسه، يهيمن الاتحاد الأوروبي كسوق لصادرات المعادن الجزائرية. وبينما تعد موريتانيا والسودان أقل اعتمادا على الاتحاد الأوروبي، فإن حصة بقية منطقة شمال أفريقيا في صادراتهما محدودة أيضا.

(١٠) لا توجد بيانات حديثة متاحة عن ليبيا. البيانات الخاصة بموريتانيا تتعلق بعام ٢٠١٦.

الشكل ١١ :

أسواق التصدير بالنسبة لمنطقة شمال أفريقيا، ٢٠١٧^(١١)



المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة لتجارة السلع الأساسية لعام ٢٠١٩ (تم الاطلاع عليها من خلال برنامج الحل التجاري العالمي المتكامل).

وتم في السنوات الأخيرة تحديد التكامل الإقليمي المحدود في شمال أفريقيا باعتباره أحد التحديات الرئيسية التي تواجه اقتصاد المنطقة. وبالنسبة لاقتصادات مثل تونس ومصر والمغرب التي تمكنت من الاندماج في سلاسل القيمة العالمية للتصنيع، أصبحت حدود هذا النموذج واضحة بشكل متزايد في السنوات الأخيرة. وبينما نجحت تلك البلدان في الاندماج في سلاسل القيمة العالمية، فإنها لم تنجح في الارتقاء إلى ما يتجاوز القطاعات ذات القيمة المضافة المنخفضة من تلك السلاسل. وعلاوة على ذلك، فإن الميزة النسبية الرئيسية لتلك البلدان في قطاعات مثل الملابس والإلكترونيات وصناعة السيارات لا تزال تكمن في انخفاض تكاليف اليد العاملة لديها، وهذا بدوره يشكل مخاطر على استدامة هذا الوضع، لا سيما مع تزايد اعتماد التشغيل الآلي في هذه السلاسل. وفي عدد من القطاعات في المنطقة، توجد روابط محلية محدودة، مع اعتماد كبير على المدخلات المستوردة من الاتحاد الأوروبي أو تركيا أو آسيا. وعلاوة على ذلك، أدت هيمنة الإنتاج والتجارة مع الاتحاد الأوروبي إلى مستويات عالية من عدم المساواة الإقليمية في تلك البلدان، حيث شهدت المناطق الساحلية نمواً أسرع بكثير من المقاطعات الداخلية، وهو ما أسهم في الاضطرابات الاجتماعية التي شهدتها بعض تلك البلدان في السنوات الأخيرة.

وبالنسبة لهذه الاقتصادات، يتيح التكامل الإقليمي سبيلاً هامة للتغلب على بعض هذه التحديات من خلال تنويع الصادرات في الأسواق والمنتجات، وإقامة روابط وطنية وإقليمية أكبر، ونشر المنافع الاقتصادية والاجتماعية للتجارة والتصنيع خارج المناطق الساحلية. وبالنسبة لاقتصادات مثل الجزائر وليبيا وموريتانيا والسودان الأقل اندماجاً في سلاسل القيمة العالمية للتصنيع، يُنظر إلى التكامل الإقليمي على أنه طريق لتوسيع سوق صادراتها وبناء قدراتها الصناعية. وعلى غرار ما يسمى بنموذج "الإوز الطائر" الذي لوحظ في سلاسل القيمة العالمية الآسيوية، يمكن النظر إلى التكامل الإقليمي والارتقاء بهذه السلاسل على أنهما عمليتان متكاملتان يمكن من خلالهما أن يؤدي نجاح البلدان التي اندمجت فعلاً في سلاسل القيمة العالمية، مثل المغرب وتونس، إلى التثنت الإقليمي للصناعة التحويلية من خلال الاستثمارات والاستعانة بمصادر خارجية إلى بلدان أخرى في المنطقة.

(١١) لا توجد بيانات حديثة متاحة عن ليبيا.

غير أنه لكي تتم هذه العمليات لا بد من التغلب على الحواجز التي تعترض التجارة فيما بين الأقاليم وداخل الأقاليم. وتحتل بلدان المنطقة مرتبة متدنية بوجه عام في مؤشر التجارة عبر الحدود في تصنيف مؤشر البنك الدولي لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الجدول ٨).

الجدول ٨:

ترتيب شمال أفريقيا في التبادل التجاري عبر الحدود، ترتيب عام ٢٠١٨

البلد	تصنيف (من أصل ١٩٠)
المغرب	٦٢
موريتانيا	٦٩
تونس	١٠١
ليبيا	١٢٨
مصر	١٧١
الجزائر	١٧٣
السودان	١٨٥

المصدر: مؤشر البنك الدولي لسهولة ممارسة الأعمال التجارية، ٢٠١٨.

وفيما يتعلق بالحواجز التي تعترض التجارة مع شركاء من خارج شمال أفريقيا، تختلف الصورة بالنسبة لكل بلد في المنطقة. فقد اتبعت بعض البلدان استراتيجية للانضمام إلى الاتفاقات التجارية الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف، بينما كانت بلدان أخرى أكثر ترددا. فالبلدان في المنطقة ليست جميعها، على سبيل المثال، أعضاء في منظمة التجارة العالمية. ولا تزال الجزائر وليبيا والسودان تمر بعملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وبالمثل، وقعت بلدان مثل تونس والجزائر ومصر والمغرب اتفاقات للتجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي، بينما لم توقع بلدان أخرى في المنطقة. ويقدم الجدول ٩ موجزا للاتفاقات التجارية التي وقع عليها كل بلد في المنطقة.

(١٢) يستند ترتيب التجارة عبر الحدود إلى الوقت والتكلفة المرتبطين بالعملية اللوجستية لتصدير السلع واستيرادها. يقيس مؤشر "ممارسة الأعمال التجارية" الوقت والتكلفة (باستثناء التعريفات) المرتبطين بثلاث مجموعات من الإجراءات - الامتثال المستندي، والامتثال للحدود، والنقل المحلي - في إطار العملية الشاملة لتصدير شحنة من السلع أو استيرادها.

الاتفاقيات التجارية لاقتصادات شمال أفريقيا

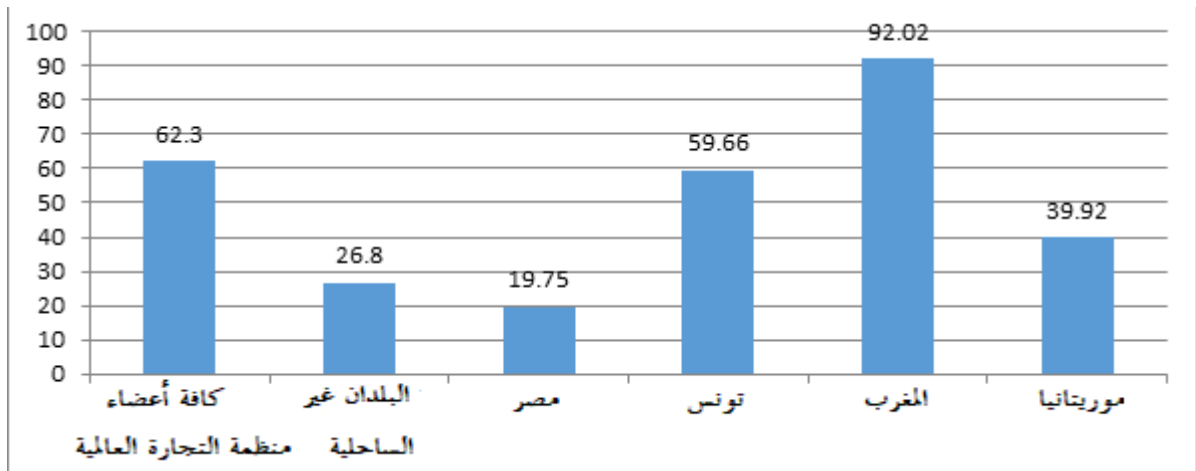
البلد	الاتفاقيات التجارية
مصر	عضو في منظمة التجارة العالمية، ولديها اتفاق تجارة حرة مع الاتحاد الأوروبي، واتفاق تجارة تفضيلية مع الولايات المتحدة (المنطقة الصناعية المؤهلة)، وعضو في الكوميسا وفي منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ولديها اتفاقيات تجارة حرة مع السوق المشتركة لبلدان أمريكا الجنوبية، وتركيا، والرابطة الأوروبية للتجارة الحرة.
المغرب	عضو في منظمة التجارة العالمية وفي منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ولديه اتفاقيات تجارة حرة مع الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة، وتركيا، والرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، والإمارات العربية المتحدة
السودان	عضو في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي
موريتانيا	عضو في منظمة التجارة العالمية، وموقعة على اتفاق الشراكة الاقتصادية بين غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي
تونس	عضو في منظمة التجارة العالمية، ولديها اتفاقيات تجارة حرة مع الاتحاد الأوروبي، والرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، وتركيا، وعضو في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى
ليبيا	عضو منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والكوميسا
الجزائر	لديها اتفاق تجارة حرة مع الاتحاد الأوروبي، وعضو في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

المصدر: قاعدة بيانات الاتفاقيات التجارية الإقليمية لمنظمة التجارة العالمية، ٢٠١٩.

وفيما يتعلق بتيسير التجارة، تختلف بلدان المنطقة من حيث مضمون هذه الاتفاقيات المختلفة. والبلدان الأعضاء في منظمة التجارة العالمية في المنطقة (تونس ومصر والمغرب وموريتانيا) كلها بصدد تنفيذ اتفاق تيسير التجارة، رغم أن معدلات تنفيذها تختلف اختلافا كبيرا، وذلك بتحقيق المغرب بوجه خاص معدل تنفيذ أعلى بكثير من غيره في المنطقة ومتوسط منظمة التجارة العالمية.

الشكل ١٢:

تنفيذ دول شمال أفريقيا لاتفاق تيسير التجارة



المصدر: قاعدة بيانات الاتفاقيات التجارية الإقليمية لمنظمة التجارة العالمية، ٢٠١٩.

وإلى جانب اتفاق تيسير التجارة، فإن الاتفاقيات التجارية التي وقعتها بلدان المنطقة هي عموماً اتفاقيات خفيفة بشأن أحكام تيسير التجارة. وتنتمي الاتفاقيات المبرمة مع الاتحاد الأوروبي، التي اتبعتها تونس والجزائر ومصر والمغرب، إلى الجيل السابق من اتفاقيات الاتحاد الأوروبي للتجارة الحرة، حيث تتضمن أحكاماً محدودة جداً بشأن تيسير التجارة بالإضافة

إلى التزام أساسي بالتعاون في المسائل الجمركية. وعلى المنوال نفسه، فإن اتفاقات التجارة الحرة مع تركيا التي أبرمتها بعض بلدان المنطقة لا تولي اهتمامًا يذكر لتيسير التجارة.

والاستثناء الوحيد هو اتفاق التجارة الحرة الذي أبرمه المغرب مع الولايات المتحدة، الذي يتضمن عددًا من الأحكام التي تتسم بقوة أكبر لتيسير التجارة. غير أن الأحكام الواردة في اتفاق التجارة الحرة هذا لا تزال خفيفة نسبيًا مقارنة بالاتفاقات الأحدث، على النحو الذي نوقش في الفصل الثالث من هذا التقرير. ومع ذلك، يتضمن الاتفاق عددا من الأحكام المتصلة بالشفافية وإمكانية التنبؤ، والإفراج عن السلع وتخليصها، والتعاون. فعلى سبيل المثال، فيما يتعلق بالإفراج عن السلع، يتضمن اتفاق التجارة الحرة بين المغرب والولايات المتحدة عددا من الشروط التي تهدف إلى التعجيل بالإفراج عن السلع، بما في ذلك الالتزام بالإفراج عنها "في غضون فترة لا تتجاوز الفترة المطلوبة لضمان الامتثال لقوانينها وأنظمتها الجمركية، وبقدر الإمكان، في غضون ٤٨ ساعة من وصولها" (المادة ٦-٢ (أ) من الاتفاق). وبالإضافة إلى ذلك، يُلزم الاتفاق البلدين باعتماد إجراءات تسمح بالإفراج عن السلع عند نقطة الوصول دونما حاجة إلى نقلها إلى مستودعات مؤقتة أو إلى مواقع أخرى. ويلتزم الطرفان أيضا بوضع إجراءات للإفراج عن السلع قبل التحديد النهائي للرسوم الجمركية والضرائب والرسوم. ويتضمن اتفاق التجارة الحرة أيضا أحكاما تتعلق بالقرارات المسبقة، والإخطار بالتغييرات التي تطرأ على السياسات، ونظام إدارة المخاطر لعمليات التفتيش الجمركية، من بين أمور أخرى.

وبينما تميل الاتفاقات التجارية القائمة التي وقعت عليها بلدان شمال أفريقيا، باستثناء "اتفاق تيسير التجارة"، إلى أن تكون خفيفة جدًا فيما يتعلق بتيسير التجارة، فإن خطة الاتحاد الأوروبي الجديدة لمجالات التجارة الحرة العميقة والشاملة يمكن أن تغير هذا الوضع. وتشكل مناطق التجارة الحرة العميقة والشاملة جيلا جديدا من اتفاقات الاتحاد الأوروبي، وتم إبرامها بالفعل مع أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا. وقد بدأت مفاوضات بشأن منطقة تجارة حرة عميقة وشاملة بين الاتحاد الأوروبي من ناحية، ومصر والمغرب وتونس، ككلًا على حدة، من ناحية أخرى. غير أن هذه المفاوضات توقفت، لعدد من الأسباب السياسية والاقتصادية، في حالي مصر والمغرب، بينما لا تزال المفاوضات مع تونس جارية. وفي المفاوضات، اقترح الاتحاد الأوروبي فصلا عن الإجراءات الجمركية وتيسير التجارة، يؤكد من جديد التزام الطرفين بتنفيذ اتفاق تيسير التجارة ويتضمن عددًا من الأحكام الإضافية المتصلة بالتعاون الجمركي، وتقريب التشريعات الجمركية (من جانبها، تعتمد تونس تدريجيًا تشريعات جمركية للاتحاد الأوروبي)، والتشاور مع مجتمع الأعمال التجارية.

أما البلدان الأخرى في المنطقة غير الأعضاء في منظمة التجارة العالمية والتي لا تشكل بعد جزءًا من الحطة المتعلقة بمناطق التجارة الحرة العميقة والشاملة (الجزائر والسودان وليبيا) فلديها التزامات ملزمة محدودة في مجال تيسير التجارة. ومع ذلك، فإن الاعتراف المتزايد بمنافع تيسير التجارة يدفع عددًا من دول شمال أفريقيا إلى اعتماد مبادرات في هذا المجال مع التركيز على التجارة الإقليمية، حيث لا تزال الحواجز المتصلة بالجمارك واللوجستيات كبيرة، وغالبًا ما تكون أعلى من تلك التي تعترض الشركاء التجاريين الآخرين. وتستعرض الفروع التالية الحالة في كل اقتصاد من اقتصادات شمال أفريقيا فيما يتعلق بتيسير التجارة.

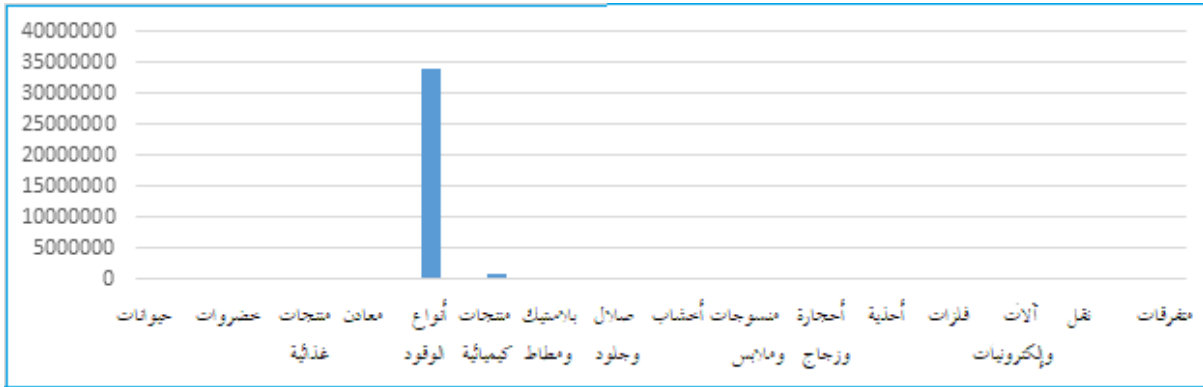
٢-٥ تيسير التجارة في الجزائر

لا تزال الجزائر في طور الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وعلى هذا النحو، فإن البلد ليس طرفًا في اتفاق تيسير التجارة ولا هو بصدد تنفيذ هذا الاتفاق. وتعتمد الصادرات الجزائرية اعتمادًا كبيرًا على الموارد الطبيعية، حيث شكلت أنواع الوقود أكثر من ٩٥ في المائة من صادرات البلاد في عام ٢٠١٧. ويهمن الغاز الطبيعي والنفط على الصادرات

الجزائرية. ومع ذلك، ومع تزايد وضوح مخاطر الاعتماد على الموارد الطبيعية، أخذت السلطات الجزائرية تفكر بشكل متزايد في تنويع اقتصادها وصادراتها كهدف استراتيجي هام للبلد. وتحقيقا لهذه الغاية، تعتبر السياسات التي تعزز الصادرات والصناعة التحويلية خطوات هامة نحو تنويع الاقتصاد على نطاق أوسع. بيد أنه لا تزال هناك حاجة إلى إصلاحات رئيسية من أجل تعزيز هذا التنويع. وفي الوقت الراهن، ينعكس انعدام الاستقرار الناجم عن التغيرات في أسعار النفط في انعدام الاستقرار في السياسات التجارية الجزائرية.

الشكل ١٣ :

الصادرات الجزائرية حسب مجموعة المنتجات، ٢٠١٧ (بملايين دولارات الولايات المتحدة)

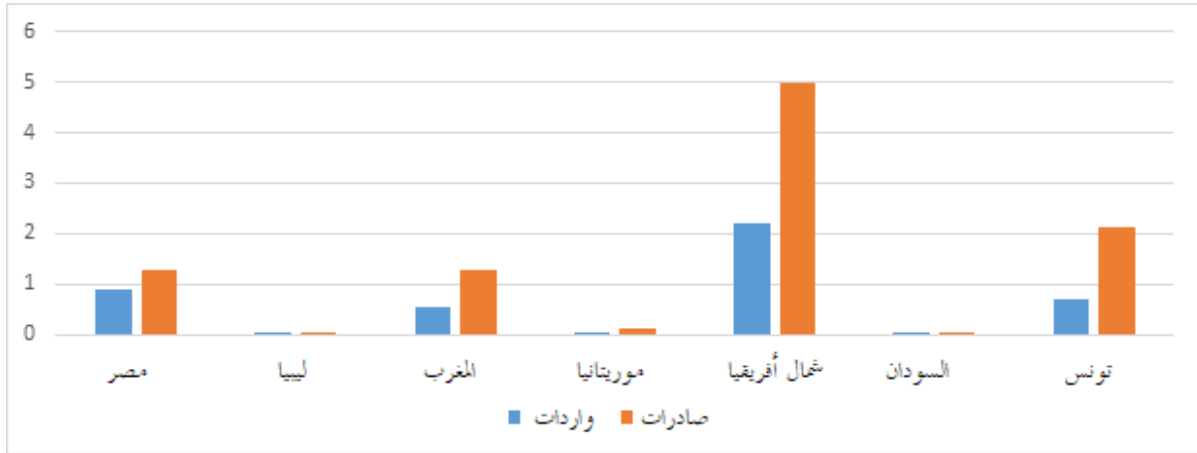


المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة لتجارة السلع الأساسية لعام ٢٠١٩ (تم الاطلاع عليها من خلال برنامج الحل التجاري العالمي المتكامل).

وتعد التجارة الإقليمية للجزائر محدودة. ولا تمثل بقية منطقة شمال أفريقيا سوى ٢ في المائة من الواردات الجزائرية، في حين أن بلدانا مثل الصين وفرنسا وإيطاليا وألمانيا هي المصدر الرئيسي للجزائر. وفيما يتعلق بالصادرات، لا تمثل بقية شمال أفريقيا سوى نحو ٥ في المائة من الصادرات الجزائرية، بينما تعد إيطاليا وفرنسا وإسبانيا والولايات المتحدة المستورد الرئيسي للمنتجات الجزائرية.

الشكل ١٤ :

حصة مجموع الصادرات والواردات الجزائرية، ٢٠١٧ (بالنسب المئوية)

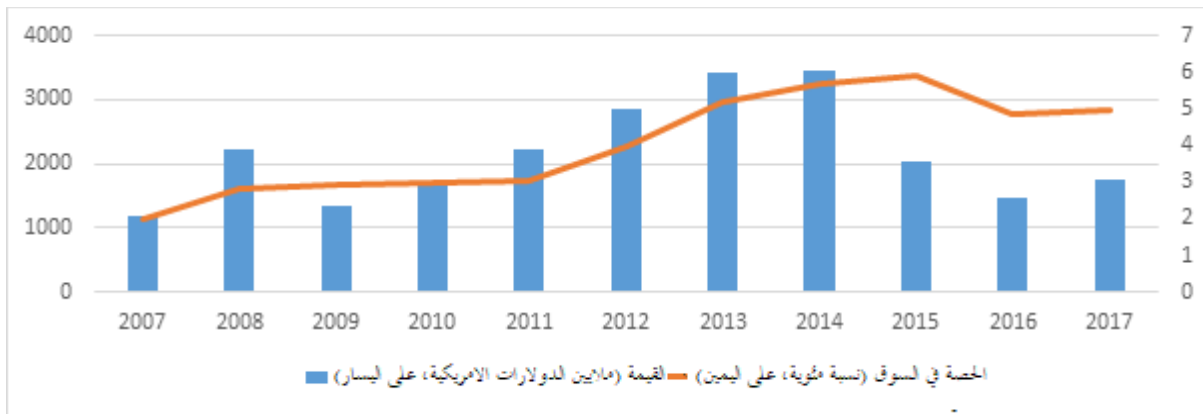


المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة لتجارة السلع الأساسية لعام ٢٠١٩ (تم الاطلاع عليها من خلال برنامج الحل التجاري العالمي المتكامل).

وخلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٤، زادت الصادرات الجزائرية إلى الشركاء في شمال أفريقيا من حيث القيمة والحصة السوقية على حد سواء. غير أن اتجاه هذه الزيادة انقلب في السنوات الأخيرة بانخفاض هذه الصادرات. ويمكن ملاحظة اتجاه مماثل في واردات الجزائر من الشركاء في شمال أفريقيا، التي زادت خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٣ قبل أن تنخفض في السنوات اللاحقة.

الشكل ١٥ :

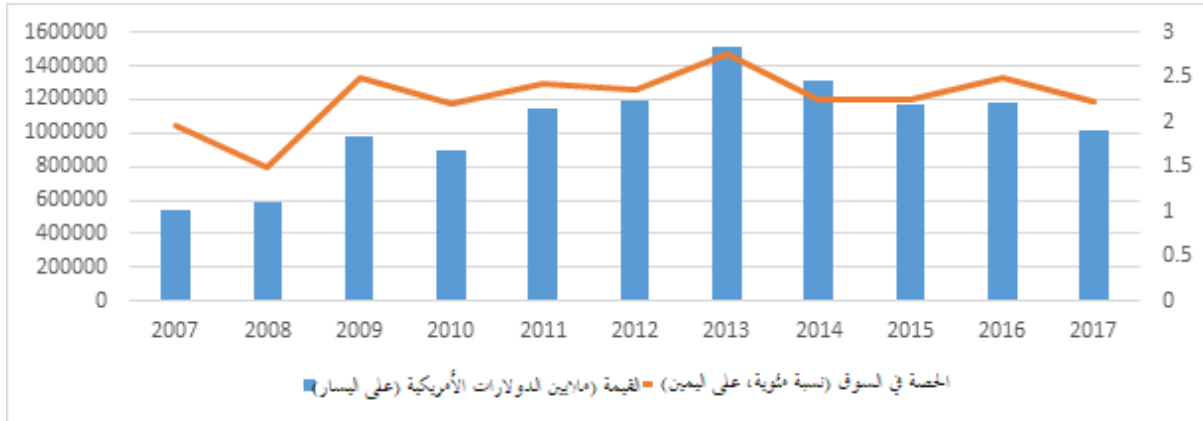
الصادرات الجزائرية إلى الشركاء في شمال أفريقيا (الحصة السوقية والقيمة)، ٢٠٠٧-٢٠١٧



المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة لتجارة السلع الأساسية لعام ٢٠١٩ (تم الاطلاع عليها من خلال برنامج الحل التجاري العالمي المتكامل).

الشكل ١٦ :

الواردات الجزائرية من الشركاء في شمال أفريقيا (الحصة السوقية والقيمة)، ٢٠٠٧-٢٠١٧

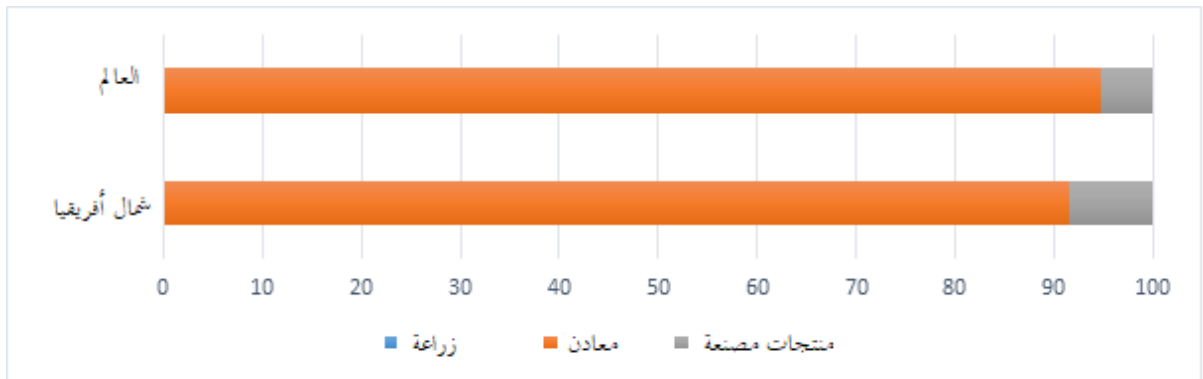


المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة لتجارة السلع الأساسية لعام ٢٠١٩ (تم الاطلاع عليها من خلال برنامج الحل التجاري العالمي المتكامل).

ويتسم تكوين الصادرات الجزائرية إلى العالم وشمال أفريقيا بالتشابه، حيث تهيمن المنتجات المعدنية على المنطقتين. وتعد حصة المنتجات المصنعة، وإن كانت منخفضة في كليهما، أعلى قليلاً في الصادرات الجزائرية إلى شمال أفريقيا.

الشكل ١٧ :

تكوين الصادرات الجزائرية حسب السوق، ٢٠١٧

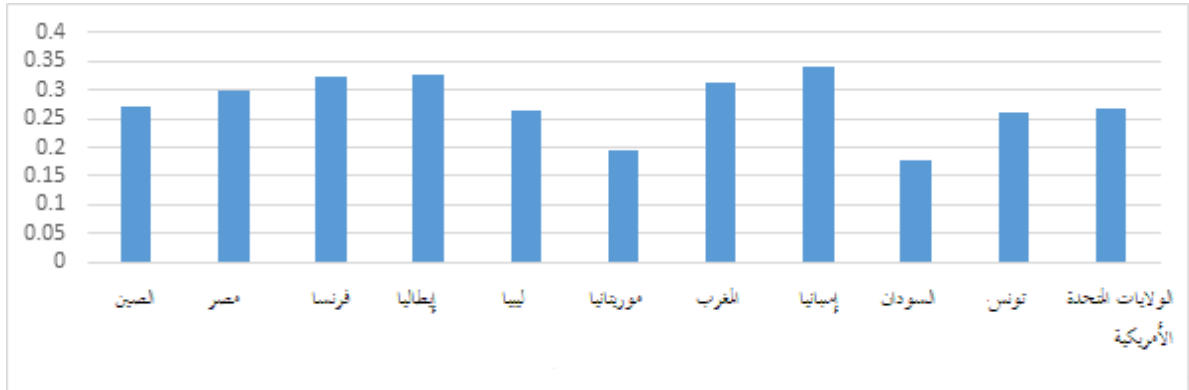


المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة لتجارة السلع الأساسية لعام ٢٠١٩ (تم الاطلاع عليها من خلال برنامج الحل التجاري العالمي المتكامل).

وعلى غرار معظم البلدان الأخرى في المنطقة، تعتمد الجزائر على النقل البحري في تجارتها. وبالنسبة لصادرات البتروكيماويات، يعتبر ميناء أرزيو في ولاية وهران مركزاً لوجستياً رئيسياً. وبالنسبة لسفن الحاويات، فإن ميناء الجزائر العاصمة مهم للغاية أيضاً، حيث يتعامل مع نسبة عالية من حركة سفن الحاويات. ومن حيث الربط اللوجستي، تملك الجزائر ربطاً أقل بوجه عام من جارتها المغرب، على سبيل المثال، الذي يملك ربطاً ثنائياً عالٍ نسبياً مع مصر وفرنسا وإيطاليا والمغرب وإسبانيا.

الشكل ١٨ :

مؤشر الربط الثنائي بخطوط الملاحة البحرية المنتظمة في الجزائر، ٢٠١٧



المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، إحصاءات الأونكتاد، ٢٠١٩.

ومن سلبيات اعتماد الجزائر الكبير على صادرات المعادن عدم استقرار السياسة التجارية الجزائرية. فعلى مدى السنوات القليلة الماضية، وبعد انخفاض أسعار النفط، وضعت الجزائر عددا من القيود على الواردات للحد من العجز التجاري المتزايد في البلاد. وقد أدى انخفاض أسعار النفط في السنوات الأخيرة إلى تحديات اقتصادية كبيرة للجزائر، لا سيما العجز التجاري المتزايد. وبغية الحد من هذه الآثار، فرضت حكومة الجزائر مجموعة من القيود على الواردات. وبالإضافة إلى زيادة الرسوم الجمركية، فرضت الجزائر حظرا مؤقتا على الواردات من مئات المنتجات، ومنها الأجهزة المنزلية والمنتجات الغذائية والأثاث وغيرها.

ويشكل عدم الاتساق في السياسة التجارية الجزائرية الناجم عن اعتمادها على الموارد الطبيعية عائقا رئيسيا أمام تنويع اقتصادها، لا سيما الصادرات. ومع ذلك، فإن الجزائر بصدد اعتماد عدد من التدابير ذات الصلة بتيسير التجارة ترمي إلى تحسين الأنظمة والخدمات اللوجستية للتجارة الخارجية. وفي عام ٢٠٠٤، أنشئت وكالة وطنية لتعزيز التجارة الخارجية، هي الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، وتكليفها بتشجيع الصادرات الجزائرية، وتحليل أسواق الصادرات، وتنظيم المشاركة الجزائرية في المعارض في الخارج، وتشجيع الصادرات غير الهيدروكربونية، وتقديم تقرير سنوي عن تقييم سياسات التصدير وبرامجها. وبينما كان التركيز الأولي للوكالة منصبا على الصادرات، تم تغيير ولايتها في عام ٢٠٠٨، بموجب المرسوم رقم ٠٨-٣١٣، ليشمل رصد الواردات وتحليلها. وهناك مؤسسة أخرى أنشئت بهدف تنويع الصادرات وتعزيزها هي الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين. كما تم تشكيل مجلس استشاري وطني لتشجيع الصادرات في عام ٢٠٠٤، رغم أن المجلس لم ير النور إلا في عام ٢٠١٩. وأنشئت ضمن الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية وحدة لرصد الصادرات وتحليلها، تتمثل ولايتها في جمع المعلومات عن الحواجز التي تواجه المصدرين في مجالات مثل الإجراءات الجمركية والضريبية، والإجراءات المصرفية، والجودة وإصدار الشهادات، والنقل، واللوجستيات.

وبعد تقييم نظام الصادرات غير الهيدروكربونية في عام ٢٠١٨، أتخذ عدد من تدابير تيسير التجارة لتحسين الصادرات، ومنها:

● تبسيط إجراءات التخليص الجمركي بهدف تخفيض مدة التخليص إلى يوم واحد للمنتجات القابلة للتلف وأربعة أيام للمنتجات الأخرى.

● تبسيط نظام الدخول المؤقت للتجهيز الداخلي.

● تخفيض المدة الزمنية والإجراءات المتعلقة بإصدار شهادات المطابقة لمنتجات التصدير من الوكالة الوطنية المسؤولة عن مراقبة الجودة، وهي المركز الجزائري لمراقبة النوعية والرّزم.

● تبسيط ترتيبات الدفع في إطار نظام الدخول المؤقت.

ويجري تحليل تدابير أخرى في سياق وضع استراتيجية وطنية للتصدير. وفي عام ٢٠١٧، شرعت وزارة التجارة، بدعم من مركز التجارة الدولية في جنيف، في مشاورات واسعة النطاق مع الجهات المؤسسية والخاصة صاحبة المصلحة بشأن هذه الاستراتيجية. وقد عُقدت أربع جولات تشاورية بين أكتوبر ٢٠١٧ وسبتمبر ٢٠١٨، حدد خلالها المشاركون قطاعات النمو الرئيسية للصادرات (المستحضرات الصيدلانية والمشروبات ومنتجات الأغذية الزراعية والمكونات الميكانيكية والإلكترونية لقطاعي السيارات والطيران). وتشمل الاستراتيجية الوطنية للتصدير تنفيذ التدابير التالية بحلول عام ٢٠٢٣:

● تدابير رئيسية قصيرة الأجل (سنة - سنتان)

○ إنشاء هيكل تنفيذي مشترك بين القطاعين العام والخاص في شكل مجلس وطني للتصدير.

○ المضي قدما في خطة دعم الصادرات.

○ مراجعة اللائحة رقم ١٤-٠٤ الذي يحدد شروط نقل رأس المال إلى الخارج.

● تدابير متوسطة الأجل (سنة - ثلاث سنوات)

○ استعراض هيكل إدارة مؤسسات دعم التجارة.

○ إنشاء نافذة وحيدة للتصدير في شكل بوابة على الإنترنت.

○ تنويع أدوات تمويل الصادرات التي يقدمها القطاع المصرفي والمالي الجزائري.

● تدابير طويلة الأجل (ثلاث إلى خمس سنوات)

○ وضع علامة وطنية بعنوان "صنع في الجزائر" للمنتجات الجزائرية المعدة للتصدير.

○ إنشاء منصات ومراكز لوجستية لإعداد الصادرات (التغليف والتخزين والمعالجة وغيرها من العمليات).

○ تطوير الشحن الجوي والهياكل الأساسية المرتبطة بها في مرافق التخزين في المطارات.

وكان إصلاح النظام الجمركي مجالا آخر من مجالات التركيز في السنوات الأخيرة. في عام ٢٠١٩، أطلقت الجزائر مراجعة للمعلومات الجمركية ونظام الإدارة الآلي (سيغاد)، الذي يُستخدم منذ ٢٤ عامًا. وتكمن الخطة في الاستعاضة عن

هذا النظام بنظام المعلومات "يونيباس" الذي تستخدمه السلطات الجمركية في جمهورية كوريا وأقرته منظمة الجمارك العالمية. ومن شأن هذا النظام الجديد، الذي من المتوقع أن يبدأ تشغيله في عام ٢٠٢٠، أن يساعد على تقليص مدة التخليص الجمركي، والحد من الغش، والتمكين لإنشاء نافذة وحيدة لتبادل بيانات الحاسوب بين متعاملي التجارة الخارجية، والمساعدة في رقمنة الإجراءات الجمركية. كما يتضمن نظام "يونيباس" أدوات لإدارة المخاطر. وقد عُقد يوم إعلامي عن النظام في نيسان/أبريل ٢٠١٩، ضم مسؤولي الجمارك من الجزائر وجمهورية كوريا. ومنذ عام ٢٠١٢، تقوم الجزائر أيضا بتشغيل نظام المتعامل الاقتصادي المعتمد الذي أتاح إجراءات مبسطة لهؤلاء المتعاملين. وبحلول عام ٢٠١٧، مُنح هذا المركز لـ ٣٣٥ شركة.

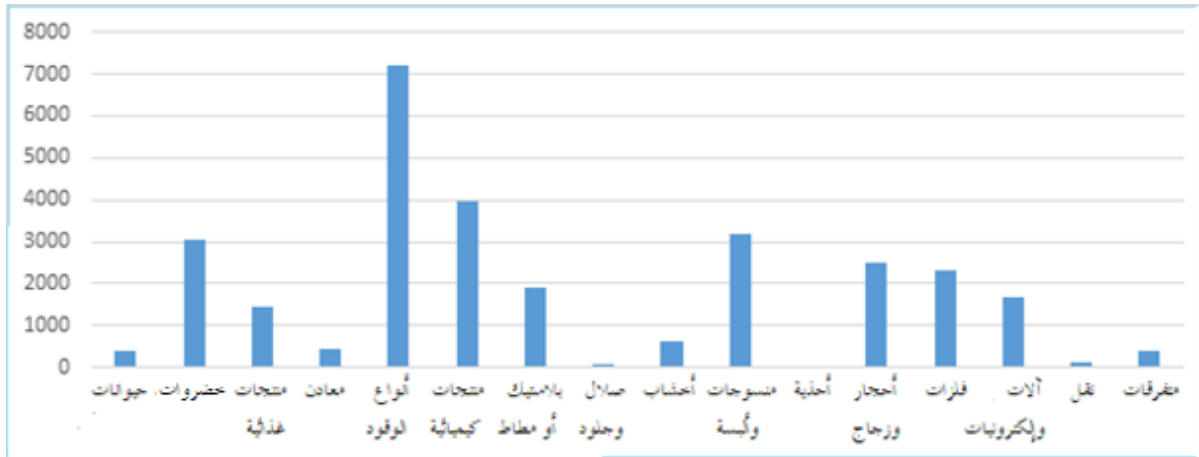
٣-٥ تيسير التجارة في مصر

مصر هي أكبر اقتصاد في منطقة شمال أفريقيا من حيث الناتج المحلي الإجمالي والسكان. وعلى مدى العقود الأخيرة، اتبع البلد استراتيجية اقتصادية منفتحة ركزت على إدماج البلد في الاقتصاد العالمي، وجذب الاستثمارات المباشرة الأجنبية، والاندماج في سلاسل القيمة العالمية.

ومقارنة بدول أخرى في المنطقة، تتمتع مصر بتنوع نسبي في الصادرات. فبينما تشكل المعادن والوقود جزءاً مهماً من الصادرات المصرية، فإن مصر تصدر أيضاً مجموعة من المنتجات المصنعة، مثل المنسوجات والملابس والمنتجات الكيماوية والغذائية.

الشكل ١٩:

الصادرات المصرية حسب مجموعة المنتجات، ٢٠١٨ (بملايين دولارات الولايات المتحدة)

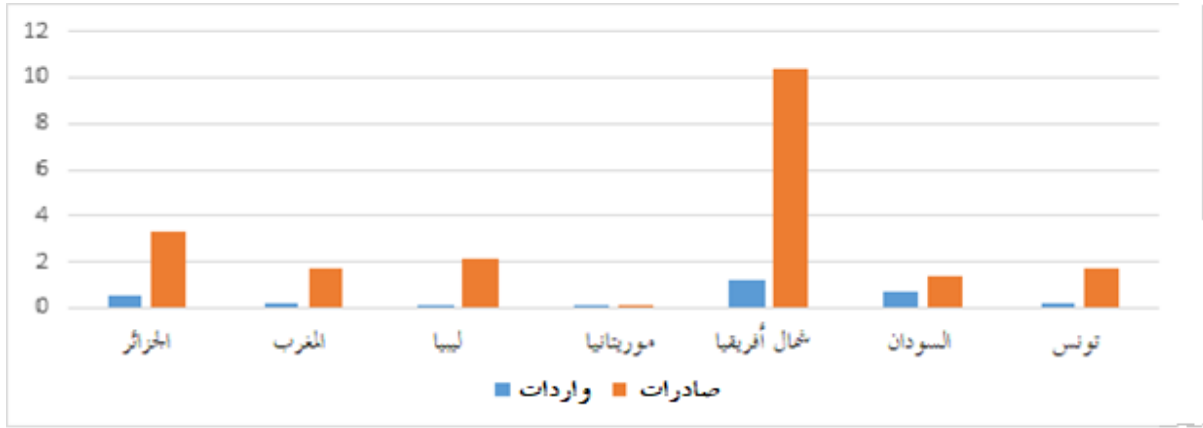


المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة لتجارة السلع الأساسية لعام ٢٠١٩ (تم الاطلاع عليها من خلال برنامج الحل التجاري العالمي المتكامل).

وبالنسبة لمصر، لا تزال التجارة داخل منطقة شمال أفريقيا محدودة. وبينما تمثل الصادرات إلى بلدان أخرى في المنطقة نسبة ١٠,٤ في المائة من إجمالي الصادرات المصرية، فإن الواردات إلى مصر من الشركاء من شمال أفريقيا محدودة، ولا تمثل سوى ١,٢ في المائة من إجمالي وارداتها.

الشكل ٢٠:

حصة مجموع الصادرات والواردات المصرية، ٢٠١٨ (بالنسب المئوية)

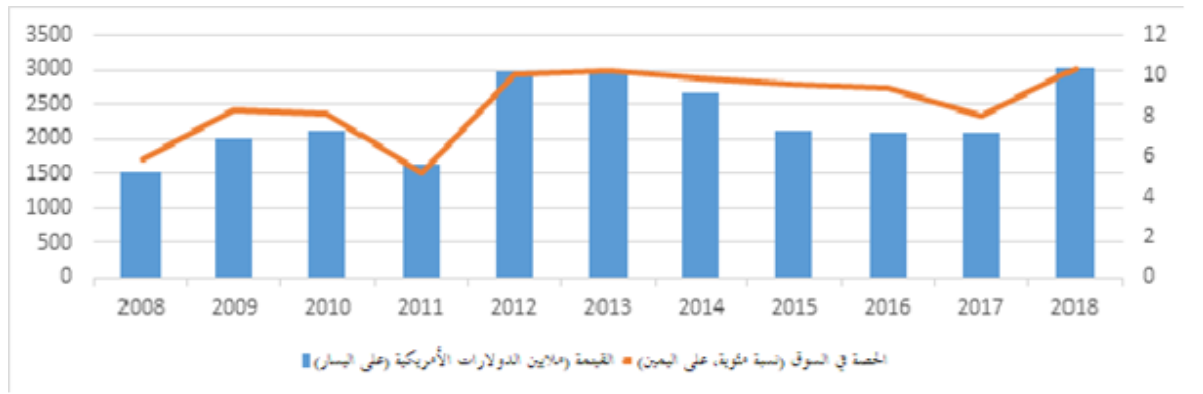


المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة لتجارة السلع الأساسية لعام ٢٠١٩ (تم الاطلاع عليها من خلال برنامج الحل التجاري العالمي المتكامل).

وعلى مدى السنوات الأخيرة، زادت الصادرات المصرية إلى الشركاء في شمال أفريقيا: فقد نمت حصة شمال أفريقيا من إجمالي الصادرات المصرية بشكل ملحوظ بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٨.

الشكل ٢١:

الصادرات المصرية إلى الشركاء في شمال أفريقيا (الحصة السوقية والقيمة)، ٢٠٠٨-٢٠١٨

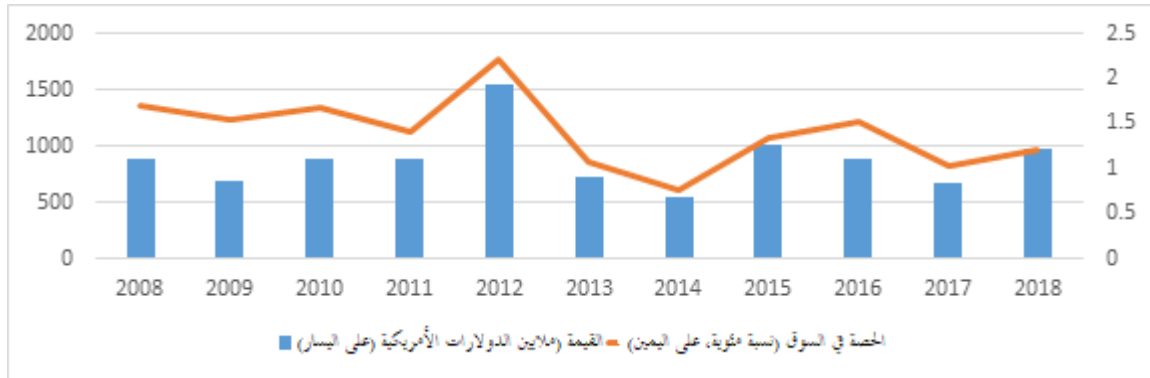


المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة لتجارة السلع الأساسية لعام ٢٠١٩ (تم الاطلاع عليها من خلال برنامج الحل التجاري العالمي المتكامل).

أما بالنسبة للواردات المصرية من اقتصادات شمال أفريقيا الأخرى، فقد تقلبت في السنوات الأخيرة ولكنها ظلت صغيرة بشكل عام.

الشكل ٢٢:

الواردات المصرية من الشركاء في شمال أفريقيا (الحصة السوقية والقيمة)، ٢٠٠٨-٢٠١٨

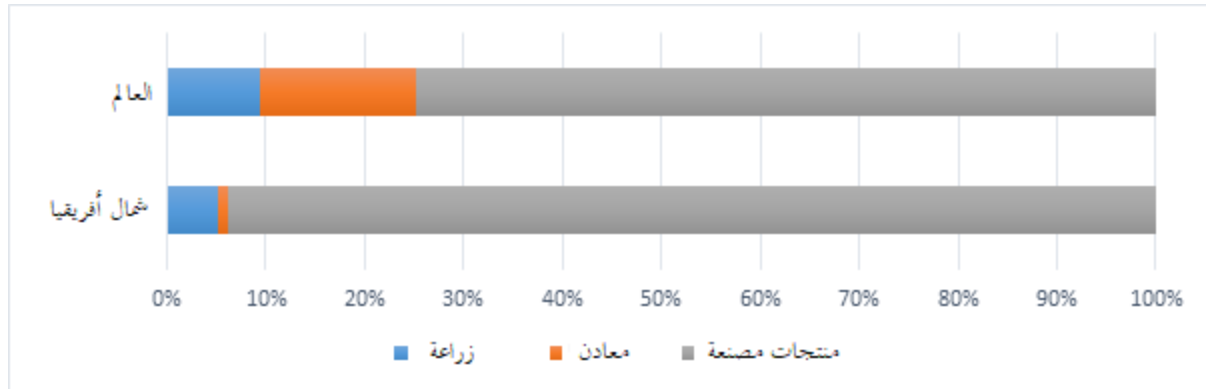


المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة لتجارة السلع الأساسية لعام ٢٠١٩ (تم الاطلاع عليها من خلال برنامج الحل التجاري العالمي المتكامل).

وفيما يتعلق بالمنتجات المتداولة مع شركاء آخرين من شمال أفريقيا، تُصدّر مصر نسبة كبيرة نسبياً من المنتجات المصنعة إلى تلك البلدان مقارنة بصادراتها الإجمالية التي تتضمن أعلى من المنتجات المعدنية والزراعية.

الشكل ٢٣:

تكوين الصادرات المصرية حسب السوق، ٢٠١٧



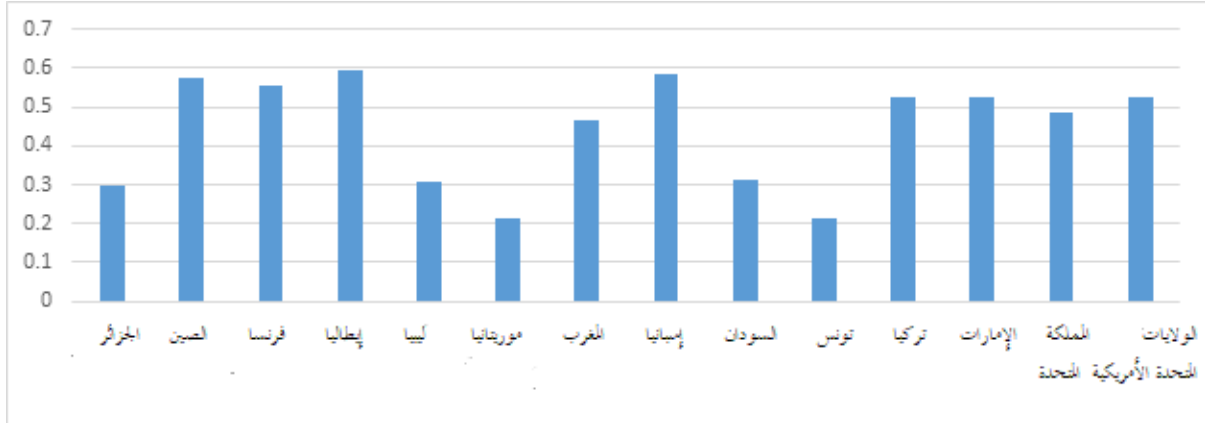
المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة لتجارة السلع الأساسية لعام ٢٠١٩ (تم الاطلاع عليها من خلال برنامج الحل التجاري العالمي المتكامل).

وفيما يتعلق بالربط اللوجستي، تملك مصر عددًا من الموانئ الهامة التي تؤدي دوراً رئيسياً في التجارة المصرية. وتشمل هذه الموانئ بورسعيد والإسكندرية ودمياط والسخنة. ونظرًا لمحدودية تجارتها الإقليمية نسبياً، فإن البلد يتمتع بروابط لوجستية أقوى مع الشركاء الأوروبيين وغيرهم من الشركاء العالميين مقارنة بالشركاء الآخرين في شمال أفريقيا.^(١٣)

^(١٣) يقاس الربط اللوجستي الثنائي بمؤشر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية للربط بخطوط الملاحة البحرية المنتظمة الذي يتضمن المقاييس الخمسة التالية: أولاً، عدد الشحنات العابرة المطلوبة لنقلها من البلد ألف إلى البلد باء؛ ثانياً، عدد الروابط المباشرة المشتركة بين البلد ألف والبلد باء؛ ثالثاً، المتوسط الهندسي الروابط المباشرة للبلد ألف والبلد باء؛ رابعاً، مستوى المنافسة على الخدمات التي تربط البلد ألف بالبلد باء؛ خامساً، حجم أكبر السفن على أضعف طريق يربط البلد ألف بالبلد باء.

الشكل ٢٤:

مؤشر الربط الثنائي بخطوط الملاحة البحرية المنتظمة في مصر، ٢٠١٧



المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، إحصاءات الأونكتاد، ٢٠١٩.

وإدراكًا من صناع السياسات في مصر بأن الحواجز التي تعترض التجارة في مصر أعاققت قدرة الشركات على زيادة الصادرات والاندماج في سلاسل القيمة العالمية، إقليميًا وعالميًا، فقد أخذوا يولون اهتمامًا متزايدًا في السنوات الأخيرة لمسألة تيسير التجارة. ويواجه تيسير التجارة في مصر عددًا من التحديات المتعلقة بالهياكل الأساسية، والجمارك، والبيروقراطية، والإجراءات غير الشفافة. وأثناء إعداد هذا التقرير، تم تحديد المسائل التالية فيما يتعلق بالحالة في مصر:

- إجراءات غير واضحة ومعقدة لدى الموانئ والسلطات الجمركية وهيئات الضبط الأخرى.
- عدم إمكانية التنبؤ، حيث يتم تطبيق القرارات والقواعد الجديدة دون منح الوقت الكافي والإخطار للتجار وتبادل محدود للمعلومات بشكل عام.
- عدم الرد على استفسارات التجار المتعلقة بقضايا الجمارك.
- عدم التزام موظفي الجمارك بساعات العمل الرسمية، ما يؤخر حركة السلع.
- اعتماد محدود للأدوات الإلكترونية والخلل المتكرر في هذه الأدوات.
- تعقيد عمليات التفتيش والفحص والتأخيرات في نتائج التفتيش بسبب عدم وجود مختبرات.
- المسائل المتصلة بالهياكل الأساسية في مختلف أجزاء شبكات الخدمات اللوجستية.

كما أن مصر، مثلها مثل غيرها من أعضاء منظمة التجارة العالمية في شمال أفريقيا، بصدد تنفيذ اتفاقية تيسير التجارة، التي صدقت عليها في ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٩. وسيعطي تنفيذ الاتفاقية زخمًا جديدًا لمسألة تيسير التجارة في مصر. وثمة عامل آخر يدفع اهتمام واضعي السياسات المصريين بمسألة تيسير التجارة، وهو التركيز المتزايد على استغلال الموقع الجغرافي للبلاد كمركز عبور عالمي هام. ويُنظر إلى توسيع قناة السويس وبناء مناطق اقتصادية أوسع على طول ممر القناة على أنها أهداف استراتيجية لتعزيز مكانة مصر في مجال الخدمات اللوجستية العالمية وسلاسل القيمة العالمية. وبالتالي،

يُنظر إلى تيسير التجارة باعتباره جزءاً استراتيجياً من هذه الرؤية. ونتيجة لذلك، أطلقت السلطات المصرية في السنوات الأخيرة عددًا من المبادرات المتعلقة بتنفيذ اتفاق تيسير التجارة ومسألة تيسير التجارة على نطاق أوسع. ويشمل ذلك اتفاقات مع الجهات التالية:

- أنشئت لجنة وطنية لتيسير التجارة في وزارة التجارة والصناعة. وتضم اللجنة أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص المعنيين بمسألة تيسير التجارة، وتهدف إلى العمل كمركز تنسيق لقضايا تيسير التجارة ولتنفيذ اتفاق تيسير التجارة وحلقة وصل بين القطاعين الخاص والعام بشأن تيسير التجارة.
- أنشئت نقطة استعلام وطنية بشأن تيسير التجارة للرد على الاستفسارات المتعلقة بتيسير التجارة للتجار في مصر وخارجها.
- أنشئ مجلس توجيهي وزاري لتيسير التجارة المصرية، يُعرف باسم "إيجيتريد"، في عام ٢٠١٥. ويرأس شركة "إيجيتريد" وزير الصناعة والتجارة، وتضم عددًا من الوزراء والمسؤولين الآخرين القائمين على المؤسسات ذات الصلة، مثل الجمارك والموانئ. ويشرف المجلس التوجيهي على تنفيذ مختلف مبادرات تيسير التجارة وينسق التدابير بين مختلف السلطات العامة.
- إعداد قانون جمركي جديد، صدر مشروع منه في عام ٢٠١٨. ويحل القانون محل قانون الجمارك الحالي في مصر (الصادر في عام ١٩٦٣) والتعديلات اللاحقة له، ويقدم عددًا من المفاهيم والبنود الجديدة التي تتماشى مع اتفاقية تيسير التجارة، مثل المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين، والإفراج عن السلع قبل التحديد النهائي للرسوم الجمركية، والقرارات المسبقة، واعتماد إجراءات رقمية غير ورقية، من بين أمور أخرى.
- إطلاق مشروع لتنفيذ منصة النافذة الوحيدة الوطنية في مصر.
- اعماد وثيقة إدارية واحدة للأغراض الجمركية.
- تفعيل نظام المتعامل الاقتصادي المعتمد.

٥-٤ تيسير التجارة في ليبيا

في العقود الأخيرة، هيمنت على الاقتصاد الليبي صادرات الطاقة، لا سيما النفط، وذلك بصادرات محدودة جدا من المنتجات الأخرى. وفي العقد الأول من القرن الحادي والعشرين عام ٢٠٠٠، أخذت ليبيا باستكشاف السبل لتوسيع مشاركتها في الاقتصاد العالمي. وتحقيقًا لهذه الغاية، قامت ليبيا بتلمس الأمر بشأن العضوية في منظمة التجارة العالمية، ومُنحت الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠٤ تكليفا لبدء المفاوضات مع ليبيا. وأنشئ في العام نفسه فريق عامل، وهو الخطوة الأولى في عملية العضوية. بيد أن الفريق العامل لم يجتمع بعد. كما بُذلت بعض الجهود في العقد الأول من هذا القرن لاعتماد معايير دولية في مجالات مثل الجمارك، ولكن هذه الجهود توقفت بسبب الاضطرابات السياسية والأمنية التي شهدتها السنوات الأخيرة.

الشكل ٢٥:

الصادرات الليبية حسب مجموعة المنتجات، ٢٠٠٨ (بملايين دولارات الولايات المتحدة)



المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة لتجارة السلع الأساسية لعام ٢٠١٩ (تم الاطلاع عليها من خلال برنامج الحل التجاري العالمي المتكامل).

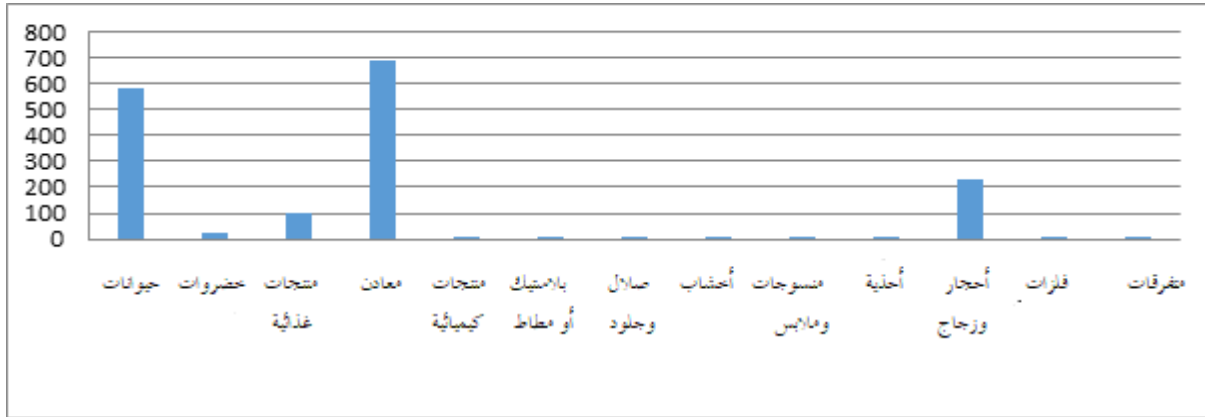
٥-٥ تيسير التجارة في موريتانيا

تعمل موريتانيا، بوصفها عضوًا في منظمة التجارة العالمية وموقعة على اتفاق تيسير التجارة، على تنفيذ تدابير تيسير التجارة الواردة في الاتفاق. ويعد الاهتمام بمسألة تيسير التجارة في موريتانيا جزءًا من اهتمام البلد الأوسع بتنويع اقتصاده وتجاوز الاعتماد على المواد الخام والسلع الأساسية. وكجزء من هذه الاستراتيجية، بُذلت جهود في السنوات الأخيرة لتحسين بيئة الأعمال وتعزيز قطاع الصناعة التحويلية في البلد. وُاعتمدت استراتيجية وطنية لتنمية القطاع الخاص في عام ٢٠١٤ سعياً لتحقيق هذه الأهداف. وتشمل التدابير الأخرى في هذا السياق إنشاء مركز جامع لإنشاء الشركات، وإصلاح قانون الاستثمار، وإنشاء منطقة حرة في نواذيبو. وتم إدارة التوجيه العام للاقتصاد من خلال "استراتيجية تسريع النمو والازدهار المشترك"، التي تغطي الفترة الممتدة من ٢٠١٦ إلى ٢٠٣٠. ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية لهذه الاستراتيجية في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والشامل للجميع من خلال التحول الهيكلي للاقتصاد عن طريق تيسير ما يلي: أولاً، ظهور وتعزيز القطاعات المولدة للثروة والعمالة القادرة على ضمان الإدماج الاجتماعي وتلبية الطلب المحلي، لا سيما من خلال المبادرات الخاصة والابتكار؛ ثانياً، تعزيز قدرة البلد على التصدير وعلى اجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي.

ولا يزال تنويع الاقتصاد والتجارة الخارجية تحديًا كبيرًا لموريتانيا. وتسيطر على صادراتها المنتجات المعدنية والحيوانية (لا سيما الأسماك)، بينما صادرات السلع المصنعة محدودة جداً. وتعد الصين واليابان وإسبانيا وسويسرا والاتحاد الروسي أكبر مستوردي الصادرات الموريتانية.

الشكل ٢٦:

الصادرات الموريتانية حسب مجموعة المنتجات، ٢٠١٦ (بملايين دولارات الولايات المتحدة)

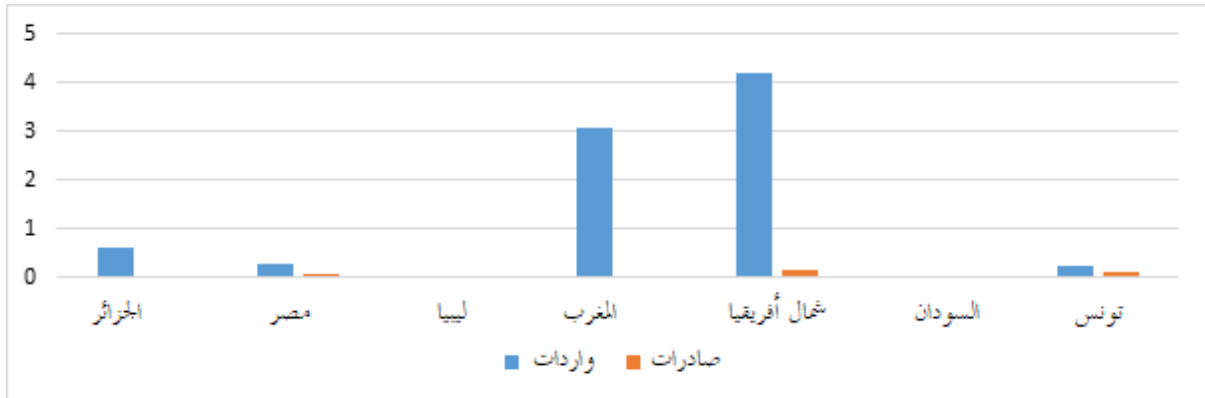


المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة لتجارة السلع الأساسية لعام ٢٠١٩ (تم الاطلاع عليها من خلال برنامج الحل التجاري العالمي المتكامل).

والتجارة الموريتانية مع بقية شمال أفريقيا محدودة جدا، لا سيما فيما يتعلق بالصادرات. وتبلغ صادرات موريتانيا إلى جميع البلدان الستة الأخرى أقل بكثير من ١ في المائة من إجمالي صادراتها (حوالي ٣ ملايين دولار في عام ٢٠١٧، أي ما يمثل ٠,١٥ في المائة من إجمالي الصادرات). وفيما يتعلق بالواردات، تمثل منطقة شمال أفريقيا ٤,٢ في المائة من مجموع الواردات الموريتانية.

الشكل ٢٧:

حصة إجمالي الصادرات والواردات الموريتانية، ٢٠١٧ (بالنسب المئوية)

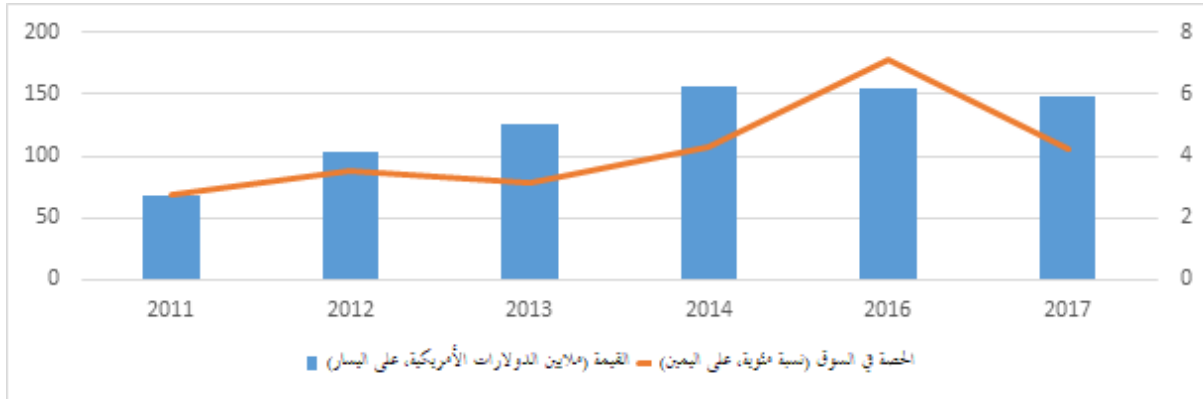


المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة لتجارة السلع الأساسية لعام ٢٠١٩ (تم الاطلاع عليها من خلال برنامج الحل التجاري العالمي المتكامل).

وشهدت الواردات الموريتانية من اقتصادات شمال أفريقيا الأخرى نموا في السنوات الأخيرة، رغم أنها لا تزال محدودة.

الشكل ٢٨:

الصادرات الموريتانية إلى الشركاء في شمال أفريقيا (الحصة السوقية والقيمة)، ٢٠١١-٢٠١٧

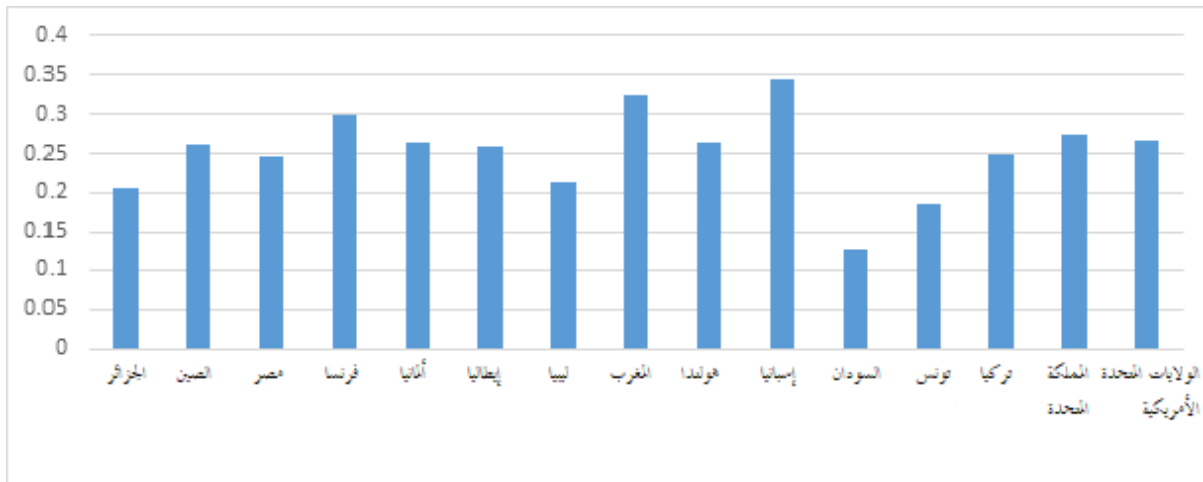


المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة لتجارة السلع الأساسية لعام ٢٠١٩ (تم الاطلاع عليها من خلال برنامج الحل التجاري العالمي المتكامل).

وفيما يتعلق بالروابط اللوجستية، توجد في موريتانيا ثلاثة موانئ رئيسية (نواذيبو ونواكشوط وبورت لويس). بيد أن للبلد ربطا لوجستيا منخفضا نسبيا.

الشكل ٢٩:

مؤشر الربط الشنائي بخطوط الملاحة البحرية المنتظمة في موريتانيا، ٢٠١٧



المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، إحصاءات الأونكتاد، ٢٠١٩.

وكجزء من جهد أوسع نطاقاً لتعزيز التنوع والتصنيع، بدأت القضايا المتصلة بتيسير التجارة تحظى بمزيد من الاهتمام في السنوات الأخيرة. وفيما يتعلق بإدارة الجمارك، بوصفها مؤسسة مركزية تُعنى بالتدفقات التجارية، فقد كانت محلاً للتدقيق عن كثب في هذا الصدد. خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٩، تم إجراء عدد من الإصلاحات الهامة لهذه السلطة. وكان محور هذه الإصلاحات تبسيط إجراءات التخليص الجمركي، وتقليص عدد الوثائق، وتحديث الإطار التنظيمي من خلال قانون جديد للجمارك يتماشى ومعايير اتفاقية كيوتو المنقحة. وتم تنقيح قانون الجمارك لعام وتحديث ١٩٦٦ في عام ٢٠١٧، بموجب القانون ٣٥ لعام ٢٠١٧، باعتماد عدد من التدابير المدرجة في اتفاقية تيسير التجارة لمنظمة التجارة

العالمية، بما في ذلك القواعد المتعلقة بالإجراءات المبسطة والبطون وقواعد المنشأ والأحكام المتعلقة بالتعاملين الاقتصاديين المعتمدين. وبالإضافة إلى ذلك، أنشئ مكتب وطني للقيمة في عام ٢٠١٥ لمساعدة الجمارك في عملية التقييم الجمركي.

وركزت الإصلاحات أيضا على تبسيط إجراءات الاستيراد والتصدير وإلغاء التصاريح المسبقة المتعددة التي كانت مطلوبة من قبل. كما أُلغيت بعض الوثائق المطلوبة سابقا من العملية. وكان تحسين نظم تكنولوجيا المعلومات أيضا محور تركيز الإصلاحات، بغية الانتقال إلى التجارة غير الورقية. وقد طُرح نظام البيانات الجمركية العالمي للنظام الآلي للبيانات الجمركية في عام ٢٠١٦. ويجري أيضا طرح تقديم الوثائق إلكترونيا، لتيسير التخليص الجمركي وغير ذلك من العمليات الإدارية. كما تم إدخال نظم لإدارة المخاطر، بإنشاء أربع ممرات لنقل السلع (الأحمر والأصفر والأخضر والأزرق)، مصممة لتيسير حركة السلع الأقل خطورة وتركيز الجهود على السلع العالية المخاطر.

ورغم هذه الجهود، لا تزال هناك تحديات كبيرة تواجه سياسة تيسير التجارة في موريتانيا. ولم تكن بعض التدابير التي أتمدت في السنوات الأخيرة فعالة جدا. فعلى سبيل المثال، رغم اعتماد نظام تفتيش قائم على المخاطر، فإن التحقق المادي من السلع (باتباع الممر الأحمر) لا يزال هو السائد. وبالمثل، لم ينفذ نظام المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين بالكامل بعد. كما أن قضايا الهياكل الأساسية، مثل رداءة نوعية بعض الطرق الرئيسية، تشكل حواجز كبيرة أمام التجارة.

٦-٥ تيسير التجارة في المغرب^(١٤)

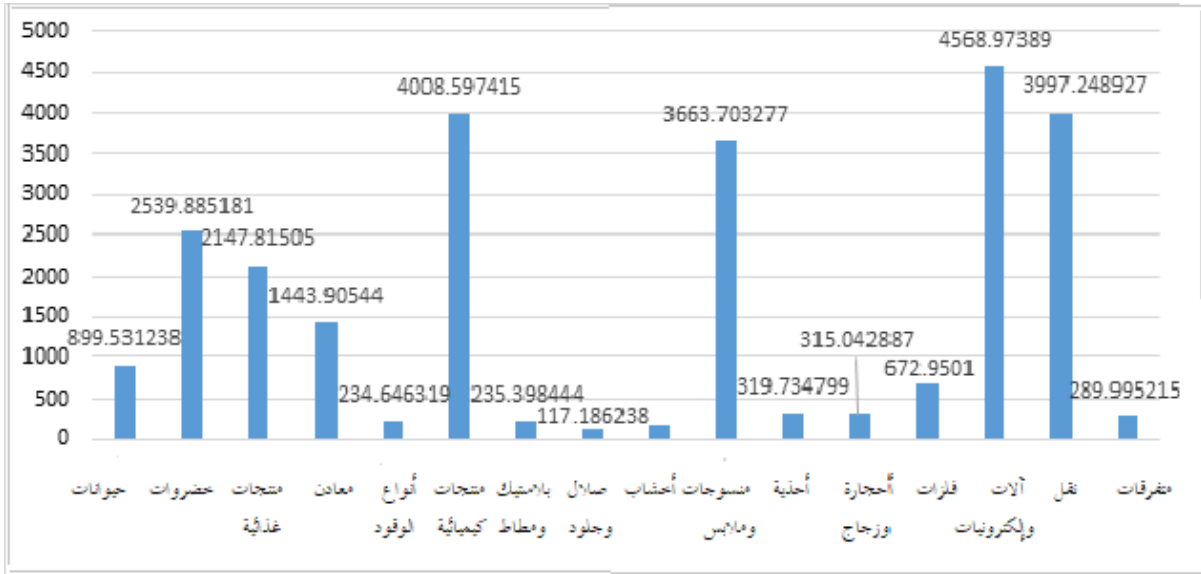
على مدى السنوات الأخيرة، برز المغرب كواحد من أسرع الاقتصادات نموًا في شمال أفريقيا، ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى تحسن مكانته في سلاسل القيمة العالمية في قطاعات مثل الملابس وصناعة السيارات. وقد تعزز هذا النمو باستراتيجية اقتصادية ركزت على تحسين شروط ولوج المصدرين المقيمين في المغرب إلى الأسواق. وبالإضافة إلى حصول المغرب على عضوية منظمة التجارة العالمية، فقد انتهج سياسة تحسين الوصول إلى أسواق الاقتصادات المتقدمة، من خلال اتفاقات التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. كما حقق المغرب نجاحًا كبيرًا في الاندماج في سلاسل القيمة العالمية التي تركز على سوق الاتحاد الأوروبي. وتعني روابطه القوية في سلسلة القيمة العالمية أن قضايا تيسير التجارة ذات أهمية خاصة، حيث إن عددًا من قطاعات التصدير المغربية الرئيسية تعتمد على المدخلات المستوردة. ومع ذلك، لا يزال المغرب يواجه تحديات كبيرة تتعلق بتنوع الأسواق والمنتجات وتحسين موقعه في سلاسل القيمة العالمية.

وفيما يتعلق بالصادرات، يملك المغرب مجموعة متنوعة نسبيًا من المنتجات ذات الصادرات الكبيرة من معدات النقل (قطاع السيارات)، والآلات والمنتجات الكهربائية، والمنسوجات والملابس، والمواد الكيميائية، والمنتجات الغذائية. وقد شهد تدفق بعض هذه الصادرات نموًا سريعًا جدًا في السنوات الأخيرة. فعلى سبيل المثال، ارتفعت الصادرات المغربية من السيارات من ٢٤٥ مليون دولار في عام ٢٠١٠ إلى ٣,٣٩ مليار دولار في عام ٢٠١٧.

^(١٤) جرت محاولات لاتباع مخطط مماثل لكل بلد من بلدان شمال أفريقيا. غير أن توافر البيانات والقيود المفروضة عليها جعل بعض الاختلافات أمرًا لا مفر منه. وبالإضافة إلى ذلك، فإن العوامل الاقتصادية أحدثت بعض الاختلافات. فعلى سبيل المثال، لا توجد قيمة تذكر لتحليل تدفقات تجارية معينة إذا كانت ضعيفة.

الشكل ٣٠:

الصادرات المغربية حسب مجموعة المنتجات، ٢٠١٧ (بملايين دولارات الولايات المتحدة)

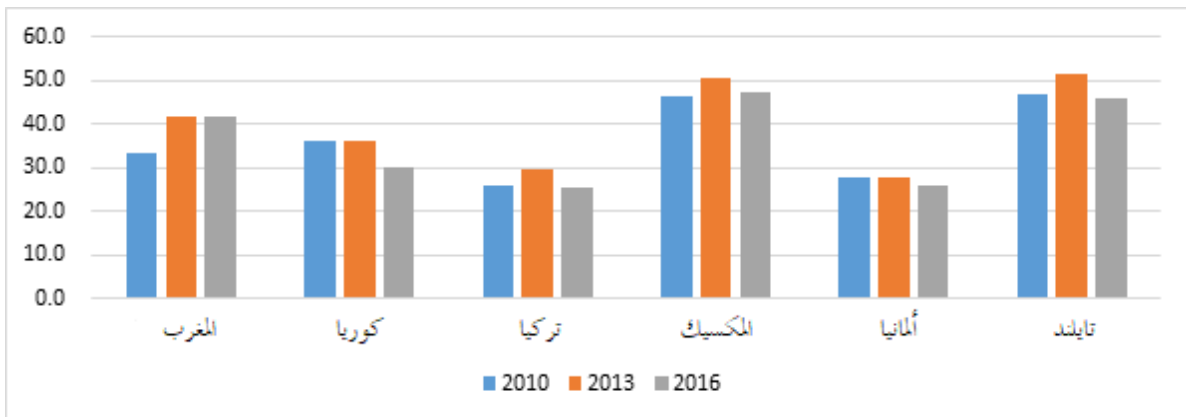


المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة لتجارة السلع الأساسية لعام ٢٠١٩ (تم الاطلاع عليها من خلال برنامج الحل التجاري العالمي المتكامل).

وتعد المدخلات المستوردة أحد المكونات المهمة في الصناعات مثل منتجات السيارات والمعدات الكهربائية. ففيما يتعلق بقطاع السيارات، على سبيل المثال، كان النمو السريع في الصادرات في السنوات الأخيرة مصحوبا بزيادة في حصة القيمة المضافة الأجنبية في صادرات السيارات المغربية. وهذه الحصة أعلى من تلك التي لوحظت في بلدان مثل ألمانيا وجمهورية كوريا وتركيا، ولكنها أقل من الحصة في بلدان مثل تايلند والمكسيك.

الشكل ٣١:

القيمة المضافة الأجنبية كنسبة من الصادرات في صناعة السيارات (بالنسب المتقوية)^(١٥)



المصدر: قاعدة بيانات التجارة في القيمة المضافة، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة التجارة العالمية، ٢٠١٩.

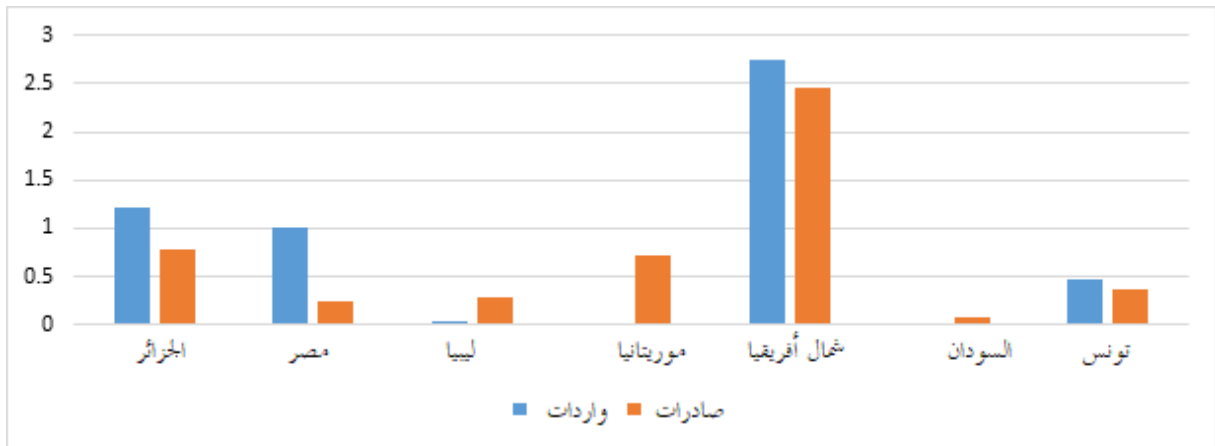
^(١٥) لا تتوفر قاعدة بيانات التجارة في القيمة المضافة إلا عن المغرب وتونس في منطقة شمال أفريقيا.

والمدخلات المستوردة مهمة أيضا في قطاعات التصنيع الأخرى في المغرب. ونتيجة لذلك، أدى تيسير التجارة دورًا هامًا في التعجيل بعمليات الاستيراد والتصدير وتمكين المنتجين المقيمين في المغرب من تعزيز مكانتهم في سلاسل القيمة العالمية.

والتجارة بين المغرب وبقية شمال أفريقيا محدودة للغاية، حيث شكلت بقية المنطقة حوالي ٢,٥ في المائة من إجمالي الصادرات والواردات المغربية في عام ٢٠١٧، وهو ما يعكس اعتماد البلاد الكبير على التجارة مع الاتحاد الأوروبي.

الشكل ٣٢:

حصة إجمالي الصادرات والواردات المغربية، ٢٠١٧ (بالنسب المئوية)

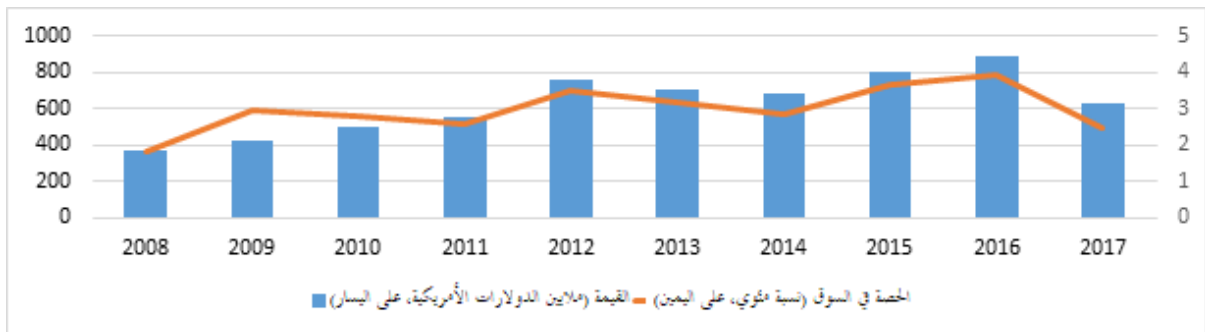


المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة لتجارة السلع الأساسية لعام ٢٠١٩ (تم الاطلاع عليها من خلال برنامج الحل التجاري العالمي المتكامل).

وبينما لا تزال حصة شمال أفريقيا من الصادرات المغربية منخفضة، زادت هذه الصادرات في السنوات الأخيرة. وزادت الصادرات المغربية إلى شمال أفريقيا، بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٦، من ٣٦٨ مليون دولار إلى ٨٩١ مليون دولار قبل أن تتراجع مرة أخرى في عام ٢٠١٧.

الشكل ٣٣:

الصادرات المغربية إلى الشركاء في شمال أفريقيا (الحصة السوقية والقيمة)، ٢٠٠٨-٢٠١٧

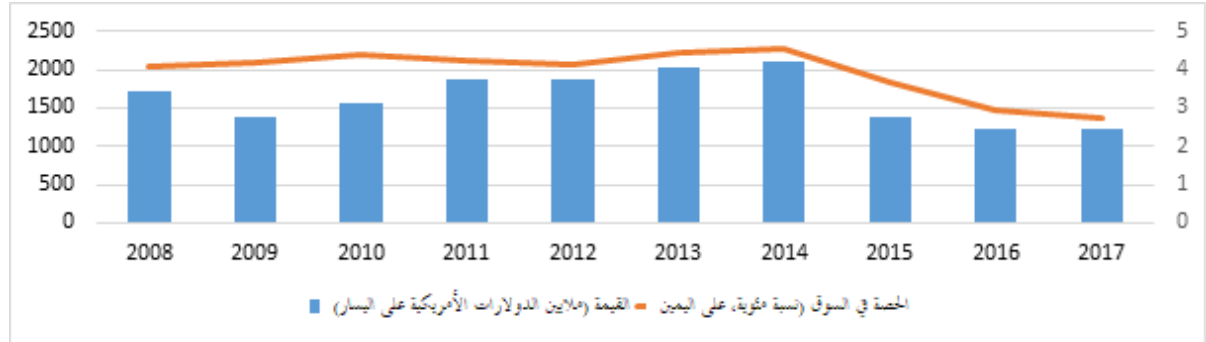


المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة لتجارة السلع الأساسية لعام ٢٠١٩ (تم الاطلاع عليها من خلال برنامج الحل التجاري العالمي المتكامل).

غير أنه يمكن ملاحظة توجه مختلف بالنسبة للواردات، حيث أظهرت الواردات المغربية من شمال أفريقيا توجهها تنازلياً في السنوات الأخيرة.

الشكل ٣٤:

الواردات المغربية من الشركاء في شمال أفريقيا (الحصة السوقية والقيمة)، ٢٠٠٨-٢٠١٧

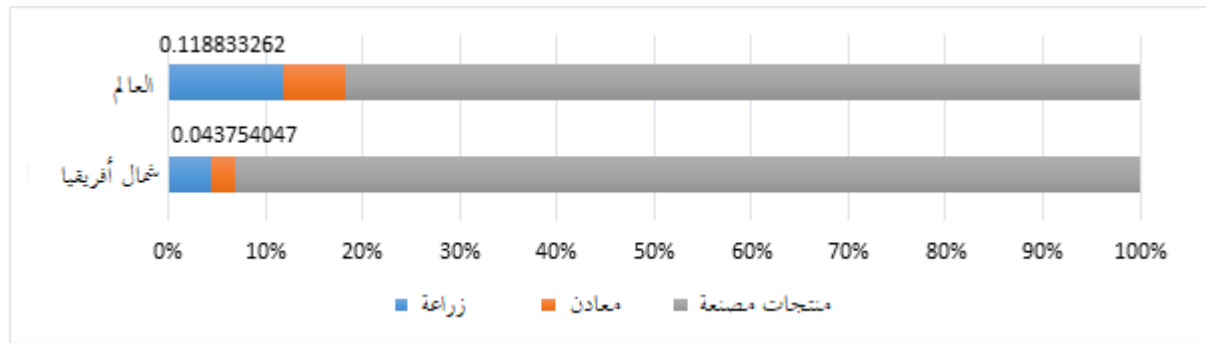


المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة لتجارة السلع الأساسية لعام ٢٠١٩ (تم الاطلاع عليها من خلال برنامج الحل التجاري العالمي المتكامل).

وعلى غرار حالة مصر، فإن حصة المنتجات المصنعة في الصادرات المغربية إلى شمال أفريقيا أعلى من حصة السلع المصنعة في الصادرات المغربية إلى العالم.

الشكل ٣٥:

تكوين الصادرات المغربية حسب السوق، ٢٠١٧

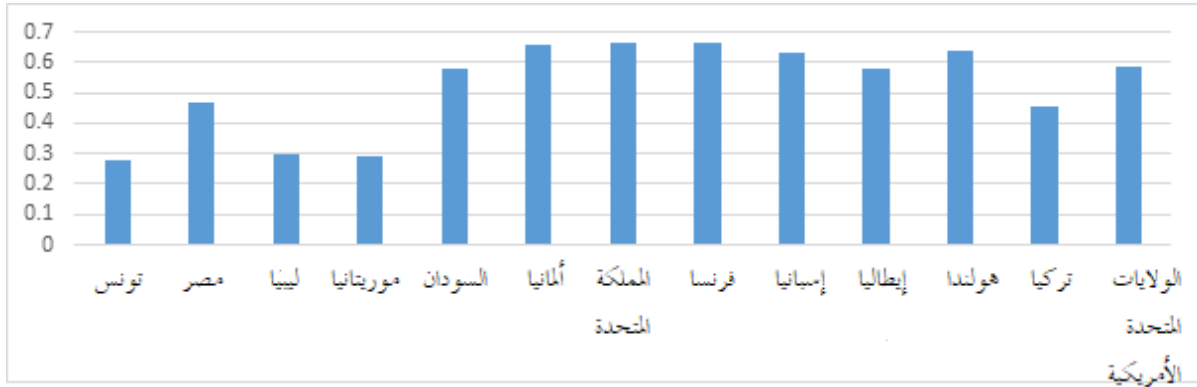


المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة لتجارة السلع الأساسية لعام ٢٠١٩ (تم الاطلاع عليها من خلال برنامج الحل التجاري العالمي المتكامل).

وتؤدي التجارة البحرية دوراً كبيراً في الاقتصاد المغربي، لأن الشركاء التجاريين الرئيسيين للبلاد موجودون في أوروبا. وهناك العديد من الموانئ الرئيسية في المغرب، ولكن ميناء طنجة هو أكثرها أهمية. وفي عام ٢٠١٩، افتتح المغرب ميناء ”طنجة المتوسط ٢“، وهو الأكبر في أفريقيا والبحر الأبيض المتوسط، وأحد أكبر ٢٠ ميناءً في العالم. وينعكس التبادل التجاري الإقليمي المحدود للمغرب مع بلدان شمال أفريقيا الأخرى في انخفاض الربط اللوجستي بين المغرب وتلك الاقتصادات، مقارنةً بارتباطه بالاقتصادات الأخرى، لا سيما الأوروبية.

الشكل ٣٦:

مؤشر الربط الثنائي بخطوط الملاحة البحرية المنتظمة في المغرب، ٢٠١٧



المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، إحصاءات الأونكتاد، ٢٠١٩.

ونظرًا لوضع المغرب في سلاسل القيمة العالمية التي يمثل فيها الوقت عاملاً حاسماً، مثل صناعة السيارات، وارتفاع حصة الصادرات المغربية من القيمة المضافة الأجنبية، فإن مسألة تيسير التجارة تحظى بأهمية كبيرة لدى واضعي السياسات المغربية. ويتجلى هذا الاهتمام في المستوى الرفيع لتنفيذ المغرب لاتفاق تيسير التجارة، كما نوقش آنفاً، وكذلك في إدراج عدد من تدابير تيسير التجارة في اتفاق التجارة الحرة بين المغرب والولايات المتحدة. وبدأت الجهود الرامية إلى تحسين تيسير التجارة منذ عام ١٩٨٦، عندما أنشئت لجنة وطنية لتبسيط إجراءات التجارة الخارجية كجزء من إصلاحات النظام التجاري في المغرب. وخلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ركز المغرب على تحسين نظام الموانئ من أجل تطوير قدرته التنافسية العالمية. وفي عام ٢٠٠٦، اعتمد المغرب خطته الوطنية الأولى لتبسيط الإجراءات التجارية.

١-٦-٥ إنشاء النافذة الوحيدة (بورت نت)

في إطار هذه الجهود، أطلقت الوكالة المغربية الوطنية للموانئ في عام ٢٠٠٨ مشروعاً لإنشاء منصة ذات نافذة وحيدة للتجارة الخارجية للبلد. وبناء على ذلك، تم في عام ٢٠١٢ إنشاء النافذة الوحيدة "بورت نت" (PortNet) بوصفها النافذة الوطنية الوحيدة للإجراءات التجارية، وتم توسيع نطاق ولايتها من الموانئ إلى جميع نقاط التبادل التجاري، وهو ما أدى إلى تحويل "بورت نت" إلى نافذة وطنية وحيدة للتجارة الخارجية. وبشكل عام، تهدف "بورت نت" إلى إنشاء بنية تحتية للمعلومات لربط جميع الكيانات المختلفة المشاركة في التجارة الخارجية (الجمارك والموانئ ووكلاء الشحن والتجار والبنوك والسلطات العامة وغيرها) من أجل تيسير التجارة غير الورقية والتكامل في سلسلة القيمة. وقد أنشئت "بورت نت" باعتبارها شركة ذات مسؤولية محدودة برأس مال من القطاعين العام والخاص. ومن بين الشركاء العموميين في "بورت نت" الوكالة المغربية لتطوير الخدمات اللوجستية، والوكالة الوطنية للموانئ، والوكالة الوطنية لتنظيم الاتصالات السلكية واللاسلكية، واللجنة الوطنية لبيئة الأعمال. ومن بين الشركاء من القطاع الخاص الاتحاد المغربي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية والاتصالات الخارجية وجمعية المصدرين المغاربة، بالإضافة إلى متعهدي محطات النقل الطرفية والمصارف. ومن الشركاء الدوليين في "بورت نت" الأمم المتحدة/مركز إدارة الموانئ والرابطة الدولية لنظم مجتمع الموانئ.

وتهدف ”بورت نت“ إلى تحقيق عدد من الأهداف، منها:

- تكامل نظم المعلومات.
- تبادل البيانات المتأتية من أوساط التجارة الخارجية.
- تحسين كفاءة سلسلة التوريد.
- تسريع حركة السلع من خلال المعالجة الآلية للإجراءات.
- الحد من المخاطر ومدة للمعالجة.
- إضفاء وضوح أكبر من خلال تحسين الإحصاءات والبيانات.
- تخفيض التكاليف والتقليص من تأخير العمليات التجارية واللوجستية.

٢-٦-٥ رقمنة الإجراءات الجمركية

يعد التوصل إلى نظامٍ للتجارة الخارجية رقمي وغير ورقي تماما هدفا مركزيا للمغرب. وواصلت البلاد برنامج رقميتها، استنادا إلى نظام التخليص الجمركي على الإنترنت المعروف باسم القاعدة الآلية للجمارك عبر الشبكة، أو ”بدر“، وغيرها من التدابير التشريعية والتنظيمية. ويكمن الهدف من ذلك في الحد من حركة الوثائق الورقية وتحسين وقت تخليص السلع المنخفضة المخاطر. ويشمل ذلك اتفاقات مع الجهات التالية:

- بدء تشغيل الممر الأخضر، الذي يتألف من ممر تخليص جمركي رقمي بالكامل يستند إلى نظام تلقائي لإدارة المخاطر.
- الدفع الإلكتروني للرسوم والضرائب.
- رقمنة الضمانات المصرفية، بهدف استبدال طريقة التوثيق بتوقيع إلكتروني آمن.

٣-٦-٥ التجهيز المسبق للسلع وتخليصها

ولتيسير التجهيز المسبق للسلع وتخليصها، اتخذ المغرب الخطوات التالية:

- اعتماد وتعزيز نظام جمركي قائم على المخاطر من أجل تركيز عمليات الفحص على السلع العالية المخاطر وتيسير حركة السلع منخفضة المخاطر.
- اعتماد وتنفيذ إجراءات القرارات المسبقة بشأن التصنيف التعريفي للسلع ومنشئها وطرق تقييمها الجمركي.
- تدابير تيسير التجارة للمتعاملين الاقتصاديين المعتمدين والشركات الداعمة في جهودها للحصول على هذه الحالة.

وبالإضافة إلى ذلك، اتخذ المغرب عددا من التدابير المؤسسية في مجال تيسير التجارة. وتشمل هذه التدابير إنشاء لجنة التنسيق الوطنية لتيسير إجراءات التجارة الخارجية، تتمتع بولاية توجيه وتنسيق تنفيذ اتفاق تيسير التجارة وما يتصل بذلك من تدابير التبسيط والتيسير. ومن الإصلاحات المؤسسية الأخرى إنشاء اللجنة الوطنية للتجارة والبيئة، وهي كيان من القطاعين العام والخاص يرأسه رئيس الوزراء، المسؤول عن التنسيق مع مختلف أصحاب المصلحة لتنفيذ الإصلاحات المتعلقة بتهيئة بيئة الأعمال.

ورغم هذا التقدم، لا يزال المغرب يواجه عدداً من التحديات المتعلقة بتيسير التجارة، بما في ذلك تنفيذ اتفاقات مثل اتفاق تيسير التجارة أو اتفاق التجارة الحرة مع الولايات المتحدة. وتشمل المسائل في هذا الصدد التنسيق بين الجمارك وغيرها من هيئات المراقبة (هيئات مراقبة الصحة والصحة النباتية، على سبيل المثال) وقدرة هذه الهيئات المختلفة على تنفيذ التغييرات المطلوبة بمعدلات مماثلة. كما تم تحديد المسائل المتعلقة بالموارد البشرية والمالية اللازمة لتنفيذ هذه الإصلاحات باعتبارها من التحديات. ومن التحديات الأخرى تحقيق هدف الانتقال إلى التجارة غير الورقية بالكامل بحلول عام ٢٠٢١، وكذلك تحسين إمكانية التشغيل البيني والاعتراف المتبادل بالوثائق التجارية الإلكترونية مع الشركاء التجاريين الرئيسيين.

٧-٥ تيسير التجارة في السودان

كما سبقت مناقشته، فإن السودان من أقل الاقتصادات انفتاحاً في المنطقة من حيث حصة التجارة في الناتج المحلي الإجمالي وكذلك فيما يتعلق بصادراته. وبينما كان يُعتمد تقليدياً على صادرات النفط، شكّل انفصال جنوب السودان في عام ٢٠١١ تحدياً كبيراً أمام صورة التجارة الخارجية للسودان، حيث أدى ذلك إلى انخفاض سريع في صادرات النفط، لأن غالبية إنتاج النفط كان في منطقة البلد الذي انفصل. ونتيجة لذلك، انخفض مجموع الصادرات السودانية بأكثر من النصف في فترة قصيرة جداً. وبالتالي اكتسب التركيز على تعزيز الصادرات غير النفطية وتنويع الاقتصاد أهمية كبيرة في السنوات الأخيرة. ومن ثم ازداد الاهتمام أيضاً في السودان بتيسير التجارة في السنوات الأخيرة، من أجل تعزيز الصادرات غير النفطية وتقليل تكلفة التجارة. وتعد الصادرات السودانية صغيرة نسبياً بالمعايير الإقليمية. وبالإضافة إلى الوقود، يصدر السودان اليوم الحيوانات والخضروات والأحجار والزجاج. وعلى وجه التحديد، تصدر البلاد الذهب والأغنام والماعز والبذور وغيرها من المنتجات ذات الطبيعة الأولية في معظمها.

الشكل ٣٧:

الصادرات السودانية حسب مجموعة المنتجات، ٢٠١٧ (بملايين دولارات الولايات المتحدة)

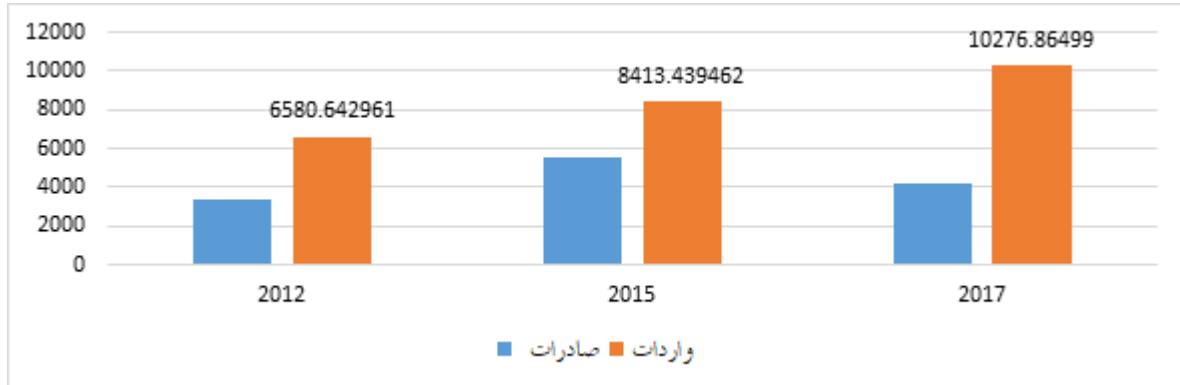


المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة لتجارة السلع الأساسية لعام ٢٠١٩ (تم الاطلاع عليها من خلال برنامج الحل التجاري العالمي المتكامل).

وبينما أدى انفصال جنوب السودان إلى انخفاض كبير في الصادرات السودانية، استمرت الواردات السودانية في النمو في السنوات الأخيرة. وقد أدى هذا التوسع إلى زيادة العجز التجاري وتزايد الضغط على الاقتصاد والعملية في السنوات الأخيرة.

الشكل ٣٨:

الميزان التجاري للسودان (بملايين دولارات الولايات المتحدة)

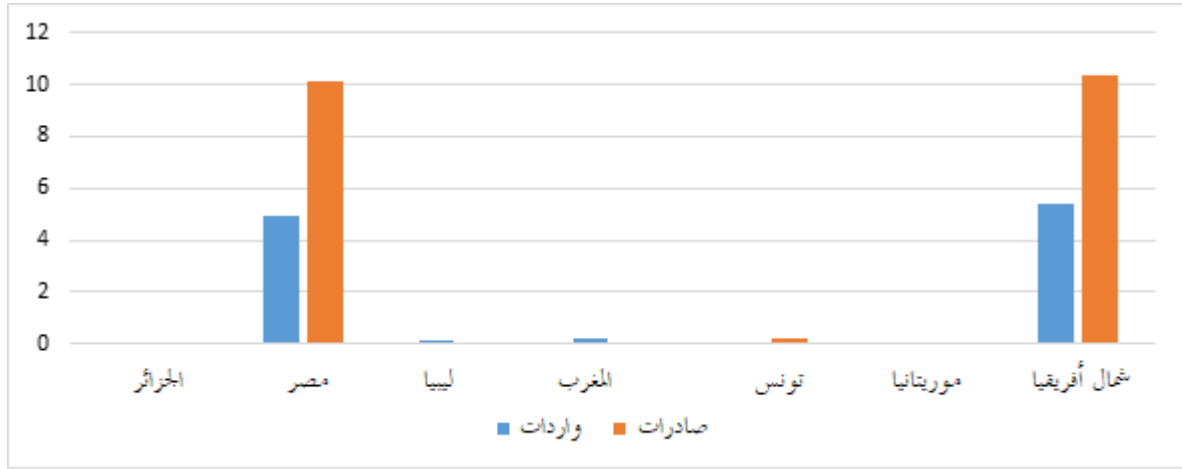


المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة لتجارة السلع الأساسية لعام ٢٠١٩ (تم الاطلاع عليها من خلال برنامج الحل التجاري العالمي المتكامل).

وفيما يتعلق بصادرات السودان، كانت الصين ومصر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة أسواق الاستيراد الرئيسية له في عام ٢٠١٧، بينما شكلت الإمارات العربية المتحدة ٤٠ في المائة من جميع الصادرات السودانية. وبإستثناء مصر، فإن تجارة السودان مع بقية منطقة شمال أفريقيا محدودة جدا. ومن حيث الواردات، فإن مصر هي أيضا الشريك الوحيد المهم نسبيا للسودان في المنطقة. أما تجارة السودان مع بقية منطقة شمال أفريقيا فهي محدودة جدًا.

الشكل ٣٩:

حصة إجمالي الصادرات والواردات السودانية، ٢٠١٧ (بالنسب المئوية)



المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة لتجارة السلع الأساسية لعام ٢٠١٩ (تم الاطلاع عليها من خلال برنامج الحل التجاري العالمي المتكامل).

ولمواجهة محدودية تجارة البلد على الصعيدين الإقليمي والعالمي، والحاجة إلى تعزيز تنويع اقتصاده وصادراته، بدأ السودان في السنوات الأخيرة في إيلاء مزيد من الاهتمام للمسائل المتصلة بتيسير التجارة. وبما أنه ليس عضواً بعد في منظمة التجارة العالمية، فهو ليس طرفاً في اتفاق تيسير التجارة، وبالتالي فهو ليس بصدد تنفيذ الاتفاق. ومع ذلك، فقد انخرط في عملية تحرير التجارة في السنوات الأخيرة، وهو يسعى إلى الانضمام إلى عضوية منظمة التجارة العالمية، باستثناء المفاوضات في عام ٢٠١٧ بعد أكثر من عقد من التقدم الضئيل. وكجزء من هذه الجهود، يتعاون السودان مع منظمة التجارة العالمية وغيرها من الوكالات الدولية في مجال تيسير التجارة. وفي الواقع، يعمل السودان على تنفيذ اتفاق تيسير التجارة رغم أنه لم يوقع على الاتفاق.

وبدأت الجهود الأولى التي بذلها السودان في مجال تيسير التجارة في أواخر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بمشاركة سودانية في اجتماعات وحلقات عمل بشأن هذه المسألة مع منظمة التجارة العالمية، والأونكتاد، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، ومنظمات دولية أخرى. وكان من العوامل الهامة التي دفعت هذه الجهود التكديس الشديد في الموانئ السودانية، ما حدا بالحكومة إلى تشكيل لجنة لمعالجة هذه المشكلة والعمل على مسألة تيسير التجارة على نطاق أوسع. وعُقدت حلقة عمل لتقييم الاحتياجات والأولويات بتمويل من منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠٩. وفي السنوات اللاحقة، عمل السودان مع خطة الأونكتاد الوطنية لتنفيذ تيسير التجارة بشأن القضايا المتصلة بتيسير التجارة، لا سيما في سياق الجهود التي يبذلها البلد للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. كما شارك السودان في مشروع لبناء القدرات بين المنظمة العالمية للجمارك والأونكتاد بتمويل من المملكة المتحدة، يهدف إلى دعم البلدان النامية وأقل البلدان نمواً في تنفيذ أحكام اتفاق تيسير التجارة.

وفي عام ٢٠١٠، أنشأت الحكومة السودانية لجنة وزارية دائمة لتيسير التجارة، وفقاً لما نصت عليه المادة ٢٣ من اتفاق تيسير التجارة. ويرأس اللجنة وزير التجارة وتضم من بين أعضائها عددًا من نواب الوزراء (وزارات النقل والصحة والزراعة والمالية وغيرها)، ومدير الجمارك السودانية، والمدير العام لهيئة الموانئ البحرية، ومدير الهيئة السودانية للمواصفات والمقاييس، وممثلون عن القطاع الخاص. وتشمل ولاية اللجنة إدخال تكنولوجيا المعلومات في الإجراءات التجارية، ورقمنة

الوثائق التجارية، وتنسيق الجهات الحكومية المسؤولة عن التجارة الخارجية والقطاع الخاص، وإعداد دليل بشأن الإجراءات الخاصة بالوكالات الحدودية.

وبالإضافة إلى ذلك، أنشئ فريق عامل وطني معني بتيسير التجارة في السودان في عام ٢٠١١. وتركز هذه الهيئة من جانبها على الجوانب التقنية لتيسير التجارة. ويرأسها مدير الجمارك ويضم أعضاؤها عددًا من أصحاب المصلحة من القطاعين الخاص والعام العاملين في مجال تيسير التجارة، بمن فيهم ممثلون عن الوزارات الرئيسية، وبنك السودان المركزي، وهيئة الموانئ البحرية، وهيئة الطيران المدني، بالإضافة إلى أعضاء من القطاع الخاص، بمن فيهم ممثلو جمعيات الأعمال التجارية، والغرف التجارية، وغرف الصناعة، ووكلاء الشحن الجمركي، ووكلاء التخليص الجمركي. وتمثل ولاية الفريق العامل في تنسيق تنفيذ سياسات وتدابير تيسير التجارة، وتنظيم حلقات عمل لتقييم الاحتياجات، ومتابعة التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق تيسير التجارة.

وفي عام ٢٠١٦، أعدت خارطة طريق وطنية لتيسير التجارة للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ كجزء من برنامج المنظمة العالمية للجمارك والأونكتاد والمملكة المتحدة. ويكمن الهدف العام لخارطة الطريق في تقليص الجداول الزمنية للاستيراد والتصدير بنسبة ٤٠ في المائة، وإزالة التكاليف غير الضرورية للتجار، وإلى زيادة حجم الصادرات بنسبة ٢٥ في المائة على الأقل بحلول عام ٢٠٢١. وتتضمن خطة العمل ستة أهداف رئيسية هي:

- تعميم تيسير التجارة في السياسة الإنمائية السودانية.
- تقليص الجداول الزمنية للتصدير والاستيراد بنسبة ٤٠ في المائة.
- تقليص تكاليف التصدير والاستيراد بنسبة ١٠ في المائة.
- تقليص متوسط عدد الوثائق المطلوبة لاستيراد وتصدير المنتجات الرئيسية العشرة بنسبة ٢٠ في المائة.
- تنفيذ ما لا يقل عن ٧٠ في المائة من تدابير اتفاق تيسير التجارة.
- تعزيز التجارة غير الورقية عن طريق الربط الإلكتروني بين وكالات التجارة الحدودية، وتوفير إمكانية استخدام الدفع الإلكتروني في جميع المراكز الحدودية.

ولتحقيق هذه الأهداف، تحدد خارطة الطريق ٣١ نشاطًا ينبغي الاضطلاع بها قبل عام ٢٠٢١، وتضع قائمة بالوكالات الرئيسية المسؤولة عن تنفيذ تلك الأنشطة. وتنقسم الأنشطة إلى أولاً، تحقيق مكاسب سريعة، وهي أنشطة تتطلب جهدًا منخفضًا إلى متوسط ويمكن إنجازها على المدى القصير بتأثير معتدل على مؤشرات أداء الأهداف؛ ثانيًا، أنشطة التعبئة التي تتطلب جهدًا متوسطًا إلى عال ويمكن إنجازها في منتصف المدة ويكون لها تأثير كبير؛ وثالثًا، الأنشطة الاستراتيجية التي تتطلب جهدًا أكبر ويمكن إنجازها على المدى الطويل ولها تأثير كبير على الأهداف. وتتضمن خارطة الطريق أيضًا جدولًا زمنيًا لتنفيذ هذه الأنشطة. كما تحدد المخاطر التي تواجه تنفيذ الأنشطة.

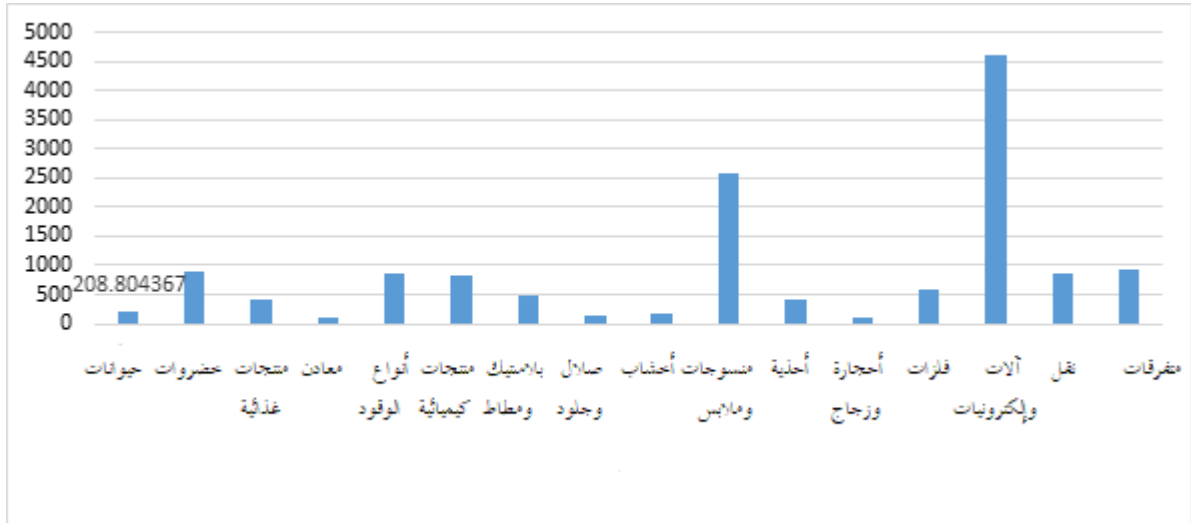
٨-٥ تيسير التجارة في تونس

تعد تونس أحد أكثر الاقتصادات انفتاحاً في منطقة شمال أفريقيا. وتشكل الصادرات المصنعة جزءاً هاماً من الاقتصاد التونسي. وتونس، مثل المغرب، مندمجة بدرجة كبيرة في سلاسل القيمة الأوروبية التوجه. ونتيجة لذلك، يُنظر إلى تيسير التجارة، بالنسبة إلى كل من الواردات والصادرات، على أنه مسألة مهمة بالنسبة للاقتصاد التونسي إذا ما كان للبلاد أن تعزز مكانتها في سلاسل القيمة هذه. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تونس عضو في منظمة التجارة العالمية وموقعة على اتفاق تيسير التجارة. كما تتفاوض تونس على اتفاق عميق وشامل للتجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي، سيضم التزامات إضافية بشأن تيسير التجارة. وعلاوة على ذلك، وفي ضوء الآثار السلبية للاعتماد التجاري على أوروبا التي كانت واضحة جداً في السنوات الأخيرة، هناك اهتمام في تونس بتحسين البنية التحتية التجارية للبلد والعلاقات التجارية مع الشركاء الآخرين من أجل تنويع اقتصادها وصادراتها.

ومن حيث الصادرات، تعتبر تونس من أكثر الاقتصادات تصنيعاً في منطقة شمال أفريقيا. ويعتمد البلد، الذي له موارد طبيعية محدودة نسبياً، على قطاع الصناعة التحويلية، بالإضافة إلى السياحة. وقد نمت قطاعات مثل الملابس والمعدات الإلكترونية خلال العقود القليلة الماضية لتوفير الجزء الأكبر من الصادرات التونسية اليوم.

الشكل ٤٠:

الصادرات التونسية حسب مجموعة المنتجات، ٢٠١٧ (بملايين دولارات الولايات المتحدة)

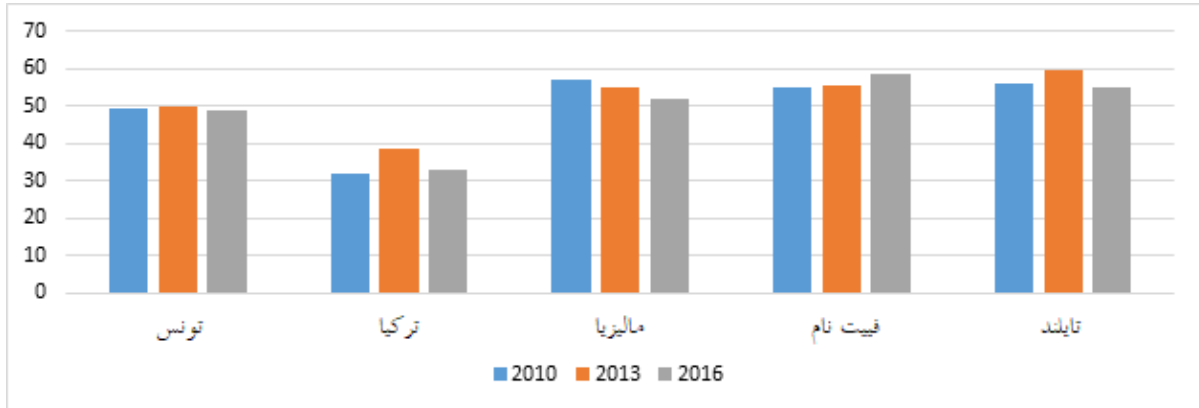


المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة لتجارة السلع الأساسية لعام ٢٠١٩ (تم الاطلاع عليها من خلال برنامج الحل التجاري العالمي المتكامل).

وعلى غرار حالة المغرب التي نوقشت أعلاه، كان أحد العوامل الهامة التي تدفع إلى التوسع في الصادرات التحويلية التونسية هو قدرة البلد على الاستفادة من القرب من السوق الأوروبية والوصول التفضيلي إليها من أجل بناء صناعات تركز على تلك السوق. وكما هي الحال مع المغرب، فإن المدخلات الأجنبية في تونس جزء مهم من بعض تلك الصناعات. ففي صناعة المعدات الكهربائية، على سبيل المثال، يعد حوالي نصف الصادرات التونسية قيمة مضافة أجنبية، وهي نسبة أعلى من تلك الموجودة في بلدان مثل تركيا وأقل قليلاً من بعض المنافسين الآسيويين.

الشكل ٤١ :

القيمة المضافة الأجنبية كحصة من صادرات المعدات الكهربائية (بالنسب المئوية)

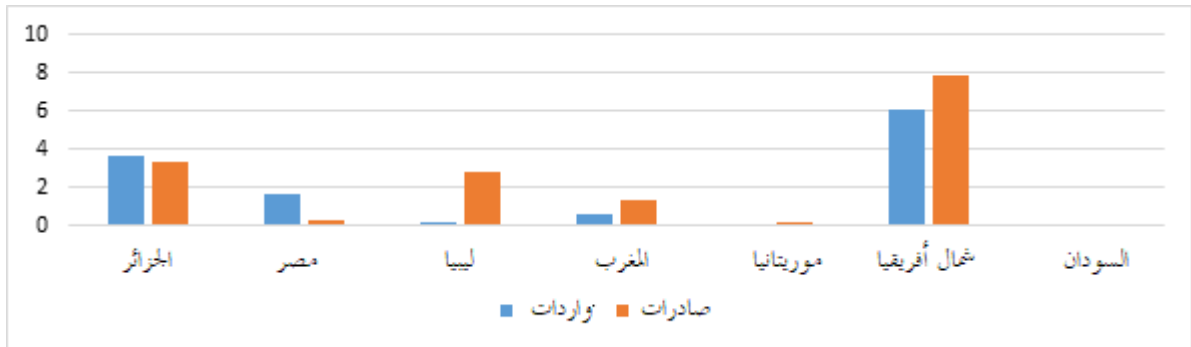


المصدر: قاعدة بيانات التجارة في القيمة المضافة، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة التجارة العالمية، ٢٠١٩.

وتعتمد تونس اعتمادا كبيرا على التجارة مع الاتحاد الأوروبي، ومع فرنسا وإيطاليا على وجه الخصوص. ونتيجة لذلك، فإن التجارة مع الشركاء الآخرين في شمال أفريقيا محدودة عموما، وإن كانت أعلى من تجارة موريتانيا والمغرب، على سبيل المثال. أما بقية بلدان شمال أفريقيا فتمثل ٦ في المائة من الواردات التونسية و٧,٨ في المائة من صادرات البلد.

الشكل ٤٢ :

حصة إجمالي الصادرات والواردات التونسية، ٢٠١٧ (بالنسب المئوية)

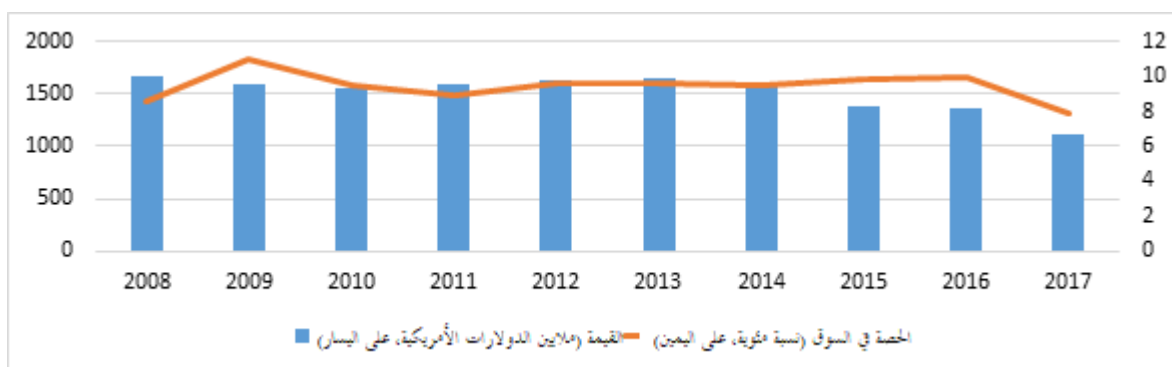


المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة لتجارة السلع الأساسية لعام ٢٠١٩ (تم الاطلاع عليها من خلال برنامج الحل التجاري العالمي المتكامل).

وقد انخفضت حصة شمال أفريقيا من الصادرات التونسية في السنوات الأخيرة بعد أن زادت خلال السنوات القليلة الأولى من القرن الحادي والعشرين.

الشكل ٤٣ :

الصادرات التونسية إلى الشركاء في شمال أفريقيا (الحصة السوقية والقيمة)، ٢٠٠٨-٢٠١٧

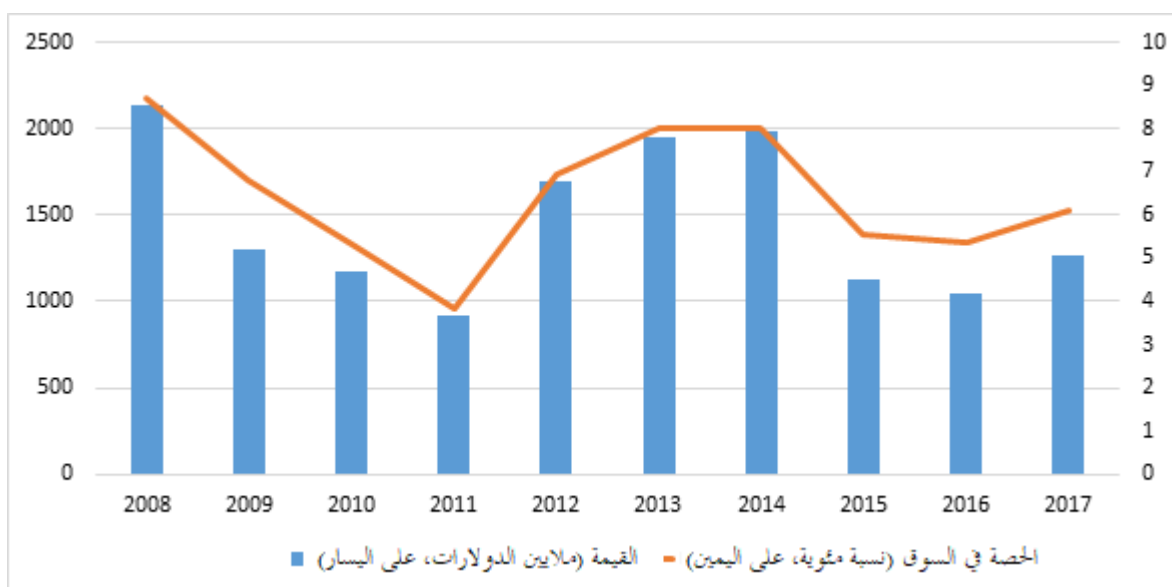


المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة لتجارة السلع الأساسية لعام ٢٠١٩ (تم الاطلاع عليها من خلال برنامج الحل التجاري العالمي المتكامل).

وخلال العقد الماضي شهدت الواردات التونسية من شمال أفريقيا تذبذبا بدورها.

الشكل ٤٤ :

الواردات التونسية من الشركاء في شمال أفريقيا (الحصة السوقية والقيمة)، ٢٠٠٨-٢٠١٧

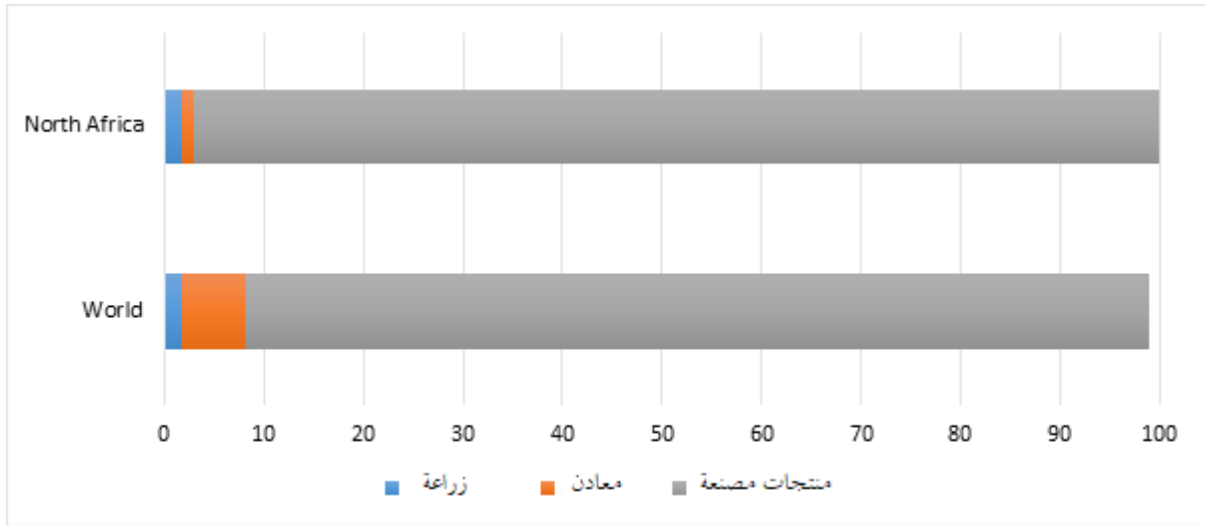


المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة لتجارة السلع الأساسية لعام ٢٠١٩ (تم الاطلاع عليها من خلال برنامج الحل التجاري العالمي المتكامل).

وبينما تهيمن الصناعة التحويلية على الصادرات التونسية بشكل عام، فإن حصة المنتجات المصنعة في الصادرات التونسية إلى شمال أفريقيا أعلى من حصتها في الصادرات التونسية إلى العالم.

الشكل ٤٥ :

تكوين الصادرات التونسية حسب السوق، ٢٠١٧

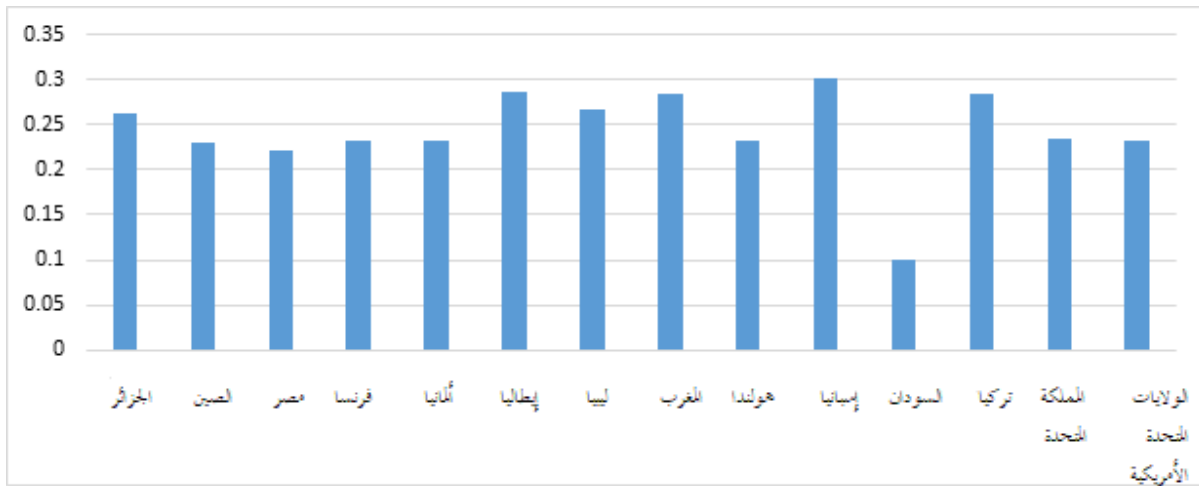


المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة لتجارة السلع الأساسية لعام ٢٠١٩ (تم الاطلاع عليها من خلال برنامج الحل التجاري العالمي المتكامل).

تعتمد التجارة التونسية بشكل كبير على العمليات البحرية. ويوجد في تونس عدد من الموانئ أهمها ميناء رادس. ويعد مستوى الربط اللوجستي في البلد أضعف منه في مصر والمغرب.

الشكل ٤٦ :

مؤشر الربط الثنائي بخطوط الملاحة البحرية المنتظمة في تونس، ٢٠١٧



المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، إحصاءات الأونكتاد، ٢٠١٩.

ورغم أهمية التجارة الخارجية للاقتصاد التونسي والانفتاح النسبي للاقتصاد مقارنة بالبلدان الأخرى في منطقة شمال أفريقيا، تواجه تونس عددا من التحديات أمام جهودها الرامية إلى تحسين نظام تيسير التجارة والوفاء بشروط اتفاقية تيسير التجارة. ومن بين هذه التحديات الرئيسية ما يلي:

- متطلبات الوثائق المرهقة للتخليص الجمركي؛ ونظام التسميات المعقد؛ وقواعد مختلفة لأنظمة المنشأ (وشرط تقديم دليل إثبات المنشأ).

- عدم وجود معلومات موثوقة ومحيّنة وبمبسطة.

- العقبات الرئيسية التي تعترض التدفق السلس للتجارة الزراعية التي تفرضها الرقابة الجمركية الفعلية ومراقبة صحة النباتات، التي يكتنفها بطء الإجراءات وعمليات الفحص التي لا تستند إلى المخاطر، ما يؤدي إلى تأخير حركة السلع.

- المسائل المتعلقة بالبنية التحتية للنقل، لا سيما البنية التحتية للموانئ: رغم موقع الموانئ التونسية المواتي على البحر الأبيض المتوسط فإنها متخلفة عن عدد من المنافسين الإقليميين من حيث القدرة والكفاءة. ولم يكن ميناء رادس الرئيسي في تونس فعالا جدا حيث إنه صمم في الأصل لسفن الشحن التي تُرفع على القوائم المصممة لنقل السلع ذات العجلات والرافعات المتنقلة للتعامل مع تحميل وتفريغ الحاويات التي لم تُصَف إلا في وقت لاحق. وقد أدى هذا القصور في التصميم إلى مشاكل تتعلق بالكفاءة، وتسبب الاكتظاظ الناجم عن ذلك في حدوث تأخيرات وارتفاع في تكاليف المخزون.

- التطور المحدود لشبكات النقل البري: بهيمنة التجارة مع أوروبا على التجارة التونسية، فإن النمط السائد لحركة السلع هو النقل البحري. فالنقل البري مع الشركاء التجاريين غير متطور، رغم أن البنية التحتية للطرق وشبكة السكك الحديدية في البلد يمكن أن تشكل موردا هاما لتنمية التجارة مع الشركاء الإقليميين مثل الجزائر.

وخلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠، اعتمدت تونس عددًا من التدابير المتصلة بتيسير التجارة. وكان من بينها إنشاء منصة إلكترونية للشبكة التجارية التونسية تربط مختلف أصحاب المصلحة العاملين في التجارة الخارجية (الجمارك والموانئ والمصارف والتجار وغيرهم). وتُنفذ برنامج لدعم الصادرات على مرحلتين، على مدى الفترتين ٢٠٠٠-٢٠٠٥ و ٢٠٠٥-٢٠١٠، لمعالجة المسائل المتصلة بتيسير التجارة من خلال عدد من التدابير المتصلة بالجمارك والتوحيد القياسي.

وأخذ الاقتصاد التونسي في السنوات الأخيرة يواجه عددا من التحديات المتعلقة بتراجع الصادرات إلى الشركاء الأوروبيين الرئيسيين وتداعيات عدم الاستقرار السياسي في البلاد. ومن بين هذه العوامل البنية التحتية اللوجستية، كما تجلّى ذلك في عدد من الإضرابات في الموانئ التونسية. ومن العوامل الرئيسية الأخرى التي تقف وراء هذا الوضع عدم وجود استراتيجية واضحة تتعلق بمعالجة القضايا التي تواجه الشركات التونسية من حيث التجارة. وفي عام ٢٠١٤، اعتمدت الحكومة مذكرة مفاهيمية بعنوان "مذكرة التوجيه الاستراتيجي" كأساس لصياغة خطتها الإنمائية المقبلة. وركزت المذكرة على خمسة مجالات استراتيجية هي: الإدارة الرشيدة؛ وإيجاد اقتصاد محوري ديناميكي؛ والتنمية البشرية والإدماج الاجتماعي؛ والتنمية الإقليمية؛ والنمو الأخضر. وفي عام ٢٠١٧، وافق البرلمان التونسي على خطة التنمية الخماسية، التي تضمنت عددا من السياسات في مجالات مختلفة. كما تم اعتماد خارطة طريق اقتصادية واجتماعية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠. وتتعاون تونس

مع البنك الدولي في عدد من هذه المجالات، من خلال البرنامج التونسي للاستثمار والقدرة التنافسية والشمول الذي تبلغ قيمته ٥٠٠ مليون دولار، وتم إطلاقه في عام ٢٠١٨.

وتشمل الخطوات الهامة المتخذة في هذا الإطار التعاوني إجراء إصلاحات في نظام الجمارك التونسي، بما في ذلك من خلال الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠. وتشكل هذه الإصلاحات جزءاً من التزامات البلاد بموجب اتفاقية تيسير التجارة، لكنها مدفوعة أيضاً بالتطلع إلى الحد من ارتفاع مستويات الفساد في الجمارك التونسية. وتشمل الإصلاحات عدداً من الأنشطة المتعلقة برقمنة الإجراءات الجمركية، وتبسيط الأنظمة والإجراءات، وتحسين المعدات التي تستخدمها الجمارك، بالإضافة إلى تنفيذ برامج التدريب. وتتركز الإصلاحات على إيجاد نافذة وحيدة للجمارك وعلى إدخال التجهيز الإلكتروني للوثائق. كما يركز إطار السياسة التونسية للاستثمار والتنافسية وتنمية الإدماج، الذي تم اعتماده بالتعاون مع البنك الدولي، على الإصلاحات الجمركية.

كما تُبذل جهود لتحسين البنية التحتية البحرية للبلد. وبما أن النقل البحري هو مفتاح التجارة بين تونس وشركائها الأوروبيين، هناك عدد من المشاريع التي تهدف إلى تحسين البنية التحتية البحرية من أجل تقليص تكاليف الشحن والتأخير. ومن بين هذه الخطط خطة إنشاء ميناء جديد عميق المياه في نفيضة، فقد أدى الازدحام والتأخير في ميناء رادس منذ عام ٢٠١٠ إلى فكرة إنشاء ميناء جديد عميق المياه في نفيضة. وتوجد خطط لبناء ميناء يمكنه التعامل مع السفن الكبيرة التي تبلغ طاقتها ١٨ ٠٠٠ حاوية، ويشمل أرصفة للحاويات وأرصفة لشحنات السلع السائبة المتنوعة. ومن المقرر أيضاً إنشاء منطقة لوجيستية مجاورة مساحتها ٣ ٠٠٠ هكتار. وفي عام ٢٠١٩، أعلن وزير النقل التونسي، هشام بن أحمد، عن بدء إنشاء الميناء. وهناك اهتمام أيضاً بتحسين ميناء رادس، بوضع خطط لبناء منطقة لوجيستية لزيادة قدرة التخزين في هذه المنطقة.

٩-٥ التعاون الإقليمي في تيسير التجارة

بينما لا يزال التعاون الإقليمي في مجال تيسير التجارة محدوداً، فإن هناك عدداً من المبادرات جديدة بالذكر.

١-٩-٥ الآلية الأوروبية المتوسطة لتيسير التجارة والاستثمار

تم إطلاق هذا المرفق في عام ٢٠١٧ بتمويل من الاتحاد الأوروبي. وهو يعمل بوصفه مكتباً للمساعدة يديره مركز التجارة الدولية، وهو مصمم لتيسير التجارة بين الاتحاد الأوروبي وشركائه في جنوب البحر الأبيض المتوسط، وتعزيز التكامل الاقتصادي بين هؤلاء الشركاء، وتحسين الشفافية التجارية، وإنشاء بوابة إلكترونية للمعلومات المتصلة بالتجارة. ويقدم مكتب المساعدة معلومات عن البلدان، فُطراً فُطراً، فيما يتعلق بالتعريفات، وإجراءات الاستيراد والتصدير، ومتطلبات السوق. ويمكن للتجار رفع استفسارات إلى مكتب المساعدة، والتي تُرد عليها مراكز التنسيق الوطنية. وهذه الخدمة متاحة باللغات الإنجليزية والفرنسية والعربية والتركية، وتشمل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى الأردن، وإسرائيل، وتونس، والجزائر، وتركيا، وفلسطين، ولبنان، ومصر، والمغرب.

٢-٩-٥ تيسير التجارة في اتفاق أغادير

اتفاق أغادير هو اتفاقية تجارة حرة بين مصر والأردن والمغرب وتونس. وتم التوقيع عليها في الرباط عام ٢٠٠٤، ودخلت حيز التنفيذ في عام ٢٠٠٧. وبصفة عامة، لا يتضمن اتفاق أغادير أحكاماً قوية بشأن تيسير التجارة. غير أنه

يتضمن عددا من التدابير ذات الصلة بقواعد المنشأ وتدابير الصحة وتدابير الصحة النباتية. وفي السنتين الأخيرتين، بدأت الدول الأطراف في الاتفاق مفاوضات بشأن اتفاق إضافي لتيسير التجارة بين هذه البلدان. وأنشئ فريق عامل معني بمسألة تيسير التجارة، ويكمن الهدف في أن يتبع الاتفاق الجديد نموذج اتفاق تيسير التجارة، وأن يذهب إلى أبعد من ذلك من حيث أحكامه المتعلقة بتيسير التجارة. وفي عام ٢٠١٩، وافقت الدول الأطراف في اتفاق أغادير على إنشاء مراكز تنسيق وطنية لتيسير التجارة.

٦ - الاستنتاجات والتوصيات

قام هذا التقرير بتحليل التطورات الأخيرة في مجال تيسير التجارة، مع التركيز على منطقة شمال أفريقيا، وعلى كل بلد على حدة، وعلى بلدان مختلفة داخل المنطقة، وذلك في ظل السعي الذي ظهر مؤخرا لإدراج تيسير التجارة في الاتفاقات الدولية. وقد برز تيسير التجارة بوصفه مسألة ذات أهمية دولية في ضوء عدد من التغيرات الاقتصادية، لا سيما زيادة التجارة وتوسعها من خلال سلاسل القيمة العالمية والانخفاض العام في التعريفات في العقود الأخيرة. وبغية الحد من تكاليف التجارة والتمكين لتقديم الدعم اللوجستي على نحو أسرع، اعتمد عدد من البلدان عددا من السياسات، بما في ذلك على الصعيد المتعدد الأطراف من خلال اتفاق تيسير التجارة.

ويواجه شمال أفريقيا، إلى جانب مناطق نامية أخرى، عددا من التحديات المتعلقة بتيسير التجارة. وتبين الدراسات التي أجريت على الصعيد القطري انتشار الحواجز أمام التجارة التي تضم قضايا تيسير التجارة الصعبة وغير الميسرة على السواء. وفيما يتعلق بالقضايا الصعبة، تفتقر العديد من البلدان في المنطقة إلى شبكات البنية التحتية الحديثة التي تسهل التجارة، وتخفض تكاليفها، وتسرع في الشحن البحري. وبينما طورت بعض البلدان الأكثر انفتاحا من الناحية الاقتصادية في المنطقة، مثل المغرب، بنية تحتية للنقل البحري تتسم بكفاءة نسبية، فإن النقل البري على نطاق المنطقة لا يزال ضعيفا ومجزأ، وهو ما يسهم في المستوى المتدني جدا للتجارة داخل المنطقة في شمال أفريقيا، ويحافظ على الوضع الراهن، حيث لا يزال الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الرئيسي للعديد من بلدان المنطقة. وفيما يتعلق بالتدابير المرنة المتعلقة بتيسير التجارة، لا تزال بلدان كثيرة تواجه تحديات كبيرة تتعلق بعدم وضوح الإجراءات، ومحدودية رقمية الوثائق، والتأخير في تجهيزها، وغير ذلك.

وثمة مزيد من الاهتمام بمسألة تيسير التجارة في شمال أفريقيا. ويعكس التركيز الخاص لهذا الاهتمام الوضع الاقتصادي المختلف لبلدان المنطقة. وبالنسبة لبلدان مثل الجزائر وموريتانيا والسودان، يعتبر تيسير التجارة عنصرا هاما من عناصر الجهود الرامية إلى تنويع الاقتصاد وتعزيز الصادرات والاندماج في سلاسل القيمة العالمية، لا سيما في قطاع الصناعة التحويلية. وبالنسبة لبلدان مثل تونس ومصر والمغرب، التي حققت بالفعل درجة من التصنيع والتكامل في سلاسل القيمة العالمية، يُنظر إلى تيسير التجارة على أنه وسيلة للحفاظ على قدرتها التنافسية وتعزيزها في هذه السلاسل وتحقيق الارتقاء بها. ويمكن الاطلاع على موجز للمشاريع الرئيسية لتيسير التجارة في شمال أفريقيا والاتفاقات الرئيسية لتيسير التجارة في الجدول ١٠ أدناه.

الاتفاقيات والمشاريع الرئيسية لتيسير التجارة في شمال أفريقيا

المشاريع الرئيسية ذات الصلة بتيسير التجارة	مؤسسات تيسير التجارة الرئيسية	موقع على اتفاق تيسير التجارة وغيرها من الاتفاقيات	البلد
بورت نت	اللجنة الوطنية لتيسير التجارة، لجنة التنسيق الوطنية لتيسير إجراءات التجارة الخارجية	اتفاق تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية، واتفاق التجارة الحرة مع الولايات المتحدة، والاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية	المغرب
استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك		اتفاق منظمة التجارة العالمية لتيسير التجارة، والاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية	موريتانيا
خارطة طريق لتيسير التجارة ٢٠١٧-٢٠٢١	اللجنة الوطنية لتيسير التجارة، الفريق الوطني العامل المعني بتيسير التجارة	الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، والكوميسا	السودان
	اللجنة الوطنية لتيسير التجارة، الشركة المصرية للتجارة والاستيراد	اتفاق منظمة التجارة العالمية لتيسير التجارة، والاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية	مصر
شبكة التجارة التونسية، برنامج تونس للاستثمار والتنافسية والشمول، الخطة الاستراتيجية للجماهير التونسية ٢٠١٦-٢٠٢٠	اللجنة الوطنية لتيسير التجارة	اتفاق تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية، والاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، والمفاوضات مع الاتحاد الأوروبي من أجل إبرام اتفاق للتجارة الحرة عميق وشامل	تونس
الاستراتيجية الوطنية للتصدير	الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، المجلس الوطني الاستشاري لترقية الصادرات	الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية	الجزائر

المصدر: تجميع المؤلف.

ويمكن تقديم عدد من التوصيات المتعلقة بالسياسات، استنادًا إلى التحليل الوارد في هذا التقرير:

- بينما يتزايد الاهتمام بتيسير التجارة في المنطقة، هناك درجة من المخاطرة في التعامل مع هذه المسألة باعتبارها سياسة اقتصادية قائمة بذاتها. وكما نوقش سابقًا في هذا التقرير، من غير المرجح أن يؤدي تيسير التجارة إلى آثار إيجابية ما لم يرتبط بسياسات اقتصادية أوسع تستهدف قدرات الشركات على التصدير وتهدف إلى تطوير قدرتها على الارتقاء في السوق العالمية. وتشكل قضايا مثل الحصول على التمويل والقدرات التكنولوجية عوامل واسعة الانتشار في المنطقة تعوق قدرة الشركات على الارتقاء بمركزها في سلاسل القيمة العالمية. ومن غير المرجح أن يتصدى تيسير التجارة، بوصفه استراتيجية قائمة بذاتها، لهذه القيود. وبالمثل، ينبغي أن يكون تيسير التجارة مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بالسياسات المتعلقة بالبنية التحتية والنقل. وعلى هذا النحو، هناك حاجة على الصعيدين الوطني والإقليمي إلى إدراج تيسير التجارة في الاستراتيجيات الاقتصادية والتصديرية الأوسع نطاقًا.

- كما نوقش في هذا التقرير، يشمل تيسير التجارة مجموعة من السياسات، انطلاقاً من الاستثمارات في الهياكل الأساسية إلى الإجراءات الجمركية مروراً بالقواعد الإدارية الأخرى. وبناء عليه، وبالنظر إلى الموارد المحدودة المتاحة لبلدان المنطقة، هناك حاجة إلى وضع نهج محدد الأهداف لتيسير التجارة. وسيمنح مثل هذا النهج الأولوية للتدابير التي تكون أكثر فعالية في زيادة الصادرات وفي تيسير الواردات من الأجزاء والمكونات التي تعتبر هامة لهذه الصادرات. وينبغي التركيز على تدابير تيسير التجارة التي يمكن أن تعزز الأنشطة التي تنطوي على إمكانات أكبر لتنوع الصادرات، وإيجاد فرص العمل، والارتقاء التكنولوجي. ويمكن ربط هذا التركيز بالاستراتيجيات الاقتصادية الوطنية لكل بلد.
- نظراً للدور الواسع النطاق الذي تؤديه المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة في اقتصادات شمال أفريقيا، ينبغي أن ينصب أحد مجالات التركيز الرئيسية لهذا النهج المستهدف على تدابير تيسير التجارة التي تكون أكثر فائدة لهذه المؤسسات على وجه الخصوص. ومن المرجح أن يؤدي هذا التركيز على هذه المؤسسات إلى قيام المزيد من الشركات بأنشطة تصديرية لأول مرة، ما يزيد من الفوائد الاقتصادية للتجارة الدولية والمنافع الاجتماعية من حيث العمالة والأجور.
- ومن ثم ينبغي أن تكون إحدى الأولويات الرئيسية تحديد تدابير تيسير التجارة التي تبشر بأن تكون أكثر فعالية من حيث فوائدها الاقتصادية والاجتماعية العامة. وقد حددت الدراسات المذكورة في هذا التقرير بعض القضايا الرئيسية المتصلة في هذا الصدد بالمؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة، ومن المهم فهم هذه المسائل في سياق شمال أفريقيا. وسيكون إجراء دراسات استقصائية على مستوى الشركات للقضايا الرئيسية التي تواجهها الشركات في المنطقة فيما يتعلق بتيسير التجارة أمراً مفيداً للغاية، لا سيما إذا ركزت هذه الدراسات على الحواجز التي تعترض التجارة الإقليمية وسلاسل القيمة الإقليمية. ومن ثم فإن التركيز على هذه المؤسسات في هذه الدراسات الاستقصائية سيساعد على معالجة المسائل التي هي أكثر أهمية لتلك المؤسسات، وهو ما يبشر بتوسيع نطاق فوائدها الاقتصادية والاجتماعية.
- تتيح الرقمنة فرصة هامة لتحسين تيسير التجارة وتحد من تكاليفها، لا سيما فيما يتعلق بالمؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة. وتعتمد معظم بلدان شمال أفريقيا برامج لرقمنة إجراءات التجارة وتبادل المعلومات على الإنترنت. ويمكن أن يكون تعزيز هذه البرامج وتركيزها على احتياجات هذه المؤسسات تدابير فعالة للغاية في خفض تكاليف التجارة. ومن شأن الآلية الأوروبية المتوسطة لتيسير التجارة والاستثمار أن توفر منصة مفيدة لهذا الغرض، ولكن ليست كل البلدان في شمال أفريقيا طرفاً في هذه الآلية.
- وبالإضافة إلى فعالية مختلف التدابير، ينبغي أن تؤخذ تكاليف تنفيذ تدابير تيسير التجارة في الحسبان. وكما نوقش آنفاً، فإن بعض تدابير تيسير التجارة تنطوي على تكاليف باهظة، في حين أن تدابير أخرى رخيصة نسبياً في تنفيذها. وبناء على ذلك، ينبغي الموازنة بين فوائد هذه السياسات وتكاليفها. ويمكن استخدام النهج المستخدم في خارطة الطريق الخاصة بتيسير التجارة السودانية المتمثل في تقسيم السياسات إلى مكاسب سريعة قصيرة الأجل، وتدابير للاستفادة على المدى المتوسط، ونهج استراتيجية طويلة الأجل كوسيلة لتحقيق التوازن بين التكاليف والفوائد.

- **ضرورة تعزيز التعاون الإقليمي في تيسير التجارة.** فبينما تعتمد معظم بلدان المنطقة تدابير لتيسير التجارة، فإن نهج التنفيذ متجزئ عموماً. وقد بلغت بعض البلدان، التي اندمجت بقوة في الاقتصاد العالمي، مثل المغرب، مرحلة متقدمة من حيث التصميم المؤسسي وتنفيذ نظام تيسير التجارة فيه. والدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية هي أيضاً بصدد تنفيذ اتفاق تيسير التجارة. غير أن بلداناً أخرى في المنطقة، ليست أعضاء في منظمة التجارة العالمية، اتخذت نهجاً مختلفاً لإزاء تيسير التجارة. وفي الواقع، يعمل السودان على تنفيذ اتفاق تيسير التجارة رغم أنه لم يوقع على الاتفاق. وتشارك بلدان مجموعة أغاندير في زيادة التعاون بشأن هذه المسألة، بما في ذلك من خلال التفاوض على اتفاق لتيسير التجارة. ومع ذلك، ليست جميع بلدان شمال أفريقيا جزءاً من المجموعة. وهذا من شأنه أن يضع حاجزاً أمام تدفق السلع، لا سيما عند المرور العابر عبر البلدان غير التابعة لمجموعة أغاندير.

- **ينبغي وضع خارطة طريق استراتيجية إقليمية لشمال أفريقيا** بمدخلات من مختلف البلدان وأصحاب المصلحة. ويمكن وضع إطار مؤسسي لاعتماد خارطة الطريق هذه وتنفيذها. وينبغي أن تُستفاد الدروس من التكتلات الإقليمية الأخرى، مثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا، في خارطة الطريق هذه، ويمكن أن تساعد في تحديد السياسات الرئيسية التي ثبتت فعاليتها. وقد يتيح وضع أهداف محددة تتعلق بتخفيضات في تكاليف التجارة وتعزيز التجارة الإقليمية طرقاً مفيدة لرصد تنفيذ خارطة الطريق هذه. ولا بد من وضع ترتيبات مؤسسية لهذا التعاون الإقليمي. وعموماً، ينبغي أن تعترف الاستراتيجية بأن بلدان المنطقة في نقاط مختلفة من حيث تيسير التجارة والتكامل في سلاسل القيمة العالمية، وأن التكاليف والفوائد التي تعود على كل بلد في الأجل القصير يمكن أن تكون أكثر أو أقل، ولكن من المرجح أن تستفيد جميع البلدان في الأجل الطويل من خارطة الطريق الاستراتيجية هذه. ومن شأن ترتيبات تبادل الخبرات المؤسسية والتعاون بشأن مسائل مثل مؤشر سهولة ممارسة الأعمال التجارية، ومؤشر الأداء اللوجستي، والممارسات الدولية الجيدة أن تساعد على تحسين المكاسب الإقليمية العامة. وهذا أمر له أهمية خاصة، بالنظر إلى أن بعض البلدان في المنطقة هي جزء من اتفاقات أوسع نطاقاً بشأن تيسير التجارة، مثل اتفاق تيسير التجارة، في حين أن بلداناً أخرى ليست كذلك. ويمكن للجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تقود جهوداً لوضع مثل هذه الاستراتيجية بوضع مصفوفة من الإصلاحات تشمل سياسات تتصل بمسائل مثل الرقمنة والتنسيق، وأن تضع أيضاً آليات مؤسسية للتعاون الإقليمي، وتقاسم الخبرات، والتنسيق.

- وينبغي أن يكون تعزيز سلاسل القيمة الإقليمية أحد المحاور الرئيسية لخارطة الطرق الاستراتيجية هذه. وكما يتضح من تجربة شرق آسيا وجنوب شرق آسيا، فإن إقامة روابط إقليمية تفتح آفاقاً هامة لجني فوائد التكامل في سلاسل القيمة العالمية. وهذه الشبكات الإقليمية محدودة في شمال أفريقيا. وينبغي ربط خارطة طريق تيسير التجارة بالجهود المتواصلة لتعزيز التجارة الإقليمية وسلاسل القيمة العالمية عن طريق تحديد ممرات لوجستية إقليمية رئيسية تكون أساسية لسلاسل إقليمية محددة ولتركيز سياسات تيسير التجارة على هذه الممرات، بعد تحديد أولويات أكثر التدابير فعالية. وينبغي استكشاف التدابير الرامية إلى إنشاء نافذة إقليمية وحيدة لتذليل هذه العقبات.

- في الوقت الذي تعمل فيه المنطقة على تعزيز سلاسل القيمة الإقليمية التي ستُسفر عن فوائد اقتصادية واجتماعية أوسع نطاقاً، ينبغي إيلاء اهتمام وثيق لدور الشفافية والقدرة على التنبؤ. وبين التحليل أن

منطقة شمال أفريقيا، مقارنة بأجزاء أخرى من العالم، متخلفة من حيث توفير الشفافية والقدرة على التنبؤ للتجار والمنتجين. وفي عالم من سلاسل القيمة في الوقت المناسب، يشكل ذلك عقبة رئيسية أمام سلاسل القيمة الإقليمية. وينبغي أن تكون الشفافية وإمكانية التنبؤ في قضايا مثل السياسة التجارية والإجراءات والمعايير الجمركية من مجالات التركيز الرئيسية في النهج الإقليمي لتيسير التجارة. ويمكن أن توفر تجربة المناطق الأخرى، بما في ذلك بعض الأمثلة في هذا التقرير، دروساً هامة في هذا الصدد.

- نظراً لاعتماد معظم بلدان المنطقة على التجارة مع الاتحاد الأوروبي، فإن روابط الشحن البحري لتلك الاقتصادات تميل إلى أن تكون أكثر تطوراً بكثير من شبكاتها البرية. وتشمل هذه الروابط البنية التحتية للموانئ، ومواقع المناطق الصناعية في المناطق الساحلية، وشبكات الطرق المرتبطة بها. ويمكن أن يكون تيسير التجارة الإقليمية جزءاً هاماً من برنامج أوسع نطاقاً لتنويع تجارة اقتصادات شمال أفريقيا، وتعزيز سلاسل القيمة الإقليمية، وإعادة التوازن إلى اقتصادات العديد من بلدان المنطقة عن طريق تهيئة فرص تجارية للشركات في المناطق الأقل نمواً من البلدان، وهو ما يؤدي إلى آثار إيجابية على الفقر وعدم المساواة والتنمية الشاملة. وينبغي أن يكون التركيز على البنية التحتية للطرق وشبكات السكك الحديدية الإقليمية جزءاً هاماً من هذه الخطة الأوسع للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وبالإضافة إلى هذه التوصيات الإقليمية المتعلقة بالسياسات، أبرز التحليل الذي أجري على الصعيد القطري في إطار إعداد هذا التقرير، بما في ذلك المناقشات مع الخبراء الوطنيين، عدداً من المجالات الرئيسية لكل بلد في المنطقة:

- وفي حالة الجزائر، لا بد من إدخال تحسينات على المناخ التجاري العام وزيادة القدرة على التنبؤ والشفافية فيما يتعلق بالسياسة التجارية. وينبغي أن يكون القطاع الخاص أكثر مشاركة في تيسير التجارة. ويجب أيضاً إيلاء الاهتمام للحاجة إلى تحسين جمع البيانات عن أداء الشركات من حيث لوجستيات التجارة، مثل أنماط النقل، والحوافز الرئيسية، وعوامل أخرى. وينبغي أيضاً أن يكون تحسين مقاييس الأداء، مثل الوقت الذي يُقضى في الموانئ، وتنفيذ الإجراءات البيروقراطية، موضع تركيز، وينبغي بذل الجهود، لا سيما للحد من استخدام الورق والانتقال نحو التوثيق الإلكتروني من خلال نظام النافذة الوحيدة. ويمكن بالتعاون مع جمهورية كوريا بشأن هذه المسائل في السنوات الأخيرة أن يوفر دروساً هامة في مجال السياسات العامة ويعجل بتحسين عملياتها.

- وفي حالة مصر، تم تسليط الضوء على المشاكل الناجمة عن الإجراءات الإدارية المرهقة باعتبارها مشكلة على نطاق البنية التحتية لتيسير التجارة. ورغم التقدم المحرز في تطبيق تدابير من قبيل المعالجة الإلكترونية والنوافذ الوحيدة وغيرها من تطبيقات تكنولوجيا المعلومات، لا تزال هناك تحديات كبيرة تعوق تنفيذ هذه الحلول، بما في ذلك عدم الاتساق والتأخير.

- وفي حالة موريتانيا، تم إبراز السبل التي يمكن لتدابير تيسير التجارة أن تسهم بها في تنويع الاقتصاد وحفاظة صادرات البلد من حيث المنتجات والأسواق. وهناك حاجة إلى ربط التقدم الأخير الذي تم إحرازه في البلاد في مجال تيسير التجارة بجهودها الأوسع للتصنيع والتنويع. ويعد إن التنسيق الإقليمي مع الشركاء في شمال أفريقيا أمراً بالغ الأهمية بالنسبة لموريتانيا لتحقيق تلك الأهداف.

- وفي حالة المغرب، أُحرز تقدم كبير في السنوات الأخيرة في مجال تيسير التجارة. ويمكن أن توفر التجربة المغربية، من نواح عديدة، دروسا مفيدة لبقية شمال أفريقيا، لا سيما فيما يتعلق بإدماج سياسة تيسير التجارة في السياسة الصناعية الأوسع ومشاركة القطاع الخاص في تلك العملية. إلا أن الخبراء المغاربة أبرزوا أيضا مجالات هامة تحتاج إلى مزيد من العمل في المغرب، مثل الرقمنة والإجراءات الإدارية وإدارة المخاطر.
- وفي حالة السودان، لا تزال هناك حواجز رئيسية متصلة بالتجارة واللوجستيات. وعلى نطاق أوسع، لا تزال تكلفة ممارسة الأعمال مرتفعة إلى حد كبير، ولا بد من إدخال تحسينات لتعزيز الصناعات التصديرية وتنويعها. وتحتاج الجهود المبذولة مؤخرا في مجال تيسير التجارة إلى أن تكون أوثق صلة باستراتيجية أوسع نطاقا حول هذه المسائل، ولكن بعض هذه الجهود، مثل خارطة الطريق الخاصة بتيسير التجارة في البلد، توفر أطرا هامة في مجال السياسة العامة للتعامل مع تيسير التجارة.
- وفي حالة تونس، تم تسليط الضوء على قضايا مثل الإجراءات الإدارية والبنية التحتية والتأخيرات الطويلة باعتبارها حواجز رئيسية أمام تحسين تيسير التجارة في البلد. ولا بد من إدخال تحسينات على اللوجستيات والبنية التحتية، ولكن من شأن السياسات في مجالات مثل التدريب ومشاركة القطاع الخاص والتجهيز الإلكتروني أن تساعد على تحقيق تحسينات بتكاليف مالية أقل. ورغم النجاح النسبي الذي يحققه البلد في مجال التصنيع وتعزيز قطاع الصناعة التحويلية، فإن إدخال تحسينات على تيسير التجارة أمرٌ في غاية الأهمية لتنويع الاقتصاد التونسي، وإنشاء أسواق جديدة، وتحسين مكانته في سلاسل القيمة العالمية.

- Alvarez, R., and R. A. Lopez (2005). Exporting and performance: evidence from Chilean plants. *Canadian Journal of Economics/Revue canadienne d'économique*, vol. 38, No. 4, pp. 1384–1400.
- Anderson, J. E., and E. V. Wincoop (2004), Trade costs. *Journal of Economic Literature*, vol. 42, No. 3, pp. 691–751.
- Ando, M. (2006). Fragmentation and vertical intra-industry trade in East Asia. *North American Journal of Economics and Finance*, vol. 17, No. 3, pp. 257–281.
- Arvis, J. F., and others (2016). Trade costs in the developing world: 1996–2010. *World Trade Review*, vol. 15, No. 3, pp. 451–474.
- Azmeh, S. (2019). Global value chains and the international trade regime. In *Handbook on Global Value Chains*, Stefano Ponte, Gary Gereffi and Gale Raj-Reichert, eds. Cheltenham, United Kingdom, and Northampton, MA, United States: Edward Elgar Publishing.
- Banga, R. (2014). Trade facilitation and ‘hollowing-out’ of Indian manufacturing. *Economic and Political Weekly*, vol. 49, No. 40, pp. 57–63.
- Beverelli, C., S. Neumueller and R. Teh (2015). Export diversification effects of the WTO trade facilitation agreement. *World Development*, vol. 76, pp. 293–310.
- Brambilla, I., and G. G. Porto (2016). High-income export destinations, quality and wages. *Journal of International Economics*, vol. 98, pp. 21–35.
- Brambilla, I., N. Depetris Chauvin and G. Porto (2015). Wage and employment gains from exports: evidence from developing countries. Working Papers 2015–28. Paris: CEPII Research Centre, Centre d'études prospectives et d'informations internationales.
- _____ (2017). Examining the export wage premium in developing countries. *Review of International Economics*, vol. 25, No. 3, pp. 447–475.
- Bosch, M., E. Goñi-Pacchioni and W. Maloney (2012). Trade liberalization, labor reforms and formal–informal employment dynamics. *Labour Economics*, vol. 19, No. 5, pp. 653–667.
- Christ, N., and M. J. Ferrantino (2011). Land transport for export: the effects of cost, time, and uncertainty in sub-Saharan Africa. *World Development*, vol. 39, No. 10, pp. 1749–1759.
- Dennis, A., and B. Shepherd (2011). Trade facilitation and export diversification. *World Economy*, vol. 34, No. 1, pp. 101–122.
- Dix-Carneiro, R. (2014). Trade liberalization and labor market dynamics. *Econometrica*, vol. 82, No. 3, pp. 825–885.
- Djankov, S., C. Freund and C. S. Pham (2010). Trading on time. *Review of Economics and Statistics*, vol. 92, No. 1, pp. 166–173.
- Flentø, D., and S. Ponte (2017). Least-developed countries in a world of global value chains: are WTO trade negotiations helping? *World Development*, vol. 94, pp. 366–374.
- Gaddis, I., and J. Pieters (2017). The gendered labor market impacts of trade liberalization evidence from Brazil. *Journal of Human Resources*, vol. 52, No. 2, pp. 457–490.
- Helpman, E., and O. Itskhoki (2015). Trade liberalization and labor market dynamics with heterogeneous firms. Working Paper 199161. Cambridge, Massachusetts: Harvard University OpenScholar.

- Hoekman, B., and B. Shepherd (2015). Who profits from trade facilitation initiatives? Implications for African countries. *Journal of African Trade*, vol. 2, Nos. 1–2, pp. 51–70.
- Hoekstra, R. (2013). Boosting manufacturing firms’ exports? The role of trade facilitation in Africa. IEE Working Papers No. 197. Bochum, Germany: Ruhr University Bochum, Institute of Development Research and Development Policy (IEE).
- Kong, D., and others (2018). Who gets the wage premium from export: Top managers or employees? *International Review of Economics and Finance*, vol. 58, pp. 356–370.
- Kowalski, P., and others (2015). Participation of developing countries in global value chains: implications for trade and trade-related policies. OECD Trade Policy Papers, No. 179. Paris: OECD Publishing.
- Kucera, D., and L. Roncolato (2011). Trade liberalization, employment and inequality in India and South Africa. *International Labour Review*, vol. 150, Nos. 1–2, pp. 1–41.
- Li, Y., and J. S. Wilson (2009). Trade facilitation and expanding the benefits of trade: evidence from firm level data. Asia-Pacific Research and Training Network on Trade Working Paper Series, No. 71, June 2009.
- Martinez-Zarzoso, I., and L. Márquez-Ramos (2008). The effect of trade facilitation on sectoral trade. *BE Journal of Economic Analysis and Policy*, vol. 8, No. 1.
- Memedovic, O., and others (2008). Fuelling the global value chains: what role for logistics capabilities? *International Journal of Technological Learning, Innovation and Development*, vol. 1, No. 3, pp. 353–374.
- Menezes-Filho, N. A., and M. A. Muendler (2011). Labor reallocation in response to trade reform. Working Paper 17372. Cambridge, Massachusetts: National Bureau of Economic Research.
- Milner, C., and V. Tandrayen (2007). The impact of exporting and export destination on manufacturing wages: evidence for sub-Saharan Africa. *Review of Development Economics*, vol. 11, No. 1, pp. 13–30.
- Moisés, E. and S. Sorescu (2013), Trade facilitation indicators: the potential impact of trade facilitation on developing countries’ trade, *OECD Trade Policy Papers*, No. 144. Paris: OECD Publishing.
- Persson, M. (2013). Trade facilitation and the extensive margin. *Journal of International Trade and Economic Development*, vol. 22, No. 5, pp. 658–693.
- Portugal-Perez, A., and J. S. Wilson (2012). Export performance and trade facilitation reform: hard and soft infrastructure. *World Development*, vol. 40, No. 7, pp. 1295–1307.
- Saslavsky, D., and B. Shepherd (2012). Facilitating international production networks: the role of trade logistics. *Journal of International Trade and Economic Development*, vol. 23, No. 7, pp. 979–999.
- Schank, T., C. Schnabel and J. Wagner (2007). Do exporters really pay higher wages? First evidence from German linked employer-employee data. *Journal of international Economics*, vol. 72, No. 1, pp. 52–74.
- Shepherd, B. (2013). Trade times, importing and exporting: firm-level evidence. *Applied Economics Letters*, vol. 20, No. 9, pp. 879–883.
- South Centre (2011). Trade facilitation state of play and implications of an “early harvest” on developing countries. Analytical Note SC/AN/TF. Geneva: South Centre.

Spak, G., and others (2018). Overview of Chapter 7 (Customs Administration and Trade Facilitation) of the US-Mexico-Canada Agreement. Washington, D.C.: White and Case LLP.

Van Biesebroeck, J. (2005). Exporting raises productivity in sub-Saharan African manufacturing firms. *Journal of International Economics*, vol. 67, No. 2, pp.373–391.

Wagner, J. (2012). International trade and firm performance: a survey of empirical studies since 2006. *Review of World Economics*, vol. 148, No. 2, pp. 235–267.

World Bank and World Trade Organization (2019). *Global Value Chain Development Report 2019: Technological Innovation, Supply Chain Trade, and Workers in a Globalized World*. Washington, D.C.: World Bank Group.

Yasui, T. (2014). Trade facilitation in regional trade agreements. WCO Research Paper No. 30. Brussels: World Customs Organization.

Zaki, C. (2014). An empirical assessment of the trade facilitation initiative: econometric evidence and global economic effects. *World Trade Review*, vol. 13, No. 1, pp. 103–130.
